

مكتبة الامراء
للبنات العتيق

المجلد

المجلد الثاني



الجات

المجلد الثاني

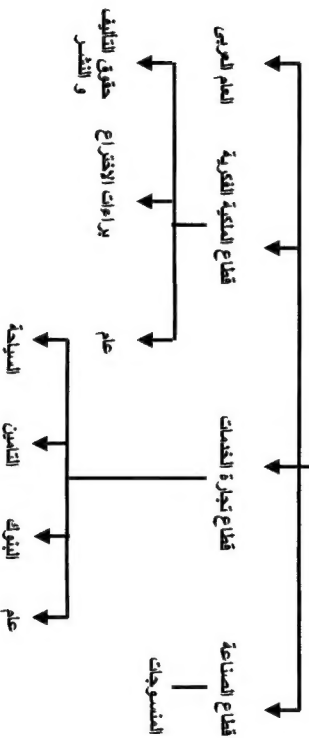
١٩٩٩

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

البجاء

المجلد الثاني



المنسوجات

الجات

ومصر : قطاع الصناعة

المنسوجات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تعظيم القدرة التنافسية للقطن المصري في ظل اتفاقية الجات	حسن عطية العتال	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٦٨	١٩٩٩/١/٢٥	٩٨
٢	اشكال جديدة للحماية والتفاقيه للمنسوجات والملابس في اطار المنظمة العالمية للتجارة	ماجدة شاهين	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٢	١٩٩٩/٢/٢٢	١٠٠
٣	انعكاسات اتفاقية المنسوجات على مستقبل صناعة القزل والنسيج في مصر	اشرف البنان	كتاب الاهرام الاقتصادى	١٣٦	مايو ١٩٩٩	١٠٨

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسن عطية العتال
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	١٥٦٨
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١/٢٥

في ظل نظام الصولة والاشورة لتطويع الصناعة والتطور السريع للتكنولوجيا وحيثما وفي ظل التغيرات الجذرية، فإن تطعيم القدرة التنافسية لأي صناعة بصناعة عامة والأهم بصفة خاصة يجب ان يركز على العناصر الأربعة التالية:

١. الجودة السعر
٢. دراسة السوق
٣. تنمية القوى البشرية
٤. من الموارد ان عطلات تداول المطن صيرة من سلسلة متصلة الحفظات تؤثر كل منها في الأخرى بداية من اصدار الأرض للزراعة مروراً بالمشي والخلق والتسويق سواء للتصدير أو الاستهلاك المحلي.
٥. وستناول فيما يلى بالمختصر شذوذة أربعة مساور المشار اليه

مهندس / حسن عطية العتال
كبير مستشارى منظمة الفاو سابقا

تعظيم القدرة التنافسية للقطن المصري في ظل اتفاقية الجات

أولا الجودة:

وتعتبر الجودة أهم المعايير، ولقد جردنا الله برأى شخصية وفلاح مثابر وجد يتناسب مع الظروف المتغيرة لنمو نبات القطن مما اعطى القطن المصري ميزة تسمية يتفهم بها على جميع الاقطان العالمية

الخاصة في

الانتظام في طول الخسر - LENGTH UNIFORMITY

١) الانتظام في درجة النضج (مستوى النضج) على

جدار الشمرات - MATURITY

٢) النضج - STRENGTH

وعدم وجود العناصر الرئيسية التي لا تتوفر في الاقطان

التنافسية والوصول الى أعلى جودة واعلى انتاجية للقطان

يجب اتباع ارشادات وزارة الزراعة منذ الزراعة حتى

الحني وتعليمات الهيئة العامة للتصنيع والمعدات القطن

وترجيحات اتحاد مصري القطن والفكركة الدولية للقطن

والجارة الدولية للتنافس القطن وحلقة الانتاج والفرق

والطائر من المصنوعات للحصول على أعلى انتاجية واعلى

ربح والقطان خالية من الشمرات

ثانيا السعر:

١) يعتبر سعر السلعة من المتناقص المهمة في تعليم قدرتها التنافسية بجانب جودتها ومن أهم الخطوات التي تؤثر على سعر القطن هي صفة المنتج إذا ان تكلفة المنتج الجاهز تعتبر أكثر مبيعات

دائل القطن تكلفة، وتابع الطرق الحديثة يساعد بلا أدنى شك على خفض هذه التكلفة وذلك لزيادة

الانتاجية بربح المنتج والفرق في الصالة وانخفاض تكلفة الصيانة واستهلاك الكهرباء،

وبما يلى موجز طرق المنتج الحديث ويتناسب مع الاقطان المصرية:

١) بالصفة للاقطان فائقة الطول (ELS) EXTRALONG STAPLE

نرى الإقبال على نظام المنتج الحالي وهي المصنوعات القطنية من المنتج مباشرة

انتاج بالات ذات كثافة عالية لتصدير أو للتصنيع المباشر للقطان في المنتج مباشرة

٢) بالصفة للاقطان الطويلة وهي نزع البزيج المعبر LONG STAPLE

نرى تأثير نظام المنتج لهذه النوعية الاقطان من نظام التصنيع القطنية والذي كان يستخدم منذ

وقتة وخمسين عاما في نظام التصنيع القطنية الدوار (روتاتوري) ROTOMATIC التي ثبتت صلاحيتها

لإنتاج هذه الصنف من الاقطان لزراعة انتاجية الدوار وكلة الصالة الارزاة وانخفاض تكلفة الصيانة

والكثيرة مع انتاج بالات ذات كثافة عالية

٣) بالصفة للاقطان الطويلة أو الطويلة الوسط التي نزع البزيج القطن

نرى تأثير نظام المنتج الاصطناعي القطنية القديم الى للعالم المتنامية SAWGING

خاصة ان معظم هذه الاقطان يخصص للتصدير المحلية انتاج القطنية مع انتاج بالات ذات

كثافة عالية أيضا نظرا لانخفاض الكبير في تكاليف المنتج بعد النوع من الدواب

والتنمية لعدد الثاني والثالث يمكن بيع قراض الصالحات العالية والتي تقع في مناطق سكنية ذات

اسعار مرتفعة، وثالثا للمعالج للقطنة في مناطق خارج كثافة السكنية الارض مسورا وان هذه المعالج

للقطنية تحتاج الى مساحات أقل من الحالية

ب. إلغاء عمليات فرقة قطن الشعر بالاسكرية

كانت عملية فرقة قطن بالاسكرية تهدف الى

١. تقليل كمية الخارجة بالات من الشمرات قبل إجراء عمليات الفرقة

٢. تقليل الشمرات البنية (القطن الميت) للحصول على ردة أعلى

٣. تصدير بعض ربة القطن الشعر للحصول على موزج حين سيق التناقص على اساسه

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسن عطية العتال
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المتسوجات	رقم العدد :	١٥٦٨
المصدر :	(مجلة) الامرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١/٢٥

رابعاً: التنمية البشرية:

[illegible]

111

[illegible]

3. عدم التعرض للظروف أو الحريق أو الغرق
4. التوفير في المساحات، التجهيز والتشغيل

وكانت بعض مصاريف اعداد الفلن للتصدير والى بلدان اخرى 12 مستقلا (البر 19 مجية الفلن) الى اقل من 6 في المائة (22 مجية الفلن)

وتجاريا من هذا اقل فقد قامت بعض شركات التصدير بزيادة بعض المبالغ بحوالي نتج الاعداد فاذ كان المبلغ في الايام مصروف تصريب الفلن اقل من متصرف الشائعات) بالاضافة الى تغاضي لثروت الاطمان فخصما ملحوقا (طالما تابتوا بهذا اقل من متصرف الشائعات) بالاضافة الى تغاضي لثروت الاطمان (الاعداد انتاء عمليات نقل الفلن من الى الاسكندرية والقي له تصل الى حوالي 23 (١٠٠ جنودات والسفن)

[illegible]

ثالثاً: دراسة السوق:

لدراسة السوق يجب أن ندرس مبادئها واسلوب التسويق في الدول الناجحة لفهمنا وكذلك الدول الفاشلة بالإضافة الى تشبه السوق المحلية واختصار شديد نوضح مايلي:

١. دراسة تحليلية لظروف العمل والبيئة المهنية والاصناف التي تنتجها هذه الدول ، كانت مصر حتى نهاية الخمسينيات تحت حراية ٨٠ ٪ من الانتاج ، بقية الدول في مصر وفيها اصبحت هذه النسبة الى الان من ٢٠ ٪ الى ٤٠ ٪ ، الانتاج العالمي في تلك الحقبة كان ١٠٠ ٪ ، مصر ٨٠ ٪ ، مصر والاولى هي اسبقت غيرها من الاتحاد السوفيتي هذه الحقبة من الان كان من يرضي انفسه دراسة نظم هذه الدول جميع الاتحاد وكيفية الانتاج مليا والتمسك بالتمسك بالاصناف في الفترات الطويلة التي تنتجها واسماها حتى يمكن فهم الالام التي تصاحبها

[illegible]

في مصر الأرمي القبطي (القبلي الأبرشي)
٢ - يقوم اللطافين التجاريين بالسلطات المصرية بالموافقة المستأنفة
اللطافين بتراسة هذه الأموال ومعرفة استنباطها مصالح القبط بها
والعرف على القبطيات التجارية بها ولضمان شركات التصدير بها
أو ٧ بول

٢- الاشتراك في شبكة المعلومات internet للوقوف على آخر المعلومات والأسعار والتطورات التكنولوجية الكلية لحصة باعثة

الثالثة على أن تتغير صحوبها وعبودها على ضوء تلك الإنحمار مع الأخذ في الاعتبار لأهزة النسبة للأطمان المصرية

٢. الترسول المحلي
١. بيع الاستهلاك المحلي حوالي ٧٠٪ من إنتاج القطر الشعر لإنتاج الفول السوداني والنميلة والسمكة

٢٠. مثال فيمكن استيراد الألبان الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الطول الأقل من ١ بوصة و ٨/١٠ بوصة مع عدم وضع الحد الأدنى لعدد استيراد هذه الألبان. حيث يمكن الاعتماد على العدة التالية أو ما لا يقل عن:

٢. قيام المؤسسات القطرية بوضع استراتيجيات طويلة المدى ثابتة الأهداف سرنا التنفيذ . استخدام الألمان

الصناعات الجلدية وفاقاً للطلب ، إنتاج غرود رفيعة واستخدامها في إنتاج الأقمشة والملابس الممتازة ذات نوعية عالية يمكن ذلك تدريجياً وعلى المدى الطويل حتى يمكن الاستفادة من الخبرة السببية لهذه الأخطار أيضاً للاستفادة من الخبرة السابقة في إنتاج الملابس الجلدية عالية الجودة.

هذا الحال

الموضوع الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	ماجدة شاهين
الموضوع الفرعي :	ومعصر :قطاع الصناعة:التسوجات	رقم المجلد :	١٥٧٢
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

د . ماجدة شاهين



التعسف.. والقواعد الجديدة
لنظام العالى:

أشكال جديدة للحماية واتفاقية التسوجات والملابس فى إطار المنظمة العالمية للتجارة

قد يكون من المفيد وقبل أن أتعرض للأشكال الجديدة والعديدة التى تلجأ إليها اليوم الدول المتقدمة المستوردة للمنسوجات والملابس لحماية هذا القطاع والذي يعد أيضا حيويا بالنسبة لها، يتعين علينا أن ننظر نظرة سريعة، على التطور الذى شهده هذا القطاع الهام فى ظل تطور نظام الجات وبفائه خارج نطاق قواعده لأكثر من ثلاثين سنة يتمتع خلالها بحماية شبه كاملة ونظام حصص واتفاقيات ثنائية تفرضها الدول المستوردة وتنحكم بمقتضاها فى السوق الدولى. غير أنه إزاء إصرار الدول النامية فى إطار مفاوضات جولة أورو جواى على ضرورة ضم هذا القطاع ضمن موضوعات التفاوض لم يكن أمام الدول المستوردة سوى الموافقة وتم التوصل بعد جهد ومفاوضات عسيرة ومطولة، كادت أكثر من مرة تفشل الجولة بمرمتها، إلى اتفاقية المنسوجات والملابس، التى ستعرض لزيائها وأوجه القصور بها بقدر من التفصيل.

الموضوع الرئيسي :	الجلات	اسم كاتب المقال :	ماجدة شاهين
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع الصناعة: المنسوجات	رقم العدد :	١٥٧٢
المصنوع :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

فقد ظل قطاع المنسوجات والملابس خارج نطاق قواعد الجات منذ عام ١٩٩١، حيث كان يخضع لشبكة من القواعد التمييزية وإجراءات تحكمها ترتيبات ثنائية والتي كانت تتضمن نظام حصص وفقد كمية غير مسموح بها في ظل قواعد الجات، وعملت منذ عام ١٩٧٤ في إطار ما كان يعرف بـ «الترتيبات الخاصة بالمنسوجات متعددة الأطراف» MULTI - FIBER AGREEMENT، وكانت الدول المتقدمة تطبق هذه القيود في جميع الحالات تقريباً على مجموعة كبيرة من صادرات الدول النامية في مجال المنسوجات والملابس، وكان يجب أن تقوم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس وفقاً لهذه الترتيبات لفترة انتقالية محددة، إلا أنه تم مد العمل بها خمس مرات متتالية وبأمت ٢١ عاماً حتى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ عند الانتهاء من مفاوضات جولة أوروجواي ودخول اتفاقية المنسوجات والملابس حيز التنفيذ.

تم تقسيم قطاع المنسوجات والملابس في جولة المفاوضات الثامنة وهي الجولة السابعة والمعروفة باسم جولة أوروجواي، ويرجع الفضل في ذلك إلى إصرار الدول النامية التي لعبت لأول مرة دوراً نشطاً وفعالاً في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ونهجت في الدفع بقطاع المنسوجات والملابس إلى جانب قطاع الزراعة إلى صاندة المفاوضات بغية البدء في تحريرهما وفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية في هذين المجالين الصوبيين والتي تتضمن الدول النامية فيها ميزة نسبية. بحيث يمكن القول اليوم أن من أهم إنجازات جولة أوروجواي بالنسبة للدول النامية هي نجاحها في إخضاع قطاع المنسوجات والملابس لقواعد ومبادئ الجات بعد أن ظل ثلاثين عاماً خارجاً، وخصص له اتفاقية بذاتها وهي اتفاقية المنسوجات والملابس Agreement on Textiles and Clothing التي تستهدف إدماج هذا القطاع في نظام الجات وبالتالي ضمان تحريره تدريجياً وشفاقة الإجراءات المتخذة بشأنه وسريان مبادئ الجات الأساسية عليه والتي تتمثل في عدم التمييز سواء كان ذلك في مجال المعاملة الوطنية أي عدم التمييز بين السلع الوطنية والواردات المماثلة (المادة الثالثة من قواعد الجات) أو عدم التمييز في المعاملات ما بين الدول الأعضاء أي شرط الدولة الأولى بالرعاية (المادة الأولى).

وعليه، أود أن أؤكد ابتداءً أنه بالرغم من أوجه القصور العديدة التي قد تفتقر هذه الاتفاقية والتي سوف نتعرض بالضرورة إلى الكثير منها في سياق حديثنا، فإنه يجب أن ندرك أن هذه الاتفاقية مثلها مثل سائر الاتفاقيات نتاج عملية مفاوضات مطولة وما يستلزمه ذلك من ضرورة مبادلة التنازلات فيما بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المتباينة والمتناقضة توصلنا إلى توافق في المواقف.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجلة شامين
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع الصناعة: المنسوجات	رقم العدد :	١٥٧٢
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

سوف يبدأ بإعطاء نبذة سريعة عن الاتفاقية وأوجه الضعف التي ظهرت أساساً عند بدء التنفيذ في المرحلتين الأولى والثانية. انتقل بعدها إلى بيان أهم الإجراءات والمعايير البيئية التي أصبحت تشكل إجراءات حماية مستترة تلجأ إليها الدول المتقدمة في محاولات باستمرار حماية قطاعها الوطني أمام صادرات الدول النامية المنافسة. كما سوف أتعرض إلى التحويلات الضمنية التي تبذلها الدول النامية في سبيل تقنين مثل هذه الإجراءات وتضمينها ضمن قواعد الجات. وأتصدى لهذا الاتجاه من قبل الدول النامية وعلى رأسها دول مثل مصر والهند وباكستان ودول الآسيان وغيرها.

ولأخيراً عن الاهتمام الذي توليه الدول المتقدمة بهذا القطاع والذي كان أساس نهضتها الصناعية ومازال يعتبر قطاعاً حيوياً سواء بالنسبة لحجم العمالة الذي يقوم بتشغيلها أو حجم

التكنولوجيا المتحركة والمستخدمة لاسيما في ضوء التحسين والتجديد المطلوب بصفة مستمرة في هذا القطاع. وتشغل صناعة المنسوجات والملابس مثلاً في الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد مايقرب من ٢.٥ مليون عامل. ولأنك إن هذا الحجم من العمالة لا يمكن التهاون به لاسيما اليوم في وقت تعتبر فيه مشكلة البطالة المتفاقمة في الدول الأوروبية من أكبر المشاكل التي تشغل بال حكوماتها. فضلاً عن أن دخول العملة الأوروبية الموحدة حين التنفيذ. وما يتوقع لها من ارتفاع في قيمتها يشكل ملحوظ إزاء السياسات النقدية التقشفية المشترط أن يفرضها البنك المركزي الأوروبي. فإن مشكلة العمالة ومعدلات البطالة سوف تشكل الشاغل الأكبر لسياسات الحكومة الأوروبية وما قد يستتبعه ذلك بالضرورة من سياسات لحماية سوقها من الواردات الرخيصة. وعلى الرغم مما تعانيه الدول المتقدمة من ضرورة التقصص في المبالغ التي تشتمل الدول فيها بميزرات تنافسية لاسيما ونحن نعيش في عصر العولمة والتحرير. فلا يبدو أن الدول الصناعية على استعداد للتنازل عن هذا القطاع أو إعادة هيكلة صناعاتها التنسيجية وصناعة الملابس بما يتواءم مع الميزة التنافسية في الأسواق الدولية وبما يضمن فرصاً متوازنة وعادلة للدول النامية للمنافسة.

الاتفاقية المنسوجة

كان نظام الحمص مطبقاً على قطاع المنسوجات والملابس في ظل اتفاقية الألياف متعددة الأطراف MULTI FIBER AGREEMENT إلى جانب قيود أخرى صرحت بالمنطقة الرماية مثل إلزام الدولة المصدرة بالحد من صادراتها حتى لا تتعرض إلى إجراءات قمعية المصدرة المستوردة. على أن يبدو ذلك وكان الدول المصدرة قد اتخذت مثل هذا الإجراء بمحض إرادتها أو الفعول في مساهمات حول سعر التصدير بحيث تقطر الدولة المصدرة إلى دفع الأسعار خوفاً من فتح الترسية الصربية في ظل إجراءات ضخمة للأغراق PRICE UNDERTAKING وغيرها. وقد تم إزالة الكثير من هذه الإجراءات في ظل النظام الجديد للمنظمة العالمية للتجارة. على أن يتم إزالة ما هو مطبق من مثل هذه الإجراءات حتى وقت الانتهاء من الفترة الانتقالية التي أجازتها الاتفاقية وهي عشر سنوات. وتعتبر اتفاقية المنسوجات والملابس اتفاقية قصيرة نسبياً، حيث أنها تقتصر على تسع مواد فقط. وإن كانت هذه المواد تهدف في ظاهرها إلى تحرير هذا القطاع من خلال إدماجه تدريجياً وفقاً لمرحل وتوقيتات زمنية محددة ضمن قواعد ونظام الجات. فإننا نجد من ناحية أخرى أنها تسعى إلى إحالة فترات إجراءات الحماية إلى أطول فترة ممكنة. ويتضمن ذلك في عدة اعتبارات. وذلك على النحو الآتي :-

فقد حرصت الدول المستوردة على تقديم حماية إضافية لقطاعها الوطني من خلال آلية وقائية مؤقتة

لضمان مواجهة الارتفاعات المفاجئة والتي قد تسبب ضرراً للصناعة المحلية وهو ما عرف بال- TRANSITIONAL safe-guard MECHANISM (المادة السادسة من الاتفاقية) على نحو ما سوف نتعرض له.

اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين

الموضوع الرئيسي : الجات

رقم العدد : ١٥٧٢

الموضوع الفرعي : ومصر: قطاع الصناعة المنسوجات

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٢/٢٧

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

اتفاقية المنسوجات والملابس

في منطقة (مصر)

تقييم للمرحلة الأولى

استثارت اتفاقية المنسوجات والملابس بمفاوضات مطولة في إطار الإعداد لمؤتمر سنغافورة، حيث نجحت الدول الثمانية المصدرة للمنسوجات لاسيما باكستان والهند وهونغ كونغ في ابرار اتفاقية المنسوجات والملابس ضمن الأولويات الواجب تناولها في المؤتمر، ودخلت الهند وباكستان وهونغ كونغ وتايوان في مناقشات حادة مع الدول المستوردة مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وكندا ومطالبة بإبقاء بفتح أسواقها وفقا لتقسيمتها الاتفاقية، وعابت الدول المصدرة على الولايات المتحدة والدول الأوروبية أنها وإن كانت التزمت بتطبيق هذه الاتفاقية حريفا إلا أنها لم تتحرم روح الاتفاقية ولم تنفذ مواد الاتفاقية على النحو الذي يحقق هدفها الرئيسي ألا وهو فتح أسواقها أمام صادرات الدول الثمانية، وحاربت الدول الثمانية المصدرة تذكير الدول المتقدمة المستوردة مرارا ومرارا بأن هذه الاتفاقية تعد التنازل الوحيد الذي أقدمت عليه الأخيرة في سبيل حث الدول الثمانية على الموافقة على اتفاقيات جولة أوروجواي، أو كانت بمثابة أخرى الطعم الذي قدمت الدول المتقدمة لجبار الدول المصدرة على أساس أن اتفاقية المنسوجات والملابس ستعمل على موازنة نتائج جولة أوروجواي وتحقيق لها مكاسب طائلة من خلال تكييفا من غزو مزيد من الأسواق في الدول المتقدمة، غير أنه بات واضحا أن هذه الاتفاقية أصبحت تملك بالنسبة للدول المصدرة كبرها وصغبرها سريانا لن تصل اليه حتى بعد عشر سنوات، هي الفترة الانتقالية المتفق عليها. فإذا الكينا نظرة سريعة على تطبيق الاتفاقية من قبل الدول المستوردة نلاحظ المعارلات العديدة التي قامت بها لاجهاد طرق مختلفة لتحويل على الهدف المنشود من هذه الاتفاقية ألا وهو فتح الأسواق، وذلك على النحو التالي :-

١- بالنسبة لمراحل الدمج الأربع :-
رأينا كيف كان على الدول التي تفرض حصصا على وارداتها من المنسوجات والملابس أن تزيل هذه الحصص تدريجيا وتدمج السلع المطلوبة بنسب ١٦٪ - ١٧٪ - ١٨٪ من الحجم الكلي لوارداتها في بداية كل مرحلة من المراحل الثلاث الأولى لدمج وهي أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٨ ثم ٢٠٠١ على التوالي وبموجب دمج فترة تطبيق الاتفاقية ومداها عشر سنوات على أن تقدم جداول الدمج إلى الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية.

هذا فضلا من أن الاتفاقية لم تنص على السلع الواجب فتحها، وعليه فقلد تركت كامل الحرية للدول المستوردة في اختيار السلع التي تفرق بدمجها في كل مرحلة وهو الأمر الذي لم يتوان عن التصدير له توجه ما سوف نتشاهده.

ولا يمكن القول أن الاتفاقية تتكون من قسمين أساسيين، ألا وهما **PRODUCT COVERAGE** وهي قائمة تفصيلية ملحقه بالاتفاقية تشمل جميع المنتجات من المنسوجات والملابس التي تخضع لمراحل الدمج، وتحتوي على ما لا يقل عن ٨٠٠ سلعة، و **TRADING SCHEDULE** وهو البرنامج المتفق عليه لإمحاء هذه السلع في قواعد الجات بمعدل تدريجي ووفقا لفترة زمنية محددة.

برنامج

يمر برنامج التحرير التدريجي بثلاث مراحل وهي :
المرحلة الأولى : تحرير ١٦٪ من الحجم الكلي للواردات ودمجها في قواعد الجات مع اعتبار عام ١٩٩٠ سنة الأساس، تبدأ هذه المرحلة فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أي تحرير ١٦٪ في ١ يناير ١٩٩٠.
المرحلة الثانية: تحرير ثان بمقدار ١٧٪ في نهاية السنة الثالثة من الاتفاقية أي بعام ١٩٩٣ إلى حلة الثالثة : تحرير ثالث بمقدار ١٨٪ في نهاية السنة السابعة من الاتفاقية أي بعام ١٩٩٦.

ونفسح لينا هنا تقدم أن تحرير واردات الدولة من المنسوجات والملابس وفقا للقائمة المتفق عليها يصل إلى نسبة ٩١٪ من الواردات الكلية في السنة الثامنة من سريان الاتفاقية، وعليه فللتوصل إلى التحرير الكامل لهذه القطاع على النحو المتفق عليه يتحتم على الدول المستوردة أن تقوم بتحرير النسبة المتبقية وهي ٩٪ على دفعة واحدة بانتهاء العام العاشر من المرحلة الانتقالية، وبموجب المادة التاسعة والأخيرة من الاتفاقية يتحتم العمل بها وبجميع القيود الكمية بعد عشر سنوات ويصبح بالتالي قطاع المنسوجات والملابس جزءا من الجات، كما نفسح أدلة صراحة على أنه لن يكون هناك مذ لهذا الاتفاق، أي لا يجوز استمرار أي نوع من القيود الكمية بعد هذه الفترة. وللدولة المستوردة مطلق الحرية في تحديد المنتجات التي تخضعها للدمج التدريجي وفقا للنسب المختلفة بشرط أن تتضمن قسما من القطاعات الأربعة المتفق عليها وهي الغزل والنسيج والملابس.

وفي حين تحقق هذه الاتفاقية بعض الأثبات للدول النامية المصدرة ذات القدرة العالية على المنافسة والتي استغندت بحصصها كاملة في أسواق الدول المستوردة، مثل الصين والهند وباكستان وغيرها، فإن هذه الاتفاقية من شأنها أن تفتح أسواق الدول المتقدمة والثمانية على حد سواء أمام صادرات تلك الدول. فإن هذا يقابل من ناحية أخرى نوع من صادرات الدول غير المتقدمة على المنافسة الدولية والتي كانت الحصص المرحجة لها في أسواق الدول المتقدمة بمثابة ضمان حد أدنى من التصدير لها حتى وإن لم تكن قادرة على استيفائها بالكامل من التصدير وغنى عن البيان ما تفرضه علينا هذا الاتفاقية من ضرورة التخليص بطرق الإنتاج والارتفاع في هي مستويات عالية من حيث الجودة والسرعة والإنتاجية حتى يصبح هذا القطاع القوي بالنسبة لبعض قارا على المنافسة عند بعض فروع التصدير سنوات الانتقالية التي على الدول المستوردة أن تفتح بعضها السوق كما أن هذه الاتفاقية مستوجب من أيضا التعامل مع أشكال إجراءات الحماية الجديدة وفقا لقواعد اللعبة. في مواجهة ما هو متوقع من غزو الأسواق من قبل صادرات الدول الآسيوية من الملابس والمنسوجات، لما تتمتع به من مزايا في الإنتاج من حيث رخص العمالة وجودة الإنتاج.

الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين

رقم العدد : ١٥٧٢

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٢/٢٢

الموضوع الفرعى : ومصر قطاع الصناعة للتسوجات

المصدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى

استخدم الاجراءات المتعددة

تتمتع الاتفاقية في مادتها السادسة على نحو ما ذكرناه فرصة استخدام آلية وقائية استثنائية لحماية الدول الأعضاء من الزيادة المفرطة في الواردات التي لم يتم إجماعها بعد، كما يشترط أيضا أن تكون هذه الواردات غير متضمنة في نظام الحصص الذي يبقى معمولا به طوال الفترة الانتقالية، وقامت الدول الأعضاء (بما فيها مصر) بتقديم إخطاراتها مستحقة بحقها في استخدام هذه الآلية.

ويحق للدول الأعضاء المستوردة اتخاذ إجراءات وقائية استثنائية بموجب المادة السادسة من الاتفاقية في مواجهة أي زيادة سرية ومطاحنة من واردات منتج معين وبما يؤثر على توازن سوقها أو يلحق ضررا بمصانعها أو يهدد بالحق الضرر بها، وتنتسب الاتفاقية على أن يتم اتخاذ مثل هذا الإجراء بالتشاور مع الدول المصدرة وبالتفاتيح الدوليتين، غير أنه في حالة ما لم يتسنى ذلك، فإنه على الدولة المستوردة الحق في اتخاذ إجراء فوري بتقييد وارداتها من هذه السلعة، ويتم حينئذ عرض الأمر على الجهاز المشرف على تطبيق الاتفاقية للنظر في إصدار توصية بشأنه ويمكن للأجزاء أن يبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات، وعلى الرغم من أن الهدف كان هو الإكفل بقاء الأمان من استخدام هذه الآلية لا ثارها السلبية ككافة حماية، نعت المادة نفسها على أن استخدام مثل هذه الإجراءات يجب أن يتم بإقل شكل ممكن، فإن الولايات المتحدة وحدها قد استخدمتها أكثر من عشرين مرة في السنة الأولى لحماية سوقها المحلي واستجابة لامتعات الضعف الداخلية بها، كما بدأت دول أخرى في الاتجاه إلى استخدام هذه الآلية، ومن الضروري أن نستعد نحن أيضا لاستخدامها إذا ما استدعى الأمر ذلك حماية للسوق والصناعة المحلية على أن يتم ذلك من خلال القواعد المقررة من قبل النظام ووفقا للمادة.

النظر

بالنظر إلى أن اتفاقية التسوجات والملابس على نحو ما شهدناه بعد من قدرات الولايات المتحدة وغيرها من الدول المستوردة على فرض حصص جديدة على التسوجات والملابس، فإن المنتجين في الولايات المتحدة والامتعات العالمية سوف يسيئون بالضرورة من طرق بديلة للحماية والدع من المنافسة في السوق المحلي من خلال تقييد الواردات سواء كان ذلك خلال فترة تطبيق الاتفاقية نفسها أو بعد السنوات العشر عندما يدخل هذا القطاع تحت مظلة الحات. وقد شرعت بالفعل الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة إلى البدء في التفكير في عدد من الإجراءات التي تكلل حماية سوقها من الواردات المنافسة مستقبلا وبما يتسق مع التزاماتها في المنظمة العالمية للتجارة. ومن هنا نرى استمرار الولايات المتحدة واللجنة الأوروبية وكندا على الدفع بالتشاور الإجماعي ومعايير التقييم لخصم من قواعد ونظام الحات بما يحل لهذه الدول حق فرض العقوبات على الدول المصدرة إذا ما خرجت عن طرق الإنتاج وفقا للمعايير التي تطبقها الدول المتقدمة، وذلك بالطبع بالإضافة إلى استخدام الإجراءات الخاصة للأغراض والوقاية وقواعد المنشأ وغيرها في ظل القواعد المعمول بها في المنظمة العالمية للتجارة.

وكان واضحا وفقا للاخطارات المقدمة من الأمان من قبل الدول المستوردة الرئيسية للتسوجات والملابس لم يكن سوى ظاهريا حسب النسبة لمراحلتي الدبع الأولى والثانية حيث قامت بالفعل الدول بالإدماج وفقا للمستوى المطلوب وهو الالتزام بمعايير ١٦ و ١٧ على التوالي من وارداتها مقارنة بمسلة الأساس، ومع ذلك فإن برنامج الإدماج لم يقدم للدول المصدرة أي فرص تجارية إضافية في مجال التبادل في الأسواق. إن الدول المتقدمة المستوردة قامت بسياسة شديدة بإدماج سلع لا تدخل ضمن الكميات التي كانت خاصة لمخاطر سابقا وعلى ظل ترتيبات الاتفاقيات المتعددة fiber agreement - multi كان معمولا بها حتى دخول الاتفاقية الخاصة بالتسوجات والملابس في إطار خطة أوروبية أخرى حيث التفتيد، وأصبح من الواضح أن الدول المتقدمة المستوردة تحشد الجانب الأكبر من سلبيها الواقعة تحت الضغط لتعويضها في المرحلة الخامسة بالإضافة إلى أن ٧٠٪ من التفتيدات المدمجة كانت مقصورة أساسا على التفتيد الأولى والثانية وهما الغزل والاقمشة أي تلك المنتجات التي لا تغطي طليعة مساحة عالية، وكان إدماج الملابس ينسب شبيها للغة. وإذا ما تقدم، فإن الأمر لم يعد مستبعدا من مواجهة احتمالات فربس الدول المتقدمة من التزاماتها في نهاية المرحلة الانتقالية في ضوء التباطؤ الذي تنتهجه نحو تنفيذ التزاماتها بقتضى الاتفاقية وأساسيا فيما يتعلق بدفع السلع التي تخضع للحصص الكمية التي تمهدت بها. وتتفقد كبار الدول الثمانية المصدرة أن الدول المستوردة تجمت في استخدام التفتيدات الموجودة في الاتفاقية، وأكثرت نوابها السبئية في تنفيذ التزاماتها، وهو مايجب تداركه في إطار جولة المفاوضات القادمة للفتنظر أن تبدأ عام ٢٠٠٠ والتي سوف يملأ عنها في الأثر الزاوى القادم المزع هذه في أوائل ديسمبر ١٩٩٩ في نيويورك.

أما الوضع بالنسبة لمصر فإنه يختلف، فمقارنة بكبار الدول المصدرة، فقد لا تتفق معها في الرأي بالنسبة لضرورة التفتيد وإلغاء الحصص والإسراع بعمليات الدبع، فإن ذلك قد لا يناسبنا بالضرورة حيث مازلنا نستفيد بما لدينا من حصص في السوق الأمريكي باعتباره ضمانا لنفاذ صادراتنا، وقد يزول هذا الضمان إذا ما اضطرتنا ميكرا - وقيل الاستعداد اللازم - إلى الدخول في منافسة مع دول مثل الهند وهونغ كونغ وبهاستان. بينما يشاركنا الرأي بالتأكيد عند انتقادها مسالة الدول المستوردة لاسيما المجموعة الأوروبية في التهربات المفرطة والمتتالية التي تقوم بها لاتخاذ إجراءات مضادة للأغراض، وما يؤديه ذلك من وقف التصدير للفترة التي حين تنتهي المجموعة خلالها من هذه التهربات والتي قد تطول لفترة عامين، وسوف تتعرض لهذا الإجراء بقدر من التفصيل باعتباره أحد إجراءات الحماية التي أصبحت الدول المتقدمة تفرط في استخدامها لحماية أسواقها. كما أننا ندفع أيضا إلى ضرورة إيلاء قدر أكبر من المعاملة التفضيلية بالنسبة للمورد القطن الخام وصغار المنتجين، حيث تنتمى إلى فائتي التفتيد، وبين مصر والولايات المتحدة اتفاقية

ثانية تفضيلية لصغار المنتجين، وفقا للمادة الثانية من الاتفاقية والتي تنص على زيادة الحصص الممنوع عليها في إطار مثل هذه الاتفاقيات الثانية، فإن نسبة ٨٠٪ الممنوع عليها كمعدل نمو سنوي سوف تزداد إلى ٨٠.٩٩٪ في مرحلة الدبع الأولى ثم إلى ٨٠.٧٪ المرحلة الثانية ثم إلى ٨٠.٦٪ المرحلة الثالثة على التوالي، وبغض النظر عما تقوم به الولايات المتحدة من منع تدريجي لفترات معينة من التسوجات والملابس، حتى التهربات الكامل في المرحلة الرابعة، وتبدأ المرحلة الثانية من الدبع في أول يناير ١٩٩٨ وتصبح عندئذ لزيادة السنوية التي مستخدم بها الحصص المصرية في السوق الأمريكي بنسبة ٨.٧٪.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين

الموضوع الفرعي : مصر : قطاع الصناعة : المنسوجات

رقم المجلد : ١٥٧٢

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٢/٢٢

ملخص البحث

إن أصنف الممارك التي يتولاها الدول النامية خلال السنوات العشر القادمة والتي بدأت بالفعل تتمثل في دول وإمكانية استخدام التجارة كمنار لفرش معايير أعلى للمعالة في الدول النامية. وهو ما تلجا الولايات المتحدة بصفة خاصة إلى إدماجه

حين فزاد المنظم العالمية للتجارة، ومن المنتظر أن يحتل هذا المطلب مكانة ضمن أولوياتها بالنسبة لقولة المفاوضات للتجارة، ومن المنتظر أن يحتل هذا المطلب مكانة ضمن أولوياتها بالنسبة لقولة المفاوضات القائمة. وتوقع اتعاات العمال الأمريكية إلى رفع الأجر في الدول النامية والتي أصبحت تشكل البرة التنافسية شبه الوحيدة التي تتمتع بها الدول النامية. أضف إلى ذلك ما تدفع به بالنسبة لمعالة الأطفال، واستخدام هذا الميار كسلاح لفرش عقوبات تجارية على الدول المصدرة بما يحقق ذلك من حماية مستترة لصناعاتها، وتجه الولايات المتحدة إلى نقل مركزها إلى النظم العالمية للتجارة بما يسمح لها باتخاذ مقويات قانونية ومشروعة وفقا لقواعد ونظام التجارة. وفيه نل البيان أن الولايات المتحدة قد وجدت في دول أوروبية، مثل دول الشمال وفرنسا بصفة خاصة، حليفا وحيدا قويا لها في المنظمة العالمية للتجارة، لاسيما في ضوء تقلص مددات البكاله في فرنسا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي والتي وصلت إلى ١/٢، وهي مددات مرتفعة نسبيا وسعت منها اتخاذ سياسات صارمة تنسجم بالحماية وذلك لصالح العمال الوطنية.

ملفوفات البحث

البحث فزاد المنظم العالمية استخداما كليات قوية للمعالة باعتبارها قادرة على خلق فزود حقيقية أمام المصدين للنفاذ إلى الأسواق، ووجهت مؤرخا العديد من الانتقادات إلى الولايات المتحدة من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لتطبيقاتها قانونا جديدا (يوليو ١٩٩٦) في مجال تحديد منشا المنتج، ومن شأن هذا التشريع أن يؤثر على صادرات الدول المصدرة عامة ويحد من دخوليها السوق الأمريكية بشكل تعسفي، وما يتنافى وعولة الاقتصاد الدولي، فقد لمت الولايات المتحدة إلى تحديد منشا المنتج النهائي بشكل مفرد، في وقت تسعى فيه المنظمة العالمية للتجارة إلى وضع قواعد دولية وستقضي لتدوير المنشا وفي إطار متعدد الأطراف يتفق عليها فيما بين الدول الأعضاء.

وطالب اللجنة الأوروبية بالدخول في مشاورات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتغيرات التي أحدثتها على فزود المنشا بالنسبة لبعض منتجات المنسوجات والملابس والتي بلغت حدودا بهذه الصناعات في الدول الأوروبية أعضاء الاتحاد. فالتفتحات المصدرة من الدول الأوروبية لاسيما بالنسبة للثلايات وغيرها من المنتجات إثر القواعد الجديدة للولايات المتحدة، لم تعد تعامل كمصادرات ذات منشا أوروبي ولم يعد في إمكانها دخول السوق الأمريكي دون أي حدود في الدول الأمريكية الجديدة التي تنضم على أن بلد المنشا أصبحت الدولة التي تشكل فيها الأقمشة وليس تلك التي تنضم بها Where the fabric was formed rather than the country where the fabric was formed وهو ما أفقد الصادرات الأوروبية ميزة دخول السوق الأمريكي، حيث اعتبرت هذه الصادرات - بمقتضى قواعد المنشا الجديدة - صادرات من دول الدول مثل الصين وباكستان والهند وغيره.

واعتمدت اللجنة الأوروبية هذه التعديلات جوهريه وتخسر تجارتها في وقت يجري فيه التفاوض حول برنامج عمل شامل لوضع قواعد موحدة لقواعد المنشا. واعتبرت هذه الإجراءات حماية بحتة، غير أنه في إطار المفاوضات التي أجريت بين الممثلين في هذا الشأن تم التوصل إلى اتفاق الأطراف، وما لاشك فيه أن ذلك جاء على حساب الدول النامية المصدرة. وفي الواقع كانت هذه الإجراءات الأمريكية موجبة بالدرجة الأولى ضد المنتجات الأوروبية، والصينية على وجه الخصوص، التي كانت تصدر إلى أوروبا منتجات نصف مصنوعة تنقل إلى ليبيا (الطباعة والصياغة) وتصدرها على اعتبار أنها منتجات أوروبية دون قيود، إلى السوق الأمريكي.

الدراسة

وما تقدم لاحظ أنه على الرغم من البعد الذي بذلته كبرى الدول المصدرة للمنسوجات والملابس لاستثناء إلى تعاون الدول المتقدمة في تطبيق التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية فإنها لم تنجح من قريب أو بعيد في إقناعها أو حتى مقايضتها على تنفيذ خريطة أكثر عدلا وإنصافا لأحكام وروح الاتفاقية. أضف إلى ذلك ما تشهده الدول المستوردة من إجراءات إدارية أو متاجرهم من تحريات Investigations واقتصادى في فتراتها دون الاستناد إلى أسس موضوعية لمل

هذه الإجراءات، وهو الأمر الذي يستهدف بالدرجة الأولى إقامة المرافيل أمام الواردات المنافسة والتأثير سلبا على التبادل التجاري وتدفق التجارة من الدول المصدرة. وكثيرا ما تضطر هذه الدول إلى التراجع عن هذه التحريات - التي قد تطول - لعدم استنادها على أي أساس لوقوع ضرر أو التهديد به، نذكر على سبيل المثال ما تقوم به المجموعة الأوروبية ضد مصر وغيرها من الدول المصدرة مثل إندونيسيا والهند وباكستان، صحة التصديق لما تشهده هذه من سياسات إغراق للأقمشة الفنية والمنسوجات والملابس، حيث أقامت اللجنة الأوروبية ثلاث مرات على التوالي الدعوى ضد مصر بالنسبة لنفس المنتج من الأقمشة الفنية، وكان عليها التراجع في كل مرة إزاء وفرة العدد الأكبر من الدول الأوروبية الأعضاء. هذه الدعوى في المجلس الأوروبي والتصويت ضدها نظرا لاستناداتها في الواقع من انخفاض من هذه الأقمشة كمخفلات لصناعاتها.

وإزاء ما تقدم جاءت الفقرة المعنية بالمنسوجات والملابس في البيان الوزاري الثاني للمنظمة المنفقد في سبافورة في ديسمبر ١٩٩٦ - ورغم الجهود الفنية التي بذلتها الدول النامية - خالية تماما من أي التزامات على الدول المتقدمة لتحصين نهج وتنفيذ الاتفاقية بما يتسق وروح الاتفاقية ومفزاها وهو التحصين التدريجي لهذا القطاع الحيوي بالنسبة للدول النامية، بل واتجاهها إلى الانسحاب إلى إجراءات حماية مستترة مثل الإفراط في إجراءات الوقاية الاستثنائية والمؤقتة أو إجراءات إدارية وتحريرات ضد الإفراج والتي من شأنها وفق انسياب التجارة وفقدان الدول النامية لسوقها. هذا بخلاف التطلعات البنيوية الجديدة التي أصبحت هي الأخرى محالا جديدا للحماية المستترة.

الموضوع الرئيسي : الجات
الموضوع الفرعي : ومصر: قطاع الصناعة: المنسوجات
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال : ماجدة شاهين
رقم العدد : ١٥٧٢
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٢/٢٢

٤. الإجراءات والتدابير

إن الإجراءات البيئية لاسيما بالنسبة لقطاع المنسوجات واللباس لها وجهان. أولهما: كيف يمكن تلبية إن تتحول المتطلبات البيئية إلى نوع جديد من المشروطية "new conditionality" لفتح الأسواق، بمعنى تجمع الدول المتقدمة بأنها لن تفتح أسواقها إلا أمام المنتجات النظيفة بيئياً وبذلك تستخدم الإجراءات البيئية كإجراءات حماية مستترة من شأنها أن تحد من النفاذ إلى الأسواق وتتعارض مع روح وقواعد العات الذي يطالب بالتحريم وفتح الأسواق. وثانيهما: كيفية الاستفادة من إيجابيات الإجراءات والمتطلبات البيئية بالنسبة لخلق فرص جديدة للتصدير تهدف إلى دعم عمليات التنمية المستدامة، هذا فضلاً عن أن إزالة القيود التجارية وفتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية من شأنه أن يعود بالفائدة على البيئة من حيث الحفاظ عليها وحمايتها لما يوفره رواج صادرات الدول النامية من مدفقات مالية إضافية يمكن تخصيص أجزاء متزايدة منها للاتفاق على الحفاظ وحماية البيئة في تلك الدول ومن المتشاهد بصفة عامة أن الإجراءات البيئية تكثر من جانب الدول المتقدمة في القطاعات ذات الاهتمام التصديري بالنسبة للدول النامية، مثل المنسوجات والملابس والجلود والأحذية وصناعة الأثاث والبلاستيك، والسؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا هذه القطاعات بالذات؟ هل هي بالفعل أكثر القطاعات تلويثاً للبيئة، غير أن الإجابة بسيطة، فإن هذه الصناعات هي تلك التي أصبح للدول النامية قدرة تنافسية عالية فيها. كما أن هناك أسئلة أخرى كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال

المعاصر:
(هل تقوم مثل هذه الإجراءات على معايير دولية متفق عليها أم أنها إجراءات فردية تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لمعايير الدولة وسياساتها الفردية؟
(هل هناك إثبات علمي تقوم على أساسه تلك المعايير وبالتالي يمكن التحقق من جدواها بالنسبة للبيئة؟
(إذا ما كانت هناك إجراءات يكون لها أثر بيئي سائل ولكن تقل أضرارها وأثارها السلبية على صناعة المنسوجات والملابس في الدول النامية من ناحية وعلى التجارة من ناحية أخرى، فلم لاكتنح أساساً مثل هذه الإجراءات؟
وتزداد مخاوف الدول النامية في ضوء ما هو مشاهد بالفعل من الكلفة في فرض معايير بيئية فردية وهو ما يجعل النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة أكثر صعوبة وأعلى تكلفة.
وكيف يمكن تصديق النوايا الصنة للدول المتقدمة وجديتها في فتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية من المنسوجات والملابس، ونحن نواجه يوماً بعد آخر بمعايير جديدة للحماء؟
كما أن هناك مشكلة أساسية في المفاوضات المفضية التي تجريها الدول المتقدمة لادخال البيئة ضمن قواعد الجات بحيث

تتيح الإجراءات البيئية استثناء عاماً من القواعد المعمول بها في النظام التجاري الدولي، وفي حالة عدم التزام دولة بتطبيق المعايير البيئية يباح انتحال القوانين هذه منتجاتها. وتصدرت الدول النامية لمثل هذه المحاولات ورفضت معالجة البيئة كاستثناء في نطاق قواعد الجات، ورفضت الدول النامية بعدة حجج قوية وبسطة في هذا الشأن. نذكر منها ما يلي:
أولاً: تخلف الجات بالمتج في شكله النهائي ولا يأخذ بعمليات الإنتاج نفسها إن لم تكن هذه تؤثر على المنتج النهائي. والمعايير البيئية عادة ما تنطبق على عملية الإنتاج بأكملها، ومن ثم تكون المشكلة الأساسية هنا هي: إلى أي مدى يمكن أن تتسق المتطلبات البيئية مع القواعد المعمول بها في ظل أنظمة الحماية للتجارة؟ هل يقتصر فقط على مدى تأثيرها على المنتج النهائي وعلى طريقة الإنتاج التي تتعكس بشكل مباشر في شكل وطبيعة المنتج النهائي أم أنها تشمل الدائرة الإنتاجية بأكملها بصرف النظر عن صلتها بالمنتج النهائي؟
Process and Production Methods

الموضوع الرئيسي :	المجال :	اسم كاتب المقال :	مراجعة شابين
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع الصناعة: النسيج :	رقم العدد :	١٥٧٢
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٢/٢٢

٦٦

الخط

يلاحظ أن القدر الأكبر من الحصص سيظل باقيا حتى نهاية الفترة الانتقالية، وهو ما تعبیه الدول المصدرة على هذه الاتفاقية بالدرجة الأولى، ولا شك أنها أصيبت بغيبوبة أمل بسبب عدم تنفيذ عملية التحرير بشكل منتظم على مدى الفترة الانتقالية، غير أننا نعلم أن هذه ليس بالضرورة ضد مصلحة مصر، على الأقل في الفترة الانتقالية، والتي على الصناعة المصرية أن تصحح أوضاعها وتتهيأ لتفسيها للمنافسة على الصعيد الدولي، أضف إلى ذلك أن التأكيد على تعليق الامداد الكامل لهذا القطاع تحت قواعد منظمة التجارة العالمية يمثل في حد ذاته إنجازا، وذلك بالنظر إلى السجل التاريخي المليء بالقيود التمييزية. غير أن الدول المصدرة يجب أن تقرر من كل الحرس على ألا تفقد ما اكتسبته من جراء مفاوضات جولة أوروغواي من خلال ما شرعته الدول المتقدمة المستوردة بالفعل من اتخاذ أشكال جديدة لاجراءات الحماية مستمرة تستهدف استمرار حماية هذا القطاع لصالح منتجاتها وعمالها، بدلا من التكيف بدورها والتعايش مع ماتمتع به الدول النامية من ميزة تنافسية في السوق الدولية على نحو ما تترقب في فرضه على الدول النامية بالسبب للقطاعات العديدة الأخرى حيث تطالب بتحرير التجارة والمنافسة العادلة وضرورة مواءمة إنتاجها مع التطورات العالمية الجديدة، في حين ترفض الدول المتقدمة اتباع ما تنادي به.

وهي حالة نجاح الدول المتقدمة في إدماج البيئة في المنظمة العالمية للتجارة وهو ما تهدف بالفعل إلى تحقيقه من خلال جولة المفاوضات القادمة إن لم تتحدد لها الدول النامية بكم قوة وشدة، فإن معنى هذا أنه يجوز لها فرض العقوبات على صادرات الدول النامية من النسيج والملابس مثلا على اعتبار أن عمليات وتوجيعات الصناعة ليست محدبة بيئيا في دولها بغض النظر عما إذا كانت استخدامات الدول النامية حارة أم غير حارة بالبيئة، أو أن القطر المستخدم في هذه النسيجات قد تورثه بمبادرات خيرية حتى إن لم يكن لها أي تأثير على المنتج النهائي كما أنها لا تضر بالبيئة. وبالمثل يمكن استخدام نفس المنطق للدفع بمعايير الحماية في المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم فرض حظر على واردات الدول النامية التي تستخدم الأطفال في جمع القطر، وهو أيضا بما تراه الدول النامية بشدة وتسمى الولايات المتحدة وفرنسا إلى تضمينها في المفاوضات القادمة.

ب- هذا، وقد أتبعت العديد من الدراسات حتى الآن أن المعايير البيئية وأثارها في القطاع النسيجي والمنسوجات والملابس على وجه الخصوص تنحصر أساسا في الجانب الوطني وليس المنتج النهائي، فضلا عن أن القليل منها جدا الذي قد تمتد آثاره من حوض الدول، وحتى ذلك أن معالجة مثل هذه المشاكل التي من اختصاص السلطات المحلية لا يجوز على الدول المستوردة أن تفرض عقوبات تجارية خاصة وإن لم يثبت المنتج النهائي من قريب أو بعيد يمثل هذه المعايير، واتخاذ مثل هذه الإجراءات الشفوية تعتبر تضييقا وضيقا لنا هو بالدرجة الأولى، وتعارض مع قواعد الجات، ومن أكثر الأمثلة الصياغة على أساس ما ذهبت إليه الدلتا من فرض خصائص معينة بالنسبة للصياغة على أساس كيميائي، وإن كانت مثل هذه الخصائص بالغير في صالح الصناعة المحلية.

كذلك، وإن كان مثل هذا التحقق قد تعلق بمنتجات الدول النامية غير المستوردة لأعداد قليلة سريعة في تكنولوجيا الصياغة بها، والتي قد تكون تستخدم أنواع الصياغة المستوردة والتي ليس لها ضرر بيئي بل قد يكون أكثر مواءمة بيئيا، وذلك فإنه يترتب على مثل هذه الدول النامية المستوردة أن تتسبب مثل هذه المطالب الفردية إذا ما تراكمت أن تستمر في الدخول إلى السوق الكاشي بل والأوروبي.

والإجراءات الفردية التي تتخذها الدول المستوردة بالنسبة للتغليف Packaging أصبحت مطلبات إعادة التدوير recycling، وهي التي يتم الأساس وفقا لقدرات الدول المستوردة الصناعية على إعادة التدوير وليس بالضرورة وفقا لمعايير بيئية معترف بها، وكان أكثر الأشئلة وضوحا في هذا الشأن هو مثال «البوت»، وفرض ألمانيا استيراد سلع مغلفة بالبوت لعدم توفر الآلات الجوزة لأمانة لبوت والبوت ليس لأن البوت ليس نظيفا بيئيا.

وعلى الدول النامية أن تطلب من الحافل بأنه إذا لم يكن لعمليات الإنتاج التي تقوم فيها أي تأثير على خصائص المنتج النهائي أو لا يتعدى حدود الدولة فإنه يتم على عائق السلطات المحلية وأن الدولة النامية اليوم أصبحت هي الأخرى شديدة الومي بالمطلبات البيئية، وأن رفض الدول المتقدمة لمطالب الدول النامية الاندثار إلى حجج بيئية في إطار عمليات الإنتاج خاصة وإن لم يكن لها أي تأثير على المنتج النهائي، يكون لا أساس له من الصحة ويثير فقط اختبارات الحماية فإنه لا بد أن تولى إلى تولى على دولة أخرى طريقة إتمام عمليات الإنتاج بها، فضلا عن أنه قد يكون أدنى أن تقدم الدول المتقدمة الحوافز الإيجابية الدول النامية للحفاظ على البيئة بدلا من فرضها عقوبات ووقف وارداتها والتي من شأنها الاضرار بالبيئة أكثر من إيجابتها.

وعلى المستثمرين أن يفاضل بين المنسوجات المصنوعة من الألياف الطبيعية وإن كان يتم استخدام الخصائص والرش الكيميائية والتي لا تؤثر بالضرورة على المنتج النهائي، أو الألياف الصناعية مثل النيلون والكارا لصناعة على جلد الإنسان.

ج- الدعوة البيئية ليس هناك تعريف محدد ومتفق عليه لأسس ومعايير المنظمة البيئية، ولقد اتفقت كل دولة إلى وضع متطلبات بيئية منفردة، بحيث أصبح استخدام المنظمة البيئية كإداة تجارية للتسويق أكثر منها لاعتبارات بيئية بحتة، وكثير من الأنظمة الخاصة بالمنظمة البيئية كانت تفتقد المصداقية، وكان واضحاً أنها لأغراض الحماية، فضلا عن أن هذه الأنظمة كان يتم وضعها في الدول المتقدمة دون تشارك مسبق مع الدول المصدرة وبغض النظر عن أثارها على الصحة والصناعة في الأخيرة، فضلا عن اختلاف هذه المعايير من دولة إلى أخرى الأمر الذي كان يقود على الدول النامية الاستفادة من مزايا الاندثار الكبير واضطرابها إلى التصنيع بكميات محدودة لمقابلة متطلبات كل سة على حدة.

الموضوع الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :	اشرف البان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :التسوجات	رقم المجلد :	١٣٦
المصدر :	كتاب الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

الامسكسات اتفائية التسوجات علو مستقيل

صناعة الغزل والنسيج في مصر (دراسة حالة)

يهدف هذا البحث إلى عرض النتائج التي توصل إليها الدرس بشأن إظهار الفروع من آثار ، سلبية كانت أو إيجابية ، على مستقبل صناعة الغزل والنسيج في مصر ، حيث قام الباحث بعمل استقصاء تضييضي عن الأسملة ثم تقديمها بسبعة وثلاثين سؤالاً قسمت إلى قسمين :

الأول : تضيي آثار المات على : ١- المسألة من حيث الاختيار والتصميم ول عمال التفرع ، وتضيي أحد عشر سؤالاً

٢- سياسة الإنتاج من حيث : كمية المنتج - جودة المنتج - تكاليف المنتج .

٣- مجال التسويق ، وقد أهتم الباحث بالتصدير ، وتضيي أربعة وعشرين سؤالاً .

الثاني : الإستراتيجية المقترحة ل صناعة الغزل والنسيج والدور الذي يمكن للدولة القيام به ، وأيضاً الأعمال والتفاعلات . وتضيي هذا القسم سؤالين فقط .

ثم توجه هذا الاستقصاء لاستعادة القانون والاقتصاد والتجارة ولستول صناعة الغزل والنسيج ، وكذلك لستول تنمية الصادرات في مصر وخبراء الصناعة بالمعهد القومي للتخطيط ، وكذلك المكتب الفني لقطاع الأعمال العام والشابة العامة للغزل والنسيج واتحاد الصاعات و الفرقة النسجية ، كما تم توجيه هذا الاستقصاء لخير القوى العاملة .

وقد احتوت القائمة على كثر من الأسئلة التي تمحرف إلى كشف الآثار للتفرعة من جراء انضمام مصر لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وعصواً اتفائية للتسوجات الجديدة .

قام الباحث بتوزيع أكثر من ثلاث قائمة استقصاء على المتخصصين في كافة المجالات التي تعمل في نفس الإطار الصناعي وعلى أعلى مستوى من الكفاءة والمكانة ، ورسم السياسات الصناعية والإنتاجية ، وكذلك في مجال التسويق والتصدير ، وذلك بهدف الحصول على صورة متكاملة تغطي كافة الجوانب القانونية والمالية الاقتصادية والصناعية والتسويقية ، كل في مجاله ، وصلاً إلى دراسة شاملة ودقيقة يمكن من خلالها اقتراح أسس الحلول عندما يكون لذلك منطقي .

وقد وقع الاختيار على " شركة مصر للغزل والنسيج مالحة الكبرى " لعمل الدراسة عليها ، باعتبار أن هذه الشركة أحجم مصنع متكامل للمنتجات القطنية والصوفية وللألياف الجافة تم تأسيسها عام ١٩٧٧ على يد طلعت حرب ، وقد بلغ رأس مال الشركة ٣٠ مليون جنيه ، وتشغل مصانع الشركة مساحة قدرها ٦٠٠ فدان ، تشغل الأقسام الإنتاجية منها ٣٤٠ فداناً ، والباقى مرافق ومساكن للعاملين الذين يبلغ عددهم حالياً ٢٩ ألف عامل أجورهم السنوية ١٥٠ مليون جنيه .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة :المسوجات	رقم العدد :	١٣٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

والشركة يوجد ١٤ ثمانية مصانع تختص على ٣٣٧ ألف منزل تنتج ٤٥ ألف طن غزل سنوياً ، وكلشك أربعة آلاف نول في ١٦ مصنعاً إنتاجها السنوي ٢٠٠ مليون متر أقمشة مختلفة و ٧٠٠ طن منسوجات وبرية .

كما تضم الشركة أكبر مصنع في الشرق الأوسط لإنتاج القطن الطلي والفساتين الطيبة والأربطة المرحية ، كذلك تضم الشركة مصفاً لإنتاج غزل ونسج وتجهيز الصوف ينتج أربعة آلاف طن صوف وخمسة ملايين متر منسوجات صوفية و ٥٠٠ ألف طانية سنوياً . و تضم الشركة عشرة مصانع للملابس الجاهزة ، تختص على ٢٠٠٠ ماكينة طاقعتها الإنتاجية خمسة ملايين قطعة سنوياً ، وتقوم بخدمة المصانع الإنتاجية وورش الصيانة . كما يوجد بالشركة محطتان رئيسيتان للكهرباء بطاقة ٥٠ ميجاوات / ساعة ، ومحطة مياه تنتج ١٧٥٠ مليون متر مكعب^١ .

ولقد بلغ إجمالي مبيعات الشركة عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٨٠٠ مليون جنيه ، منها ٣٥٠ مليون جنيه مبيعات محلية و ٤٥٠ مليون جنيه صادرات ، وتقل صادرات شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ٢٠% من إجمالي الصادرات بالنسبة للقطاع الغزل والنسيج في مصر .

وعلى الرغم من وتوسع الاختيار على تلك الشركة لعمل هذه الدراسة ، إلا أن قائمة الاستقصاء لم تكن محددة فقط للشركة ، أي للعاملين التابعين للشركة دون غيرهم ، فقد استهدفت هذه القائمة توجّهات مختلفة ومتعددة بمرض خدمة قطاع الغزل والنسيج بالكامل ، حيث تربطهم علاقة كبيرة بهذا القطاع ، وصولاً إلى صورة متكاملة الجوانب لهذه الصناعة وعملاتها وإمكاناتها على حد سواء .

وبالانتهاء من وضعها وتجميعها ، نرى أن هذه المقترحات التي تم ملؤها فعلاً أربع وعشرون ، حصص الباحث ثلاثة مطالب لتفريق تلك الإجابات ، الأول حول امكانيات التصنيعية على الإنتاج والتسويق ، والثاني حول المصالح والمصال والثالث حول التغيرات الحالية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	احرف البنان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : للتسويات	رقم العدد :	١٣٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

المساهمات الاتفاقية على الإنتاج والتصدير

في صناعة الفولاذ والسحب في مصر

تضمنت أسئلة قائمة لاستقصاء في مجال الإنتاج والتصدير أربعة وعشرين سؤالاً ، تم من خلالها استعراض أهم الجوانب التي تمس سياسات الإنتاج والتصدير ، وبخصوصاً التصدير ، لارتباط ذلك بموضوع البحث في مجال التجارة الدولية الحالية .

ونظراً لأن شعار منظمة التجارة العالمية يهدف إلى الحصول على منتج عالي الجودة بأقل سعر ، فقد اهتم الباحث بوضع قائمة الاستقصاء التي ضمنها أهم الأسئلة من وجهة نظره ، والتي يمكن من خلالها معرفة أين نحن الآن وإلى أين نسعى في هذا المجال؟ جاعلاً الأسئلة تتضمن الجانبين الكمي والكمالي للتج ، وكذلك أهتم بمشاكل التكاليف باعتباره من أهم العناصر في العملية الإنتاجية والتي يمكن من خلالها تحديد قدرة للتج على المنافسة الدولية

وهنا يستعرض الباحث تمأ لكل ما دون وكب في هذا الصدد من آراء .

بشأن كمية للتج الحالية من الصناعة المحلية وكمياته في ظل اتفاقية الجات ، تعددت الآراء بصورة ملفتة للنظر . فهناك رأى يؤكد أن الطاقات عالية مع انخفاض الإنتاج من حيث الكميات ، ويؤكد هؤلاء أن الإنتاج كاف ، ذلك لأن احتياجات الأسواق الخارجية ضعيفة من هذا للتج . كذلك يرى أنصار هذا الرأي أن الإنتاج المحلي يفوق الاحتياجات المحلية ، وأنه يمكن أن تصدر حوالي ٥٠% من الإنتاج المحلي ، نظراً لأننا تصدر فعلاً ما بين ٢٠% و ٢٥% من الإنتاج المحلي ، وهناك فائض يوجه للتصدير يقدر بنحو مليارد دولار و ٧٢ مليون جنيه مصري .

ويستند أنصار هذا الرأي إلى أن الظروف الاقتصادية الحالية والظروف الاجتماعية تجعل المستهلك يستهلك أولاً بالطعام ثم يأتي الاهتمام بالملابس - وذلك في النهاية يتوقف على الظروف الحالية .

وبالنسبة لرأي العاملين بالمشركة يؤكد هؤلاء على أن الكميات كافية ، و أنه يمكن أن تتم الزيادة على المستويين الفكري والأقوى .

ويرى البعض أنه ، مع تطبيق الاتفاقية ، يمكن تصدير انخفاض التصدير ، وبالتالي الطلب المحلي على الفولاذ ، ومن هنا يتحقق زيادة الإنتاج مقابل الطلب ، كما يؤكد البعض على أن الإنتاج من حيث الكم كافي إلا أنه من حيث الجودة والسعر غير كافٍ والفناء للأصلح .

ويستخلص الباحث من كل ذلك ، أن كمية الإنتاج الحالية من الصناعة المحلية تكفي في الوقت الحاضر إلا أن زيادتها في المستقبل أمر ضروري للغاية . ويتطلب ذلك رفع مستوى الجودة للتج وكذلك العمل على خفض التكاليف بشكل يرد من القدرة التنافسية .

موضوع الرئيسى :	اجلطات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	١٣٦
مصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

و بخصوص تكاليف المنتج الحالية ، وسياسة تحرير القطن ، وأثر ذلك على الصادرات ، والسياسات للوضوعة في مصر من أجل تخفيض تلك التكاليف ، فقد اتجهت أغلب الآراء إلى أن سياسة تحرير القطن قد أثرت بشكل كبير على الصادرات ، حيث زادت التكلفة نظراً لارتفاع الأسعار في أسواق القطن ، وهو مما أدى إلى الحد من القدرة التنافسية في كل من الأسواق الخارجية والمحلية . ولعل خسائر الشركات الصغرى للمضى ١٩٩٦/٩٥ م تؤكد ذلك . ومن المثير أن أسعار القطن المصري أعلى بكثير من الأسعار العالمية ، وهو ما أضر على صادراتنا من المنتجات النسيجية ، وعلى ذلك يمكن القول بأن سياسة تحرير القطن قد أثرت سلباً ، وللمسك فقد كان المقترح أن يتم تحرير القطن تدريجياً .

أما الرأي الثانى فيقرر أن هناك تأثيراً ولكنه إيجابى رغم المعوقات الكثيرة ، ويتجلى ذلك في القيمة حيث انعكس ارتفاع سعر القطن من القطن على نوعية الإنتاج نظراً لأنه كان يهدر منه الكثير في أثناء استخدامه ، كما أن القطن كان يستعمل في صناعة المنتجات ذات الأسعار المتدنية ، والتي لا تتفق وجوده القطن للمصري ، ومع ذلك فإن سياسة التحرير قد أثرت بالسلب أحياناً في القيمة .

وهناك رأى ثالث يصرح بأن التأثير قد يكون على السعر فقط ، وأنه لا يمكن علمياً رد أى زيادة حادثه في صادراتنا من المنتجات النسيجية ، بدءاً من تطبيق هذه السياسة ، إلى ما ترتب على تبنيها من نتائج في مجال الصناعة النسيجية .

ويستخلص الباحث من ذلك أن سياسة تحرير القطن قد أثرت على الصادرات المصرية من المنتجات النسيجية وذلك لارتفاع تكلفة المادة الخام (القطن المصري) ، وبعبارة أخرى من سره علمياً ، وهذا ما يؤكد فعلاً بالنسبة لشركة مصر للزول والنسيج بالهذه الكبرى في العام السابق ١٩٩٦/٩٥ .

وقد اجتمعت أكثر الآراء على أن التكلفة الحالية لصناعة الغزل والنسيج لا تساعد على زيادة الصادرات من هذه المنتجات ، وذلك بسبب : ضعف الإنتاجية ، ارتفاع تكاليف الإنتاج غير المباشرة ، ارتفاع سعر القطن ، والواقع أن تكلفة الإنتاج الحالية ترفع إلى حافلات نشأت مع هذه الصناعة ، حيث كانت القيود على الاستيراد وعدم المنافسة وتشجيع المنتج المحلي لها كانت حادثة ، كذلك هناك تميز كبير في سعر ما يوجه إلى التصدير من المنتج على حساب ما يطرح في السوق المحلي .

وقد حدد رأى آخر أن المشكلة تنحصر في الجودة ، ذلك لأن الإنتاج غير الجيد لا يجد إقبالاً حقيقياً وإن كان أقل سعراً ، كما يتضح لارتفاع تكلفة الإنتاج عليها دون أن يتناسب ذلك مع درجة جودته ، إلا أن رأى حركة الحقلة يؤكد أن التكاليف مناسبة باستثناء الظروف الأخيرة للقطن الخام .

ويرى الباحث أن تكاليف المنتج من صناعة الغزل والنسيج كبيرة جداً ومرتبطة نظراً لزيادة أسعار المداد الخام (القطن المصري) ، وكذلك نظراً للمسألة الزائدة ، خصوصاً زيادة الإطارات وللشعرين . وبطبيعة الحال ، فإن ذلك لا يساعد على زيادة الصادرات .

اسم كاتب المقال :	اشرف البنان	المجلد :	الجلد ١
رقم المجلد :	١٣٦	المجلد :	١٣٦
تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩	المجلد :	١٣٦
المجلد :	كتاب الاهرام الاقتصادي	المجلد :	١٣٦

ولقد افترض المستقص بعض الحلول لخفض تكاليف الإنتاج من صناعة الفزل والنسيج ، هي :

- ١ - خفض الماد والمقدن في العملية الصناعية .
- ٢ - زيادة ماعد البيع .
- ٣ - تسهيل إجراءات النقل وخفض التكاليف .
- ٤ - خفض الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة ورفع الأعباء المشقة على العملية الإنتاجية .
- ٥ - عدم التدخل في سعر القطع مع توفره بسعر مناسب .
- ٦ - تحسين الجودة وإنتاج منتجات عالية الثمن (منتجات رفيعة) مع زيادة نسبة استغلال الطاقة .
- ٧ - تدريب العمالة وتحديث الآلات ورفع كفاءتها .
- ٨ - تشجيع استخدام جميع للتدخلات للتادية والبشرية .
- ٩ - الارتباط إلى حد كبير بالتكاليف المتغيرة .
- ١٠ - إنتاج بعض المراسل عمليا (تصنيقا للصناعة) .
- ١١ - زيادة الإنتاجية عن طريق التدريب وإعادة التدريب .
- ١٢ - حسن الإدارة بشركات الفزل والنسيج مع استخدام الأسلوب العلمي لخفض التكاليف ، واقتراح للمصالح العام .
- ١٣ - استخدام طرق إنتاج حديثة في التحفيز والتصميم والتنظيم وسائر عمليات الإنتاج واستيراد أقطار متوسطة وقصيرة التيلة .
- ١٤ - عدم اللولفة على استخدام معدات مستعملة .
- ١٥ - مراعاة أعباء المستلزمات .
- ١٦ - استخدام المروال المناسبة لإنتاج للنتج المناسب .
- ١٧ - دراسة عناصر التكاليف كل على حدة ووضع نظام موحد كمتبلى يسترشد به لزمادة الإنتاجية ، وزيادة التدريب وتطويره .
- ١٨ - وضع المنتج المحلي في ظرف مشافهة للمنتج الأجنبي .

ويبقى الباحث مع كل ما سبق لخفض عملية التكاليف ويضيف إليها :

- ١ - ضرورة النظر في هامش الربح لدى المنتجين .
 - ٢ - دراسة آثار سياسات السوق للستوردة على صادراتها .
- ولابد أن ذلك يؤدي في النهاية إلى قدرة تنافسية عالية إذا ما وصمت هذه الحلول محل التنبه .
- أما بشأن وجود برنامج في مصر يقابل أو يساعد على خفض التكلفة أو يساعد على التحكم فيها ، فقد نعت أغلب الآراء ذلك .

اسم كاتب المقال :	اشرف البنان	المجال :	موضوع التريسي :
رقم العدد :	١٣٦	ومصر :	قطاع الصناعة :التسوجات
تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩	كتاب الاهرام الاقتصادي :	

وعلى جانب آخر ، يؤكد رأى على وجود مراكز بحثية في جميع المجالات المنتشرة في مصر ، سواء داخلية المعلومات أو في أكاديمية البحث العلمي ، ويؤكد أنصار هذا الرأى على وجود برنامج لتصبح مسار الصناعة تبنى صياغة الآن ستم دراسته ، حيث يوجد برنامج لتوكيد الجودة (PSDP.CO.A) باتحاد الصناعات وقد بدأ في عام ١٩٩٥ ، كما يوجد برنامج تكنولوجيا التصنيع (MTA) باتحاد الصناعات المصرية منذ عام ١٩٩٦ حيث تتحمل الشركات للتغطية ٣٠% من التكاليف .

كما أكد هذا الرأى وجود برنامج لإعادة الهيكلة ولتطوير المصانع وتخفيض المباء ، فمصركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى تعمل على متابعة جميع العوامل الخاصة بالعملية الإنتاجية ، والعمل على تطويرها للأفضل دائماً

وهناك رأى ثالث يؤكد على أنه لا يوجد ما يسمى في مصر ببرنامج لخفض التكاليف في ظل أليات السوق ، فمخفض التكاليف تبضع للعملية الإنتاجية لكل مؤسسة على حدة وعلى كفاءة الإدارة والمالية وغيرها

وبمخلص الباحث من هذا إلى أنه ، على الرغم من وجود بعض البرامج باتحاد الصناعات للصناعة وغسوة ، إلا أنه لا يوجد برنامج محدد يعمل أو يساعد على خفض تكاليف المنتج ، وذلك نظراً لأن هذه البرامج غير محددة وغير مفعمة .

وتختصم انخفاض للمبيعات من الصناعات السمية ، أكدت أغلب الآراء أن ذلك يرجع إلى :

الانخفاض المحفوفة وارتفاع أسعار اللادة الخام ، وعدم وجود سياسات تسويقية داخلية أو خارجية مع وجود البديل المستورد عالي الجودة مع عدم ملاحظة الأسواق للتطورة ، وكذلك الحرب الملايس المستوردة وتوجيهها بالأسواق المحلية . وهناك عامل آخر هام يتحدد في أن الكساء أصبح في مرحلة بعد الفناء والسكن والصحة والخروس المخصوصة - كل هذا مع نقص الدخل أحياناً . يضاف إلى ذلك الكساء العالي التي يمر به كل الصناعات ، كذلك وجود إنتاج من أصل التسويقي (وليس السوق) قبل الإنتاج ، يؤدي حتماً إلى انخفاض المبيعات .

ويؤكد الباحث على أن انخفاض للمبيعات كان نتيجة لهذه الأسباب وغيرها ، مثل عدم توافر إدارات تسويقية تعمل على زيادة تسويق للمنتجات ، فمخفض الكفاءة التسويقية نفسها أحياناً إلخ .

ومن الملاحظة ، يساهل الباحث من أسباب لارتفاع المنتج للمصدر ، وارتفاع كميات الدرجة الثانية ، والصوب لمنتجات النسبة مما يزيد الفاقد والتالف كما يرى ضرورة البحث من أسباب ذلك .

وبخصوص أسباب ارتفاع المنتج للمصدر من الصناعات السمية ، فقد أجمعت الآراء أن انخفاض الجودة كان من أهم هذه الأسباب ، كذلك عدم الالتزام بالموصفات والمواجد ، وأيضاً المشق في التمتة والمظهر ، والنقل غير المتخصص الذي يؤدي إلى تلف المنتج ، وعدم الالتزام بالشروط الفنية الدقيقة ، ويضاف إلى ذلك سوء الإدارة وعدم دراسة السوق للمصدر إليه دراسة كافية .

اسم كاتب المقال :	أشرف البنان	الموضوع الرئيسي :	الاجلات
رقم العدد :	١٣٦	الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنشآت
تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩	المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي

ويرى البعض الأمر أن الارتفاع يتم في حدود قليلة ، نظراً لأن المصدر من المنتجات هو أحسن هذه المنتجات حودة ، وهنا ينبغي أن نشير إلى أن شركة مصر للمحلة الكبرى تؤكد أنه لا توجد مرتفعات تذكر .

ويرى الباحث ، مع تقديره الشديد لما تقوم به شركة مصر للفرز والتسج بالهبة الكبرى من جهد مستمر ، أنه مدفوع للائتمان مع رأى الغالبية تشبه مع الواقع والمثقل في انخفاض الجودة وعدم الالتزام بالوصفات والواعيد (وكل ذلك يرجع طبعاً لعدم دراسة السوق للمصدر إليه دراسة كافية) .

أما عن ارتفاع إنتاج الدرجة الثانية والعيوب في المنتجات السجبة بما يزيد الفاقد والتالف ، فقد أكدت أغلب الآراء أن ارتفاع إنتاج الدرجة الثانية والعيوب في المنتجات السجبة كان نتيجة لعدم الرقابة على الجودة ، وعدم صيانة الآلات بصورة دورية ، وكذلك لعدم تدريب العمال والإعمال وعدم الاحتراس ، وعدم ربط الحوافز نسبة للعب والفاقد والتالف ، وكذلك سوء انتقاء المادة الخام .

يضاف إلى ذلك سوء الإدارة الإنتاجية ، وضعف كفاءة العمال ، كذلك تسرب الحفريات وعدم الاهتمام بالعمال ، نتيجة غياب المخططات الوسطى من المشرفين - (المهنيين - الشرف - العامل) - و من أهم الأسباب أيضاً إنتاج أقمشة بسيطة من حيث التصميمات لكي يمكن العمال من إنتاج كميات أكبر للحصول على نسبة حوافز أعلى (قطاع الأعمال العام) ، كذلك انخفاض المستوى للمهاري للعمال وعدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات السوق ، مع عدم وجود وهي تصدري لدى العمالة المنتجة بصورة تكفي لزيادة الصادرات ، وكذلك الإهمال في التشغيل .

ومع أن العاملين بشركة الهبة الكبرى يؤكدون على أن نسبة الدرجة الثانية لا تتعدى ٥% في أغلب المنتجات ، وتعمل إدارة الشركة دائماً على تصحيح ذلك في حالة التجاوز .

فإن الباحث يرى ، مع ذلك ، أن ارتفاع الدرجة الثانية من المنتجات السجبة يرجع إلى انخفاض الجودة ، وانخفاض المستوى للمهاري للعمال ، وأهمهم ، كذلك غلب الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج والمادة الخام للمصبة وكذلك سوء الإدارة والإشراف والرقابة على العمالة مع عدم ربط الحوافز بنسبة للعب وليس بكمية الإنتاج .
وطرح الباحث سؤالا عن معالجة أسباب زيادة الدرجة الثانية والفاقد والتالف ، وعلى هذا فقد اقترحت أكثر الآراء النقاط التالية :

تدريب العمال بصورة مستمرة ، صيانة الآلات بصورة دورية ، رفع الكفاءة الإنتاجية مع الاهتمام بالجودة وتدريب الإدارة ، التخطيط الشامل السليم ، ربط الحوافز بنسبة الجودة مع حسن الرقابة والإشراف مع دراسة شاملة الأسواق ، والتدريب على مرحلة مراقبة الجودة بما يرفع من المستوى للمهاري مع تعزيز ذلك بموافقات أو خصم إدارة وشدة مع استخدام حوافز جيدة ، الفصل خلال مراحل الإنتاج .

ولا شك أن التدريب والعمل على رفع المستوى للمهاري للمصالة وعصراً للتدريب على مرحلة مراقبة الجودة والاختصاص بها ، وصيانة الآلات ، وربط الحوافز بنسبة الجودة ، ودراسة الأسواق دراسة شاملة لمعرفة متخصصين ، والإدارة الرشيدة ، تؤدي معاً في النهاية إلى منتج جيد ، بتكاليف منخفضة وسعر مناسب ، بكل ما يترتب على ذلك من زيادة في القدرة التنافسية .

شروع الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
شروع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : للمنتجات	رقم العدد :	١٣٦
مدير :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

أما هي دعول أنظمة المبردة الشاملة (الأيزو / ٩٠٠٠) إلى مصر ، فقد أكدت أغلب الآراء أنه تم العمل بنظام المبردة الشاملة (الأيزو / ٩٠٠٠) وذلك في بعض الشركات والمصانع ، وهي حالات قليلة جداً ، وتنظم الآن دورات لتدريب بالأيزو .

وفي هذا الصدد يصرح مندوبو الشركة بأنه يوجد حالياً برنامج يعمل على تطبيق الأيزو على بعض الوحدات والبناني سوف يتم التطبيق فيها نادياً .

وهناك رأى ثانٍ يؤكد على أنه ليس هناك شركات في هذا المجال قد حصلت على الأيزو حتى الآن .

وهناك رأى ثالث يؤكد على أن الأيزو ما هي إلا بدمج ، وبفضل أصحاب هذا السراي الاهتمام بمعايير العمل الأخرى فلويزة مثل : الإدارة الرباعية ومودة تشجع .

وفي هذا السياق ، يرى الباحث أن الأيزو عبارة عن قيود غير تعريفية للمنتجات النسيجية للصنعة ، وكذلك للمنتجات التي ما ميرة سبة وقدرة على التسويق عالية ، حيث يعمل هذا النظام على الحد من نفاد للمنتجات إلى الأسواق الخارجية بمجرد أن تصبح لرواصع تلك الأنظمة أن هذه السلع للمنتجة لها لفترة تنافسية كبيرة . ومن هنا فإن الباحث يتفق والرأى الثالث أن أنظمة المبردة (الأيزو / ٩٠٠٠) ما هي إلا بدمج وإلحاق كلمة حق أريد بها بالطل .

وفي نظام الطاقة البديلة ومدى الالتزام بالنسب لها ، فقد قررت أغلب الآراء عدم التزام الشركات والمصانع بهذا النظام حتى الآن ، ولقدى يعرف بأنه الأيزو / ١٤٠٠٠ .

وهناك رأى آخر يؤكد أن هناك شركات أخذت بالطاقة البديلة ، وأن هناك دراسات للمثل لها ، حيث إنسبه لابد من التطور لمواكبة العالم الخارجي ، وحيث إن هناك شروطاً متعددة الأسواق الخارجية (مثل دول الاتحاد الأوروبي) بوضع الأيزو / ١٤٠٠٠ بعلامة معينة حتى يمكن دعول تلك للمنتجات إلى هذه الأسواق .

ولقد أكد البعض أن هناك دراسات حارية حالياً لبحث إمكانية التطبيق على بعض السلع الغذائية ، وخاصة المصاحلات الزراعية والمعدنية .

وفي هذا الخصوص ، يصرح مندوبو الشركة بأنه تم الحصول على شهادة Eoko standard ١٠٠ للفرل والسبح الخام من إنتاج للشركة ، وحار متامة الحصول على شهادة لبناني للمنتجات .

ويرى الباحث أن الأيزو / ١٤٠٠٠ ، كسابقه ، يعتبر نوعاً من القيود غير التعريفية ، والفرض منها الحد من السلع الذي له ميرة تنافسية كبيرة لصناعة الفرل والسبح . وعموماً فإن غالبية الآراء تؤكد أن مصر لم تدخل نظام الطاقة البديلة (الأيزو / ١٤٠٠٠) حتى الآن .

وباستعراض أهم الأسئلة الخاصة بسياسة التسويق ، وخصوصاً في مجال التصدير ، وللتضمين ضرورة العمل بسياسة التوجه للتصدير على اعتبار أنها أنسب الحلول للإصلاح الاقتصادي ، وكذلك لاستنباط الكسور من المعاملة ، وجدنا أن أغلب الآراء تؤكد على هذا المسمى طراً لأن ذلك حتماً يؤدي إلى اعتبار أفضل العناصر للمبردة ، وكذلك لمصل مواد إنتاجية وتوفر طريقة إنتاج ، ولدى هذا في النهاية إلى تطور المعاملة القائمة حالياً ، وتوجيه المعاملة إلى دراسات رحيمة للمستوى مما يعمل مصر تواكب العالم الخارجي دوماً إقبال للسوق المحلية ، وقد حدث ذلك في دول شرق آسيا .

اسم كاتب المقال :	أحرف البنان	النوع الرئيسي :	الجات
رقم العدد :	١٣٦	النوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : للتسوجات
تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩	المجلد :	كتاب الأهرام الاقتصادي

ومن المؤكد أن زيادة التصدير هي رغبة في الإنتاج ، وبالتالي زيادة في استيعاب الكو من العمالة .

إلا أن هناك رأياً آخر يؤكد على أن سياسة التوجه للتصدير هي أحد الحلول للنسبة لمعالجة كافة المسائل المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي واستيعاب العمالة ، مع ضرورة العمل على توسيع الاستثمارات على أسس تكولوجية كريمة العمالة ، حيث إن الأصل في سياسة التصدير هو تفصيل كافة عناصر منظومة الصادرات (مس مريح ترويج ويته تصديرية صالحة) وصولاً إلى الفئ للأسواق الخارجية ، وهذا لا يه إهمال الإنتاج المحلي الذي يستوعب استهلاكاً أكبر من المنتج .

وعموماً ، يجب الاهتمام بكل من الإنتاج المحلي والإنتاج للتصدير ، وذلك نظراً لأن السوق أصبح متروكاً على أسس (WTO) .

وهناك رأي يرض أن تكون سياسة التوجه إلى التصدير هي أنسب الحلول لمعالجة المسائل المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي وقضايا العمالة ، ولكنه يؤكد على أن التصنيع هو التصنيع سواء أكان هذا التصنيع للإستهلاك محلياً أم للتصدير للسوق الدولية ، فالمهم تحقيق الكفاءة والمهودة ، وذلك لاستحالة تصنع نوعية عالية للتصدير مع الإبقاء على نوعية متدنية للسوق المحلية ، وإذا كنا قادرين على تحقيق النوعية العالمية للتصدير ، فلماذا يكون الإنتاج بوحدة كفل للسوق المحلية ؟

ويرى الباحث أن التوسع في التصدير هو أنسب للحلول الخاصة التي تساعد على استيعاب الكو من العمالة لمواكبة تلك المتغيرات ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج .

ويفق الباحث مع الرأي القائل بأن للتنوعات الصناعية المصرية لابد أن تنسم بالمهودة أيا ما كان السوق محلياً أو دولياً ، وذلك نظراً لأن السوق أصبح مفتوحاً بلا أسوار .

وتخصص موقوفات التصدير في مجال الفول والسبح في مصر والحلول للنسبة لزيادة تلك الصادرات ، فقد حددت منس حلال للتخصص ولتارتطى هذا العمل في النقاط الآتية :

- ١- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة ، مع ارتفاع تكلفة الشحن .
- ٢- المنافسة الشديدة من قبل بعض الدول الآسيوية ، وخاصة أن متحالفها تنسم بانخفاض أسعارها .
- ٣- عدم وجود أنظمة على مستوى عال من مسئولية التصدير .
- ٤- عدم مواكبة المواضة العالمية .
- ٥- ارتفاع الأسعار وانخفاض جودة المنتج المصري .
- ٦- عدم قيام أغلب الشركات التي تتعامل بالخارج بعمل الدعاية لمنتجاتها كعمل أساليب لترويج السلطة ، مكثفة بالمعاينة (الشفوية) بالمجهرات أو الانتظار لتقوم بالتسود من الخارج .

المجلد : ١٣٦	اسم كاتب المقال : اشرف البنان
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الصناعة :المسوحات	رقم المجلد : ١٣٦
المؤلف : كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور : مايو ١٩٩٩

- ٧- العمال الزائدة وغير الضرورية على الآلات الحديثة .
 - ٨- عدم القدرة الكافية بالأسواق العالمية وباحتياجات المستوردين .
 - ٩- ارتفاع التكلفة والتي تتبدى في أشكال متنوعة من الضرائب ، والتكلفة لفائدة بالاستخدام غير الاقتصادي للمصالة (أساسا) ، كذلك الكهرباء والطاقة عموما ، وأيضا القطن الخام ، مع عدم السماح باستخدام أقطان بديلة للشركات الواقعة في ذلكا .
 - ١٠- توزيع المنتج على المراسم (صيف - شتاء) وأيضا المواصفات التي لا تتفق مع كل سوق .
- أما هي الحلول المقترحة لزيادة صادراتنا من الصناعة المحلية ، فقد حددت مجموعة الآراء أهم النقاط التي يمكن من خلالها زيادة الصادرات المصرية من المنتجات المحلية على النحو التالي :
- ١- تحسين الإنتاج بالحدودة والسر الأكل ، بالإضافة إلى تكنولوجيا التسويق .
 - ٢- التركيز على الأسواق القوية وخاصة الأسواق العربية .
 - ٣- المعالجة الفعالة التي تزيد من عملية الإقبال على المنتجات المحلية دون جهد في الكي والفيل .
 - ٤- الترويج من خلال شركات متخصصة في مجال التسويق .
 - ٥- تجنب أي مزايا عن الشركات المحلية التي لا تحقق شروط الأورو .
 - ٦- الانضمام إلى المنتجات الرفيعة مع خلق أجهزة تسويقية نشطة .
 - ٧- تدريب العمالة والإدارة .
 - ٨- الاهتمام بمراحل التجهيز والصيانة والصباغة والتعليق .
 - ٩- التعرف التفصيلي على احتياجات هذه الأسواق عن طريق الارتقاء بمستوى مستوى التصدير بالشركات وصباغة سياسات الإنتاج وفقا لمتطلبات الأسواق الخارجية .
 - ١٠- العمل على تأمين الصادرات .
 - ١١- التركيز في الأصل الوسيط على الدوسع في الأسواق الأفرينية ، والسعي للانضمام إلى اتفاقيات التجارة والمناطق الحرة في أفريقيا والعمل على حل مشكلات النقل البحري إلى هذه المناطق .
 - ١٢- توفير مزايا من الشركات للعمل على ترويج منتجاتها ، وعدم التغافل في سعر المنتج ، والاهتمام بكل ما هو جديد في الصناعة ، ومواكبة الموضة العالمية .
 - ١٣- الاهتمام بإنشاء إدارات للأبحاث والتطوير (R.D.) ، وتخصيص مزايا كافية لها .

موضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : للتسوجات	رقم العدد :	١٣٦
المجلد :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

ويقدم الباحث مع كل ما تقدم من اقتراحات ويضيف إليها :

- ١- ضرورة خفض التكلفة المبركة للمروضة على المصنعات والمخامات ومستلزمات الإنتاج .
- ٢- إلغاء ضريبة المبيعات على الآلات وقطع الغيار ، ورفع حبة تحويلها على المخامات عن كامل الصناعة .
- ٣- ضرورة أن تختلف مدد الإلغاء الضريبي باختلاف طبيعة نشاط المشروعات بحيث تمتنع للمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية أو التكنولوجية بمدد إعفاء ضريبي أطول .
- ٤- العمل على رفع الأعباء الإضافية للمروضة على الإنتاج والتي لا يحمل مثلها للمصانع المنافسة في الخارج والتي تأخذ شكل ضريبة للمبيعات على الآلات بمعدل ١% ، رسم خدمة والذي فرضته وزارة المالية على المخامات والمعدات المستوردة بمعدل ٣% - ٦% .

ويشأن الحلول المقترحة لمعالجة انخفاض الصادرات في صناعة الغزل والنسيج في مصر ، فقد حددت كاتبة الآراء الحلول الآتية :

- ١- فتح أسواق جديدة قريبة مثل الأسواق العربية والأفريقية ، مع العمل على حل مشكلات النقل البحري بين مصر وهذه الدول .
- ٢- تيسير الإنتاج من حيث الجودة والسعر المنخفض ، وإنشاء إدارات للأبحاث والتطوير .
- ٣- استخدام تكنولوجيا حديثة ، وتدريب الإدارة والعمال ، والاهتمام بالموضة والنظف العالي .

لما من الثقة في متانتها ، باعتبارها دعما للحجاج في الأسواق الخارجية ، فقد اعتطلت الآراء بين مؤيدي ومعارضين .

يستند الرأي الأول إلى أن الليرة متوافرة في القطن المصري ، وأن المصنوعات المنتجة منه تنافس على ذلك ، فهو على الرغم من ارتفاع أسعاره يدخل في ٥٠% من إنتاجنا . وقد أكد المتحدث باسم شركة الغلة على أن الشركة تصدر نحو ٥٠% من إجمالي مبيعاتها ، وهي نسبة متزايدة من عام لآخر .

كما أكد أن أغلب أسواق هذه الشركة من أسواق الجودة والمنافسة العالمية وهي دول أوروبا الغربية ونسب الصادرات لها ٧٥% ، ودول أمريكا الشمالية ونسب الصادرات لها ١٥% ، ودول الشرق الأقصى والشرق العربية ونسب الصادرات إليها ١٠% من إنتاج الشركة .

وبهذا رأى آخر إلى أن الثقة وحدها لا تكفي ، نظرا لأن الأمر يحتاج إلى جهد جهيد وخصوصا بالنسبة للمصنعي التجاري سفارات مصر بالخارج ، ويتأكد ذلك ماقول بأن الثقة تعني الجودة وأن الاقتصاد هو كفاءة ورشاد . ويضيف هذا الرأي أن دخول الأسواق لأول مرة ربما يكون سهلا للغاية ولكن الاستمرارية هي المهم ، فذلك هو الأمر الصعب ، وعلى ذلك فإن الثقة وحدها لا تكفي ولكن لابد من العمل على تحقيق الجودة والالتزام بالمواعيد الخاصة بالتسليم والتسليم وكذلك الالتزام بالمواعيد والمتفاوض الأسطر ، كل ذلك يؤدي إلى النجاح في الأسواق الخارجية ، ويصاف إلى ذلك طمعا بالربح الجيد للمنتج الذي يمكنه من طريقه النجاح في الأسواق .

اسم كاتب المقال : اشرف البنان

الموضوع الرئيسي : الجمارك

رقم العدد : ١٣٦

الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الصناعة : للتسويات

تاريخ الصدور : مايو ١٩٩٩

المصدر : كتاب الاثرام الاقتصادي

والباحث يتفق مع الرأي الثاني المحدد بأن التفتة وحدها لا تكفي ، وأنه لابد من العمل على تحقيق التسوية التنافسية ، فندخل الأسواق المالية لأول مرة ليس من الأمور السهلة ، بل هو أمر يحتاج إلى عمل دؤوب ومثابرة وجهد جهيد يرمي كل ما سبقته الإشارة إليه ، خصوصا أن الدول التي لم يسبق التعامل معها في سلع معينة تهدد الكثير من الصنوف والمخر.

ويرى الباحث ضرورة وجود عمالة قادرة على مواكبة كافة المتغيرات ، وذلك من خلال إدارة رشيدة تعمل بالأسلوب العلمي .

وما من شك في أن هناك تفتة في عرقلة المادة الخام ، وصمة طيبة لتلك الصناعة المصرية التي يبلغ عمرها حسين عاما ، وهذه التفتة لم تنكس من فراغ بل هي أتت من جودة الإنتاج والمزايا المختلفة والإعلام عن تلك الجودة من خلال المعارض الدولية ، وقد حقق القطاع الخاص نجاحات في هذا المجال . لا شك أن هذه التفتة ساعدت على كسب أسواق في جميع أنحاء العالم ، وكذلك على زيادة الصادرات (حتى إن الولايات المتحدة ذهبت إلى فرض حصص نظراً لزيادة الصادرات وفرض رسوم إغراق) ، ومن الضروري الاستفادة أكبر استفادة ممكنة من هذه التفتة ، والعمل على كسب مزيد من الأسواق والمحافظة على الأسواق المكتسبة فضلاً ، حسن نستطيع التوفيق أمام حدة التنافس الدولية . ولابد من العمل على استهداف إستراتيجية عامة للشركات يكون المفروض منها التسويق في لتمام الأول ، وذلك على نفس النهج الذي لمحه دول شرق آسيا .

ومن استغلال الفرص المتاحة للأسواق الخارجية ، هناك رأيان في هذا الموضوع :-

الأول : لا يفتد استغلال الفرص المتاحة ، نظراً لأن هذه الفرص غالباً ما تصل إلى المنتج في الوقت الضائع . وكما أن التعامل مع الفرص المتاحة لا يتم وفق أسلوب علمي وفق منظم ، فإننا نجد أن رغبة المنتجين في الحصول على أقصى ربح يمكنهم منصرفهم عن التعامل مع الشركات التسويقية متعددة الجنسيات ، أو العكس ، للتصميمات ذات النفوذ الواسع في الأسواق المالية .

وكذلك ، فإن عدم الالتزام بالمواصفات لمصر هذه الفرص ، وكذلك عدم وجود كوادر مدربة على التسويق ، كما أن السعر والجودة والذوق يختلف كثيراً عن المطلوب عالمياً .

الثاني : يؤكد على استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية بسبب كبيرة ، في بعض الشركات وفي حدود الإمكانيات المتاحة عالمياً ، وذلك من خلال الاشتراك في التفتات المالية ومن خلال ما توجتسأ به مكاتبها التجارية بالخارج .

أما عن التسويق الخارجي وعلاقته بعودة الإنتاج ، فقد أكدت أغلب الآراء على أن التسويق الخارجي يساعد على رفع جودة الإنتاج ، خاصة إذا كانت الأسواق مفتوحة وتعمل ثواتين العرض والطلب ، وهذا يتم نتيجة لاستجابة الدولة لمتطلبات السوق الخارجي .

ونظراً لأن التنافس تنافساً شديداً على كل ما في استطاعتنا تطوير منتجاتنا وزيادة جودتها ونمضي تكاليفها ، كما نعمل الالتزام بالمواصفات المطلوبة في المنتجات المحلية ، ويتم بطريقة لا إرادية لدى الشركات المنتجة ، كما يساعدنا على التصرف على أموال المستهلكين والعمل على إرضائهم .

الموضوع الرئيسى :	المجالت :	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : للتسوجات	رقم العدد :	١٣٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

لما رأى الثانى غير أن الجوده هى التى تساعد على التسويق الخارجى ، وليس التسويق الخارجى هو الذى يساعد على الجوده لأن الأسرة وسيله إنتاج أو تنظيف .

ويفق الباحث مع رأى الأول فى أن التسويق الخارجى يساعد على رفع الجوده ، حيث إن الإنتاج لابد أن يكون للسوق ومتطلباته وأذوائه .

وتصمّر لذلك فقد يتم إنتاج سلعة بمواصفات تخص ذوق ورغبة المنتج ، على اعتبار أن هذه المواصفات ذات ذوق رفيع ، وبمواصفات قياسية ، إلا أن ذلك يتعارض مع ما هو مطلوب عالمياً ودولياً ، ومن هنا يعكس القول بأن هناك ارتباطاً بين التسويق والجوده يعكس ما قبل فى رأى الثانى .

وبخصوص إمكانية الالتزام بخطط تصديرية طويلة الأجل أو عدم الالتزام بمثل هذه الخطط ، فقد اختلفت الآراء ما بين مؤيد ومعارض .

الرأى الأول : يؤيد رأى الأول فكرة الالتزام بخطط تصديرية طويلة الأجل مستند إلى توافر كل الأسباب من عمالة ومادة عام (قطن مصرى) ، أى أغلب عناصر الإنتاج ، ويمكن وضع خطط طويلة الأجل يتم تقسيمها إلى بصومات متتالية من الخطط القصيرة . ويؤكد أنصار هذا رأى أن الالتزام بالأهداف التصديرية ضرورة تنموية ، وأن دراسة الأسواق هى التى تساعد على وضع الخطط وبالتالي يجب دراسة السوق قبل وضع الخطط . واتفق مع هذا رأى المتحدث باسم شركة المحلة الكبرى ولكنه يؤكد على أنه كلما زاد الأمد قلت نسبة دقة التوقع .

الرأى الثانى : يستند رأى الثانى إلى أن التصدير حركة دائمة وليس بسطة توضع ، وأنه لابد من وجود احتكاك مستمر وتواجد بالأسواق ومتابعة للتطورات والمطلوبات . ووفقاً لهذا رأى ، لا يمكن ذلك فى الوضع الراهن للسعاه الإنتاجى والمختلف الأوضاع المعقدة به إدارياً وتنظيماً وفضاً ، كما أن تحرير الاقتصادى غير ممكن نظراً لأن الأمر يحتاج إلى إعداد وتأهيل وتدريب للكوادر القادرة على الالتزام بذلك .

ويفق الباحث مع رأى الثانى حيث لا يمكن عملية التصدير فى ظل الأسواق المفتوحة والتحرير الاقتصادى من عمل خطط تصديرية طويلة الأجل ، نظراً لأن الإحتياجات متطورة والسوق متغير دائماً ، كما أن حدة المنافسة الدولية بالنسبة للسلع المنسوجة لا يمكن معها إلزام باستمرار الحركة التصديرية بشكل عخطط (خطط طويلة الأجل) لأن المطلوب اليوم من هذه السلع قد لا يكون من المطلوبات غداً . كذلك تنقص الباحث مع العبارة القائلة بأنه كلما زاد الأمد قلت نسبة دقة التوقع .

أما من تحديد قرار التصدير بالشركة فى ضوء ظروفها ، فقد اختلفت الآراء فى هذا الشأن .

اتجهت أغلب الآراء إلى أن القرار التصديرى بالشركة يعتمد فى ضوء ظروف الشركة بالدرجة الأولى ، ويستند على أن القرار دائماً يصدر من الشركة بعد عمل دأب وعسمر ، وذلك لرفع مستوى الجودة وتنظيم المنتج بشكل مقبول لأنه لا تصور أن الشركة تصدر أى منتج قبل أخذ هذا القرار .

الموضوع الرئيسي :	المجالات	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة :المسوجات	رقم المصداق :	١٣٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

إلا أن هناك رأياً يقول بأن التصدير هدف إستراتيجي يجب السعي إليه وأن قرار التصدير لا يرجع بالدرجة الأولى للشركة فقط ولكن يتحدد في ضوء الإستراتيجية والسياسة العامة للدولة ، وأيضاً إمكانيات الشركات ، وكذلك على ضوء ظروف الأسواق الخارجية وتطورها .

ويرى شاح أن قرار التصدير لا بد من صدوره من الشركة بالدرجة الأولى ، نظراً لأنها الأفكار والأعلم بإمكانيتها ومتاحتها وكذلك برغبات المستهلكين وأدواتهم من خلال دراسة السوق المحلية والخارجية .

ومن نجاح التصدير بمحدد وجود برنامج ترويجي مكثف وقوي ، قررت أغلب الآراء أن برنامج الترويج المكثف لا يكفي لنجاح عملية التصدير .

وقد استند هذا الرأي إلى أن عملية التصدير عملية متعددة الجوانب فهي عملية (تسويق ، تمويل ، إنتاج ، تكاليف ، التزام بالمواعيد) ، كما أن المخردة عنصر هام في عملية التصدير ، وإلا كان أجل التصدير الناجح قصيراً .

وعلى هذا يمكن القول بأن البرنامج الترويجي يفتح الأسواق للنتج ولكنه لا يضمن استمراره في تلك الأسواق ، ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن وجود البرنامج الترويجي شيء ، وإعماله على الوجه الصحيح شيء آخر حيث يلزم أن يكون هذا البرنامج قائماً على دراسة تصفية تسويقية اقتصادية اجتماعية ونفسية ، وذلك للتصرف على السلوكيات الشرائية للمستهلك وكيفية التأثير عليها مع الأخذ في الاعتبار أن الأثر للنشود لا يتحقق ما بين عشية وضحاها .

ويخلق الباحث مع الرأي القائل بأن عملية التصدير عملية تجتمع فيها كافة الدراسات والعمليات الهامة التي تساعد بعضها البعض لإنجاح عملية التصدير ومن ضمنها دراسة السوق من حيث الأدوات واللموسة وسلوكيات الأفراد وحتى دوافعهم ، وأيضاً وضع خطة للترويج من حيث الإعلام وعمل المعارض اللازمة لهذا الغرض ، ولا بد من وجود سلطة مهتمة ومنخفضة في السعر حتى يلاقي رواجاً كبيراً في الدول المصدرة إليها هذا النتج .

ومن وجود عناصر ذوي خبرة في مجال التعامل بالأسواق الخارجية وعدم استغلال هيلة الكفاءات الاستغلال الأمثل ، أكدت أغلب الآراء أيضاً أن هناك عناصر ذات خبرات كبيرة في هذا المجال ، ولكنهم قليلون جداً وأحدهم مرتفعة بشكل يحد من عدم استفادهم الاستغلال الأمثل ، وقد حددتهم البعض بأنهم ٢٠% فقط من الأعداد الموجودة فعلاً .

ويرى البعض أن مصر لها كثير من هذه الخبرات التي تتعامل بالأسواق الدولية ، ولكنها تحتاج إلى إدارات وشركات دولية نشطة وكثيرة ، ويمكن الإعلان عن إنشاء سجل لهذا الغرض يتم الرجوع إليه عند الطلب بمسنداً عن الوسائل البيروقراطية ، ويمكن نشر نموذج في الجرائد يتم استجابته بمعرفة ذوي الخبرة وإرساله إلى هيئة توفيقه على مستوى كافة التخصصات (إنتاجية كانت أم تسويقية) .

الموضوع الرئيسى :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	اشرف البنان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة :المسوجات	رقم المجلد :	١٣٦
المصدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	مايو ١٩٩٩

وبدلاً لنصر هذا الرأى على هذه المسألة بأن الشركات الناجحة التى لا تزال تنجح ربحاً رغم الظروف القاسية التى تمر بها هذه الصناعة إنما تفعل ذلك من خلال هذه الخبوات ، ووفق رأيهم فإن شركة مصر للزيت والنسيج بالغة الكورى من بين هذه الشركات .

ويرى الباحث أن أهم مشكلة فى هذا الخصوص ترجع إلى نقص الحسنى والالتزام عند العاملين الذين يمارسون الأعمال الإنتاجية و التسويقية ، كما يرى أن المشكلة لا تكمن فى الخوات أو فى قلة الأعداد وإنما ترجع إلى أن القوة الدافعة للمعامل المصرية بتفصها التحفيز والترغيب بالشكل الكال من قبل القائمين بالإشراف على تلك الأعمال ، وأن يتم توجيههم إلى بذل المزيد من الجهد والتركز لهذه الصناعة وزيادة الصادرات منها .

ويمكن المخلص عما تم طرحه من أسئلة حول سياسة الإنتاج والتسويق إلى أن الإنتاج يكفى من حيث الكم نظراً لأن متوسط استهلاك الفرد للمصرى من المنتجات النسيجية يقدر بحوالى ٤ كيلو جرام ، وهو قدر منخفض إذا ما قورن بما يقابله فى دول الاتحاد الأوروبى وهو ١٤ - ١٧ كيلوجراماً للفرد ، وفى أمريكا يصل هذا للتسايل إلى حوالى ٢٠ كيلو جراماً للفرد ، وهذا يرجع إلى الظروف المعوية السالمة .

وكذلك دخل الفرد الذى تتيج له توجه قدر يتناسب مع دخله إلى بند الكساء سواء كان ذلك لاحتياج ضرورى أو تكميلى ، كما أن الكمية تكفى لأن هناك فائضاً للتصدير ، ولكن من حيث الكيف والجودة فى الإنتاج فتبعد ألها متعلفة إلى حد كبير . أما من تكلفة للتيج فهي مرتفعة جداً لأن للمادة الخام (القطن المصرى) مرتفعة جداً فى مجها قياساً إلى القطن العالى . كما أن الفاقد والخالف والدرجة الثانية من هذه الصناعة تعمل على زيادة التكاليف ، وكذلك العمالة الزائدة ، مما يعمل للتيج المصرى فى النهاية مرتفع التكاليف بشكل يقلل جداً من قدرته التنافسية . كذلك فإن مصر ما زالت تدرس كيفية إدخال وتصميم أنظمة الجودة الشاملة والأيزو / ٩٠٠٠ والأيزو / ١٤٠٠٠ ، ونأمل الإسراع فى دراسة الأسواق ومتطلباتها حتى يمكن مواكبة السوق العالى .

قطاع تجارة الخدمات

عام

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات

عام

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
١٢٣	١٩٩٩/٩/٢٧	١٦٠٣	مجلة) الأهرام الاقتصادى	محمود القصاص	مصر واجندة الجائس

محمود القصاص	اسم كاتب المقال :	المجلدات	موضوع الرئيسي :
١٦٠٣	رقم العدد :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : عام	موضوع الفرعي :
١٩٩٩/٩/٢٧	تاريخ الصدور :	(مجلة) الاحرام الاقتصادي	مصدر :

مصر

وأجنحة "الجاتس"

تابع النشرة : محمود القصاص
تصوير : مصطفى السنوسى

< التجارة في

الخدمات تعادل

ربع حجم

التجارة الدولية

< اهمية خاصة

لقطاع الخدمات

في الاقتصاد

المصرى

على الرغم من أن الاتفاقية العامة
للتجارة في الخدمات (أو التي تعرف
اختصاراً باسم اتفاقية أجاتس) هي أهم
تطور طرأ على الاقتصاد الدولي في
الأيام الأخيرة إلا أنها لم تعدد بعد في
مصر بالأهتمام الكافي أو بالتفعيل
الدقيق لأثارها على أداء الاقتصاد
المصرى.

ومن ثم تبرز أهمية المؤتمر الذي نظمه
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
تحت اشراف وزارة التكوين والتجارة
 بالتعاون مع برنامج تطوير القانون
لتجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية
والذي عقد في الاتحاد العام للتجار
وأجريت بين مجموعة بارزة من
الاقتصاديين العاملين في المؤسسات
الدولية من جهة والمستثمرين في القطاع
ولقطاع الأعمال المصري من جهة ثانية
والقطاع الخاص من جهة ثالثة حول
لغضايا التي يطرحها تحرير التجارة في
الخدمات والسياسات الاقتصادية
الواجب اتباعها لمواجهة هذا التغير.

وقد أوضح الدكتور أحمد جويلى وزير
التجارة والتكوين في بداية المؤتمر
أهمية الباقة لتجارة الخدمات إذ أن مصر
تعتمد اقتصادياً جزئياً على الخدمات وهو على
رغم أن مصر ليست من الدول التي
تطرح خدماتها لتجارة أجاتس إلا
أنها لا يمكن أن تستغل مصر بفتحها إلى
البسطة المؤهلة في مصر وأكد الدكتور
أحمد جويلى أن مصر مثلت نمو اقتصاد
منظمة التجارة العالمية بالرغم من
الصعوبات التي تواجهها بعض الدول
أشار إلى أن القطاع الخاص المصري أصبح
يشكل نسبة أساسية في مجالات التي
تطرح في إطار منظمة التجارة العالمية
مؤكداً أن مصر تشترك دولياً في
القطاعات الدولية وكان لها في
اجتماعات الولاية في دورة أورو جوا
استثمر هذا الدور في المفاوضات التي
ستعقد في مدينة سيجل الأمريكية في
نوفمبر المقبل.

الموضوع الرئيسي :	الاجات	اسم كاتب المقال :	عمود القصص
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : عام	رقم العدد :	١٦٠٣
العدد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٩/٢٧

أولاً : أهمية الاحتكارات الحكومية على العديد من القطاعات الحيوية في العهد الإمبريالي المصري .
ثانياً : أن الحكومة تعتبر تحرير التجارة في الخدمات وسيلة لتحقيق أهداف أخرى مثل توفير الخدمات بأسعار أقل لمصدري السلع وهذا يدفع قطاعات عامة من نطاق التحرير .
وتنص الدراسة بأنه في ظل رؤية تتطلع لفتح مصر بلداً مصدراً للخدمات وتفتح للاختيار بين بدائل . الأول الاعتماد على إجراءات منفردة لتحرير التجارة في الخدمات لتكون بمرحلة التراجع من تلك السياسات بمرور الوقت وتنسجم مع التغيرات الدولية والثاني تضييق تلك السياسات في اتجاهات دواية لتعزيز مساهمتها وتنظيم سيطرة الجورج وهذا الاتجاه الثاني هو ما رأت مصر السير في طريقه وبالفعل وقد اتخذت الدورات خبرات الدول المتقدمة التي أكبر تأثيراً . ■

نائب مدير إدارة الخدمات بمنظمة التجارة العالمية :

تقرير قطاع الخدمات يختص تماماً عن تحرير القطاع السعي

يوضح عبد الحميد محمود نائب مدير إدارة الخدمات في التجارة العالمية أن تحرير التجارة في الخدمات سيكون بشكل تدريجي وسنقدم منظمة التجارة العالمية للدول القائمة للقيام بهذا التحرير وسنؤيد التحرير إلى زيادة المنافسة وهذا سيجسكس في تحسين مستوى الجودة وخفض أسعار الخدمة وسنؤيد سيطرة المستهلك من هذا التحرير مبررين : أولاً استضافة مباشرة من تخفيض أسعار الخدمات ذاتها . ثانياً استفادة من مباشرة إلى أكثر الخدمات تنوعاً ومختلفة في مجالات إنتاج سلع أخرى وعلى هذا فإن انخفاض أسعارها سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج السعي وبالتالي انخفاض سعرها .
ويؤكد عبد الحميد محمود أن تحرير القطاع الخدمات يختلف تماماً عن تحرير القطاع السعي إذ أنه لا يمكن من الخدمات المحلية الأجنبية في ظل تحرير أنظمة الاتصالات والمعلومات في العالم وفي هذا لابد من فتح وتحرير قطاع الخدمات لتطور وين ثم يمكن القول أن تحرير قطاع الخدمات هو استراتيجية سلبية بالنسبة للاقتصاد المصري لأن تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب الانجذاب في مجموعة عامة من الأنشطة منها ما للقطاعات التي سيتم فتحها ؟ وما الأنشطة التي ستبقى في ظل قطاع ؟ وما الشروط التي يجب توافرها ؟
ويرى عبد الحميد محمود أن مخاطر القطاع الخاص من عدم القدرة على المنافسة مع الخارج في غير سعيها لأن ذلك للقطاع الخاص نفسه سيؤدي كثيراً من تحرير الخدمات باعتبارها مستهلكاً لها في كثير من العمليات .
الانتقائية ثم سيؤدي مرة أخرى من المنافسة والتحرير للذين سيؤيدون عن تحرير الخدمات .

بالسعي نعرع تابع لمصرف لبناني أو مستهلك تلك الخدمات (كما هو الحال في حركة المسافرين الأجانب) الأمر الذي يعني أنه حتى الخدمات التي تمت داخل نطاق الاقتصاد الأهلي سوف تتأثر بوعود وقوانين تنافسية الجاهل وهناك اعتبارات حكمت شكل المفاوضات التي جرت لإبرام الاتفاقية وهي :
١- لقاء لمحدد الأطراف من المبادئ والقرارد بهدف تحرير التجارة في الخدمات تدريجياً الأمر الذي سيساهم في توسيع هذه التجارة .
٢- أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا سيما الدول القائمة ستظل في حاجة إلى وضع قوانين تنظيمية للخدمات لتحقيق أهداف السياسة الوطنية .
٣- ينبغي مساعدة البلدان القائمة في زيادة مشاركتها في التجارة العالمية في الخدمات وذلك على وجه الخصوص من خلال تعزيز قدرتها في مجال الخدمات السعي ورعاية قطاعها التنافسية .
و قد لغت الكتورة ماجدة شامخ نائباً مساعداً وزير الخارجية الانتداب إلى أن اتفاقية الجاتس جابت منفصلة للدول القائمة حيث نصت على حل الدول القائمة في القيام بتحرير قطاع الخدمات بما يتواءم مع خططها وإشراكها في أن الدول القائمة أصبحت الآن أكثر وعياً بأهمية خدماتها في النظام الدولي الجديد كما يتلخص من تحرير بنية الاقتصاد وتحتوي أنظمة الاتصالات والمعلومات كـ أفرحت أن الدولة القائمة من المفاوضات ستكون كـ أصعب فيكونت نظراً لأن البلدان للخدمة سطرخص موضوعات مثل معايير العمل والشهنية في المشتريات الحكومية وموضوع علاقة التجارة بالبيئة ووضع التجارة الالكترونية .

سياسة مصر تجاه الجاتس

ثانياً : سياسة مصر بشأن تحرير التجارة في الخدمات وقد أوضحت دراسة قدمتها الكتورة سحر تهاشي الخيرية الاقتصادية بالمرکز المصري للدراسات الاقتصادية أن مصر شهدت بتدريج التزامات بتحرير التجارة في أربعة قطاعات وهي قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات المالية والمصرفية وقطاع السياحة وقطاع المواصلات ومقارنتها بالقول الالتزامات نجد أن اختيار مصر لهذه القطاعات الأربعة يتماشى بوجه عام مع استخدام الدول الأخرى لتقييم الالتزامات . ويجه ذلك فهناك قطاعات يرتفع فيها احتمال تقديم التزامات من قبل الدول المنتمية والقائمة بأيسر أجرة التزامات من أي منها وهي قطاع الخدمات التجارية وقطاع الاتصالات . والتحرير للدراسة إلى أنه بالمقارنة مع بلدان القائمة الأخرى لا تختلف مصر كثيراً عن أي بلد نام متوسط من حيث عدد الالتزامات في القطاعات أو التغطية القطاعية وما إلى ذلك إلا أننا نلاحظ أن مصر تقدم التزامات أقل من الدول القائمة الأكبر وذلك على نحو ثابت ويتجسد هذه للمجموعة أضعاف خاصة بالنظر إلى التباين الاقتصادي التي ترقى لفتح أضعاف بالنظر جانب وقسم الاقتصادي والتنموية من جانب آخر .
وتوضح الدراسة أن هناك امرين يبطئان من ضلعة تحرير التجارة في الخدمات في مصر

و قد شارك السفير الأمريكي في القاهرة دانيال كيرتند في افتتاح المؤتمر وأوضح أن قطاع التجارة في الخدمات حقق حجماً من التفاعلات على مستوى العالم بلغ تريليون دولار في عام ١٩٩٨ وعلى مستوى الاقتصاد المصري يساهم قطاع الخدمات بمعدل ٨/٨ من الناتج المحلي الإجمالي ويحقق ميزان التجارة في الخدمات ناقصاً يبلغ أكثر من خمسة مليارات دولار . وهو ما أسهم في مواجهة آثار عجز الميزان التجاري البالغ ١٢ مليار دولار وهذا ما يعني أن قطاع الخدمات يساهم في نموها ملحوظاً في الاقتصاد المصري في الوقت الراهن وهو ما يمكن أن يزداد ويظهر شروط جذب التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع . بجانب منه من الاستثمارات الداخلية والخارجية .
ونكر السفير الأمريكي في القاهرة أن الاستثمارات الأمريكية في مصر بلغت حتى الآن ٢٢ مليار دولار منها ١٥ مليار دولار للقطاع الخاص في العديد من القطاعات كالطاقة والماء والبنية الأساسية .
وهذا يوضح اهتمام الولايات المتحدة بالسوق المصري ورعايتها على تعزيز برنامج الإصلاح الاقتصادي . والتي تم تبنها على مدى السنوات الماضية .
وأشار الدكتور طاهر حلمي رئيس المركز المصري للدراسات الاقتصادية إلى أن الجورة القائمة من المفاوضات الاقتصادية العامة للتجارة في الخدمات و الجاتس والتي ستعقد في مدينة سيول بالولايات المتحدة الأمريكية ستتناول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات وترسيخ نطاق الاتفاقية المنظمة لهذا القطاع ونكر أن العديد من البلدان يسعى لتقويم فرص التجارة في الخدمات وجهز استراتيجيات لتحقيق أكبر قدر من المنافع في ظل تحرير هذه للتجارة كما أنه من المنتظر أن تعمل الدولة القادمة من المفاوضات في مدينة سيول على زيادة جدول الالتزامات بالنسبة للدول الأعضاء في هذه الاتفاقية وهو ما يعني عليها تحسين الفرع المنظمة للتجارة في الخدمات .

أثار واسعة اتفاقية الجاتس
في مدار اليومين اللذين استغرقهما المؤتمر عرضت مجموعة من الأبحاث ودار نقاشات واسعة حول محورين أساسيين :
أولاً : التطوير العامة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) وأهميتها الكبيرة إذ إن هذه الاتفاقية لها أثر كبير على نظام التجارة العالمية متعدد الأطراف إذ أن نخلت اتفاقية الجاتس في النظام . فقد أدت اتفاقية الجاتس إلى توسيع نطاق الفرع الاقتصادية ومن حيث أصبحت تغطي مجالات واسعة من مجالات التجارة الدولية وكل وترتد هذه المجالات أضعاف مما بعد جود وقد أكد عبد الحميد محمود نائب مدير إدارة التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية أن التجارة في الخدمات . أذا ليست بالمرحى التقليدية المتعارف عليها . تبادل مرادى ربح حجم التجارة الدولية في المشتات عمارة على أن هناك تسعماً من التجارة الدولية في الخدمات لم يخضع للقياس كغيره كثير جداً بالمشك .
وتلخص ذلك الخدمات التي لا تتشكل عبر الحدود لكن الذي يتشكل هو أما مورد تلك الخدمات (كما هو الحال

اسم كاتب المقال :	عمود القصاص	المجلد :	1603	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام
رقم العدد :	1603	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام
تاريخ الصدور :	1999/9/27	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام	المجلد :	مصر : قطاع تجارة الخدمات : عام

ممثل الولايات المتحدة في

منظمة التجارة العالمية

الولايات المتحدة حريصة على تحسين مناخ الاستثمار في مصر

يؤيد ريتشارد سيلف الممثل السابق للولايات المتحدة لدى منظمة التجارة العالمية أن بلاده حريصة على تحسين شروط ومناخ الاستثمار في مصر وما هذا الأمر - الذي يرواه برنامج تطوير القانون التجاري الأمريكي - إلا دليل ملموس على ذلك وقد قامت الولايات المتحدة بتدريب ثلاثين خبيراً مصرية على حديد من القضايا التجارية الدولية ليكون لدى مصر الخبراء المؤهلون لإدارة عملية تطوير قطاع الخدمات.

يؤيد ريتشارد سيلف أن تطوير التجارة في الخدمات سيوفر فرص عمل كثيرة في مصر وسيلبي إلى دفع التنمية الاقتصادية للمصريين ويساهم في حصولهم على مستلزمات إضافية في قطاع الخدمات وحصولها على تكنولوجيا أفضل وبشكل عام سيؤدي تطوير الخدمات في تحسين مناخ الاستثمار في مصر وعلى الجانب الآخر هناك عيب بسيط للمنتج وهو ضرورة أن يرتفع المستوى التنافسي مع الخدمات الأجنبية ومن الناحية التي لا يستطيع المنافسة سيواجه من الإنتاج ومن غير المألوف أن تستثمر المساعدة للمنتج المحلي التي لابد للمنتج المحلي من أن يرتفع مستوى كفاءته التنافسية. ويوضح ريتشارد سيلف أن هناك مشكلات كثيرة ترتبط بموضوع تطوير التجارة في الخدمات منها على سبيل المثال أن تنظيم السيطرة على خدمات الانترنت أو تنظيم خدمات التعليم والخدمات الفنية أو توفير الخدمات في ظل الترقى على البيوت المحلية هذا من أجل المنافسة القوية في بيئة سبيل الأمريكية ستكون مهمة وواسعة النطاق.

وتيسر رابطة مفوضي التأمين الأمريكية :

تجربة الصين يجب أن تدرس

يؤيد جورج نيكاز الرئيس المنتخب لرابطة مفوضي التأمين الأمريكية أن التزام مصر بتحرير قطاع التأمين في ظل اتفاقية الجات سيؤدي على قطاع التأمين المصري بمنتجات كبيرة فمن ناحية مستوى المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تهيمن الشركات المصرية بتطوير وتحسين أدائها لتصبح قادرة على المنافسة ومن ناحية أخرى مستثمرات الشركات التأمين المصرية من الحصول على تكنولوجيا أفضل كثيراً مما هو متاح لها الآن من طريق إنشاء مشروعات مشتركة مع شركات التأمين الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا أفضل ومن مخاوف البعض من عدم قدرة قطاع التأمين المصري على منافسة شركات التأمين الأجنبية يؤيد جورج نيكاز أنها مخاوف لا تبرر لها إذ أن شركات التأمين المصرية تستحوذ على جزء كبير من السوق المصري حالياً ولها علاقات مستقرة مع كثير من العملاء ولها علاقات وثيقة بالجهات المنظمة لنشاط التأمين وكل هذا يعطي ميزة نسبية لتطور الشركات الأجنبية وبما على الشركات المصرية سوى تحسين مستوى خدماتها وإصلاح تكنولوجيا حديثة لتصبح في وضع تنافسي أفضل وعلى الجانب الآخر ينبغي أن تساعد الحكومة المصرية قطاع التأمين على تحسين أدائه وذلك بإلغاء القيود التي تمنع منها إدارة هذه الشركات مثل الترخيص على توظيف العمالة أو أنها، خدمتها أو ضرورة التعامل مع جهات حكومية معينة وما إلى ذلك.

ويؤيد جورج نيكاز أن تجربة الصين في مجال تحرير قطاع التأمين إذ كانت شركات التأمين الصينية تتخوف من عدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية وبعد تحرير قطاع - في الصين حدث العكس تماماً إذا ما جمع نه - لشركات الصينية في داخل الصين وبما هي بصورة كبيرة وتوسعت الشركات الصينية في الخارج بعد أن كانت متخوفة من عدم القدرة على المنافسة في الداخل والتصدير الأول من تصدرها - تشين هو المستهلك الذي خيبرات تأمينية أكبر وبكثافة أقل.

الخبير الاقتصادي شريف دلاور :

يجب أن تبدأ بفتح الاحتكار الداخلي

يؤيد الخبير الاقتصادي شريف دلاور أن هناك خطاً بين فتح الاحتكار الداخلي وتحرير الخدمات مع العالم الخارجي إذ أنه يجب إنهاء الاحتكار الحكومي لكثير من الخدمات ثم تنتقل تدريجياً إلى تحرير هذا القطاع وبمبادرة أخرى تبدأ بالتخصيص وإعطاء فرصة للقطاع الخاص المصري ليكره ويوفر ويصبح قادراً على المنافسة وبعد ذلك يتم التحرير الذي سيسمح بمنافسة المنتج المصري مع الأجنبي .

ويؤيد شريف دلاور أنه عند تقييم أثر اتفاقية الجات على المنتج المصري يجب أن نفرق بين منتج الخدمة ومنتج السلعة بالنسبة لمنتج السلعة فسوف يستفيد من تحرير الخدمات لأن التحرير سيؤدي إلى مزيد من المنافسة والتي سيجتهد عنها تخفيض السعر ولما كانت الخدمات تمثل معدلات في العملية الانتاجية فلن تتأثر أسعارها سلباً سيؤدي لتخفيض تكلفة الإنتاج أما بالنسبة لمنتج الخدمة فسوف يعاني من المنافسة الأجنبية ما لم يرق بحرفية مهنته وطريقة أدائه لها، وينجم بعض المنتجين الصينيين في الارتقاء بمستوى أدائهم ليلبوا الخدمات الأجنبية وأن يثقل البعض الآخر في تحقيق ذلك إما بالنسبة للمستهلكه فسوف يستفيد على طول الخط لأنه سيجعل على خدمات أكثر تطوراً وبتقريباً وبأسعار أقل.

ويؤيد شريف دلاور إلى أن تحرير القطاع السلمي من خلال اتفاقية الجات بين تحرير قطاع الخدمات سيعني أن إنتاج للمصرين لن يكون قادراً على المنافسة نظراً لكونه بكلفة مرتفعة مقارنة بالخدمة لتأسيده على المنافسة وإهم ما في الموضوع هو إدارة المنافسة الاقتصادية بشكل ديناميكي لرعاية القضايا التي يفرضها التحرير الاقتصادي.

البنوك

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات

البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تحرير التجارة في الخدمات المصرفية في مصر	السيد متولى عبد القادر	الندوة القومية الثانية/مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان		١٩٩٩	١٢٦
٢	اعصار الجات يهدد البورصة	اشرف شريك	ملحق البورصة لمصرية	١٠٣	١٩٩٩/٥/٢	١٤٠

الموضوع الرئيسى :	المجالت :	اسم كاتب المقال :	السيد مرقى عبد القادر
توضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
تصنيف :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٤. تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية فى مصر :

إن للجهاز المصرفى المصرى ، باعتباره جهاز الوساطة المالية الرئيسى فى هيكل النظام المالى فى مصر ، قد أخذ اهتماماً ملحوظاً على امتداد الفترة من ٧٦ - ١٩٩٦ ، فلقد اشتملت قوانين الانفتاح الاقتصادى الصادرة اعتباراً من ١٩٧٤ على العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحرير السوق المصرفى . كما بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى طبقته مصر اعتباراً من بداية ١٩٩١ ، بالتركيز على برنامج التحرير المالى والمصرفى ، واستهدفت هذه الإجراءات زيادة الكفاءة ودرجة المنافسة بين البنوك العاملة ، بالإضافة إلى دعم قدرات البنوك فى مجال تعبئة المنخربات المحلية ، وتحسين الإطار الذى تعمل من خلاله السياسة النقدية فى مصر .

وفىما بلى تحليلاً للإجراءات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية *International Trade in Banking Services (ITBS)* ، والتى اتخذتها مصر خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٦) ، ثم يتبع بقياس أثر هذه الإجراءات على النظام المصرفى المصرى .

١.٤. تحرير سوق الصرف الأجنبى :

مر سوق الصرف الأجنبى فى مصر بتطورات عديدة بداية من ديسمبر ١٩٧٣ ، ويمكن تقسيم هذه التطورات إلى مرحلتين :

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد مولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة العملات: البنوك	رقم العدد :	
لصـــــــــدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

المرحلة الأولى : ما قبل أكتوبر ١٩٩١ :

فى الأول من ديسمبر ١٩٧٣ تم إنشاء السوق الموازية ، وكان الهدف الأساسى لهذه السوق هو منح علاوة تشجيعية لسعر الصرف بواقع ٥٠% شراء ، ٥٥% بيع ، وذلك لجذب منخربات المصريين العاملين بالخارج . وحتى ١٠/٥/١٩٨٧ ، كان سوق الصرف الأجنبى فى مصر يتكون من مجمعى البنك المركزى والبنوك التجارية المعتمدة ، ويستحوذ كل من المجمعين على جميع متحصلات النقد الأجنبى الناتج عن العمليات الجارية المنظورة وغير المنظورة .

فى ١١/٥/١٩٨٧ ، تم إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى بهدف تحديد سعر صرف للجنيه المصرى يعكس ظروف العرض والطلب ، وفى نطاق هذا السوق كان سعر الصرف يتم تحديده يومياً ، عن طريق لجنة من ثمانية أعضاء يمثلون الجهاز المصرفى المصرى ، وذلك على ضوء مؤشرات العرض والطلب وأسعار الدولار فى أسواق النقد الدولية . إلا أنه من الصعوبة بمكان انطباق مفهوم السوق بمعناه المعروف على سوق الصرف الأجنبى فى مصر وذلك لأن السوق الموازية لم تكن تمثل سوى تقرير لعلاوة تشجيعية على سعر الصرف ، بالإضافة إلى وجود بعض القيود على حيازة الصرف الأجنبى فى ظل السوق المصرفية الحرة ، ويتمثل ذلك فى وجوب استرداد متحصلات الصادرات أو جزء منها ، خلال فترة زمنية محددة (ثلاثة أشهر بموجب القانون) ، ووضع قيود على خروج النقد الأجنبى من البلاد ، وأخيراً قصر التعامل فى النقد الأجنبى على البنوك المعتمدة ، وتحديد سعر الصرف بشكل إدارى لا يعكس ظروف العرض والطلب مع فرض هامش لسعر الصرف على المعاملات التى تتم بين البنوك وعملاتها - أو بين البنوك بعضها البعض .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد معزى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

المرحلة الثانية : ما بعد أكتوبر ١٩٩١ :

فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ ، تم تعديل القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، واستهدفت هذه التعديلات إزالة القيود الخاصة بإخراج النقد الأجنبى من البلاد ، كما تم إنشاء السوق الأولية *The Primary Market* ، والسوق الحرة *The Free Market* ، على أن يتم فى نطاق الأخيرة تحديد سعر الصرف بمعرفة البنوك ، وبما يعكس ظروف الطلب والعرض . وفى ١٠/٨/١٩٩١ ، تم إلغاء السوق الأولية ، وأصبحت جميع معاملات الصرف الأجنبى تتم فى إطار السوق الحرة ، وبالتالي تم القضاء على تعدد سعر الصرف نهائياً ، كما تم السماح لكافة المتعاملين فى الاقتصاد القومى من أفراد وشركات وبنوك بالتعامل فى العملات الأجنبية بيعاً وشراءً ..

وبصدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ ، والخاص بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى ، تم إزالة باقى القيود المفروضة على تحركات رأس المال . وتمثل ذلك فى أحقية جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين فى الاحتفاظ بما يؤول إليهم أو يملكونه من نقد أجنبى مع حرية التحويل للخارج للعمليات المنظورة وغير المنظورة ، وإلغاء هامش سعر الصرف سواء على المعاملات بين البنك وعميله أو بين البنوك وبعضها البعض ، والتي كانت تتراوح بين ٠,٢٥% و ٠,٦٣% على الترتيب ، غير أن القانون السابق أشتراط أن يكون التحويل من خلال الجهات المرخص لها بذلك طبقاً للاتحة التنفيذية لهذا القانون ، وبالشروط التى يحددها الوزير المختص الذى يتبعه قطاع النقد الأجنبى .

الموضوع الرئيسى :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	السيد مولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٢.٤ تحرير الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة المصرفية

قامت مصر باتخاذ عدة إجراءات فى مجال تحرير (FDI) فى الصناعة

المصرفية بشكل تدريجى وذلك على النحو التالى :

المرحلة الأولى : ما قبل التحرير المالى :

استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى ، التى طبقتها مصر منذ منتصف السبعينيات بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون المعدل له رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، تشجيع انتقال رؤوس الأموال من الخارج عن طريق فتح مجالات للاستثمار (المادة ٣ ، ٤) و تقديم ضمانات ومزايا وإعفاءات للمستثمرين ، ومنحهم حوافز مناسبة (المواد ٧ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) ، واتجه جزء من هذه التفتحات للاستثمار فى الصناعة المصرفية ، وبالتالى تغير هيكل الجهاز المصرفى من سيطرة كاملة من قبل البنوك العامة التجارية الأربعة والبنوك المتخصصة ، إلى وجود درجة أكبر من المنافسة بين البنوك العامة السابقة وبين البنوك الخاصة و المشتركة التجارية والاستثمارية شاملة فروع البنوك الأجنبية . ولزيادة درجة المنافسة فى السوق المصرفية ، تم إزالة التخصص الوظيفى للبنوك العامة التجارية ، والسماح للبنوك الأخرى بتقديم كافة الخدمات المصرفية و التعامل فى الأنشطة المصرفية التى كانت مقصورة على البنوك العامة . وخضوع البنوك العامة والخاصة والفروع الأجنبية للوائح وقوانين البنك المركزى .

إلا أن السوق المصرفية قد اتسمت خلال هذه الفترة بالعديد من الخصائص

السلبية التالية :

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	السيد مولى عبد القادر
موضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

(أ) تركيز وتجزئة السوق المصرفية :

على الرغم من السماح للبنوك الخاصة والمشاركة بالدخول والعمل في السوق المصرفية خلال هذه الفترة ، إلا البنوك العامة للتجارية الأربعة ظلت تسيطر على هيكل الجهاز المصرفى ، حيث كانت الشريك الأكبر فى معظم البنوك المشاركة . أما الشريك الأخر فكان يتكون من عدد محدود من البنوك العربية والبنوك الدولية . وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المجموعات المصرفية المحدودة كانت تحوز ما نسبته ٩٠% من حجم أصول الجهاز المصرفى المصرى فى نهاية عام ١٩٩٠ .

كما أن السوق المصرفية فى مصر خلال هذه الفترة تعتبر مقسمة أو مجزئة *Segmentation* بشكل ملحوظ ، فتسيطر البنوك العامة التجارية بشبكة فروعها الواسعة (تتراوح بين ١٥٠ - ٣٥٠ فرعاً للبنك فى يونيو ١٩٩٠) على أسواق المستهلك النهائى أو أعمال للتجزئة *Retail Business* ، أما البنوك الأخرى فتتجه إلى أعمال الجملة *Wholesale Business* والعلاء للكبار .

وقد أنت ظاهرة التركيز المرتفعة وتجزئة السوق المصرفية إلى انخفاض درجة المنافسة ، وعدم ظهور المبتكرات المالية *Financial Innovations* باستثناء عدد محدود من الأدوات الودائع ، وساعد على انخفاض عدد هذه المبتكرات عدم وجود تشريعات قانونية توفر أطراً للتعامل فى هذه المبتكرات وضعف أسواق الأوراق المالية فى مصر عموماً .

الموضوع الرئيسى :	المجلات	اسم كاتب المقال :	السيد عدوى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
نفســـــــــــــــــر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

(ب) انخفاض المراكز المالية للبنوك العامة التجارية :

ترتب على إلزام البنوك العامة بالعلمة فى مصر قبل عام ١٩٩١ بتقديم القروض أو المساهمة فى المشروعات العامة منخفضة الربحية ، وقيام الحكومة باستخدام جزء من ودائع العملات الأجنبية لدى هذه البنوك لتمويل جانب من وارداتها الضرورية ، أن تعرضت هذه البنوك إلى العديد من الخسائر التى تمثلت فى زيادة نسبة الديون غير القابلة للاسترداد *Non - Performing* ، وانخفاض قيمة الأصول بالعملات الأجنبية ، ومن ثم انخفاض المركز المالى للبنوك العامة .

(ج) التمييز بين البنوك الخاصة و العامة :

على الرغم من خضوع البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية لنفس اللوائح المصرفية التى تطبق على البنوك العامة التجارية ، إلا أن الواقع العملى يقدم صوراً واضحة من تحيز هذه اللوائح لصالح الأخيرة ، وتمثل ذلك فى :

- استفادة البنوك العامة التجارية من عدم دفعها فائدة على الودائع الجارية. كما استفادت أيضاً من علاقاتها الخاصة بشركات القطاع العام . فعندما تتحول هذه الشركات إلى مقترض صاف من البنوك العامة ، كانت اللوائح تلزم هذه الشركات بعدم استخدام أية تسهيلات أو خدمات مصرفية من البنوك الخاصة ، إلا إذا تم السماح لها من البنك العام الذى تتعامل معه.
- لا تجيز اللوائح للبنوك الخاصة بالمساهمة المباشرة - امتلاك اسهم - فى الشركات الصناعية أو التجارية (باستثناء بنك النيل) ، كما لم يكن مسموحاً لبعض البنوك المشتركة وجميع فروع البنوك الأجنبية بالتعامل بالعملة المحلية، وبالتالي حرمان هذه البنوك من مورد مالى هام فى السوق المحلية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد مبرلى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

- تعدد الجهات الإشرافية والرقابية على البنوك ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى وجود احتمال بعدم إمكانية تطبيق المعايير الإشرافية والرقابية التى يطبقها البنك المركزى على البنوك الخاصة والمشاركة ، فى مجال الملاءة المالية أو تصنيف القروض مثلاً ، بشكل متماثل مع المعايير التى يطبقها مراقبو الحسابات الذين يقومون بالتفتيش على البنوك العامة .

المرحلة الثانية : التحرير المالى (١٩٩١ - ١٩٩٣) :

اعتباراً من أوائل عام ١٩٩١ ، تم اتخاذ عدة إجراءات - فى إطار برنامج التحرير المالى - لمعالجة أوجه القصور السابقة وتمثلت فى :

(١) تقوية اللوائح الوقتية وتدعيم المراكز المالية للبنوك :

(أ) حدد البنك المركزى المصرى (CBE) الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٩١ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، كفترة انتقالية تلتزم البنوك المعمجلة لدية - باستثناء الفروع الأجنبية - بالوصول إلى معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقررات اتفاقية بال .

(ب) فى يوليو ١٩٩١ ، ألزم (CBE) هذه البنوك بضرورة تصنيف الديون، سواء فى شكل قروض أو سلفيات أو حسابات جارية ، وتكوين مخصصات لها تختلف باختلاف طبيعة الدين ، مع عدم التفرقة بين ديون الشركات العامة والخاصة .

الموضوع الرئيسى :	المجالت :	اسم كاتب المقال :	السيد مولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

(ج) وفى نفس الشهر ، قامت الحكومة بإصدار سندات بالدولار الأمريكى بواقع ٢,٠٩ مليار دولار ، تم استخدام مبلغ ١,٥٨ مليار دولار لزيادة رؤوس أموال البنوك العامة ، والباقى تم استخدامه فى تغطية خسائر استخدام العملات الأجنبية فى تمويل الواردات .

(د) وفى مجال تدعيم الإشراف على البنوك ، تقرر عدم زيادة نسبة الأصول إلى الالتزامات بالعملات الأجنبية عن ١٥٥% وبالعكس ، وألا يتجاوز صافى مراكزها المالية بالعملات الأجنبية ٢٠% من حقوق الملكية بالنسبة لجمع العملات أو نسبة ١٥% لكل عملة على حدة ، وألا تزيد نسبة توظيفات البنك لدى مراسل واحد بالخارج عن ٤٥% من حقوق الملكية وفقاً لمعيار رأس المال ، أو نسبة ١٥% من إجمالى توظيفاته لدى المراسلين أيهما أقل .

(٢) إزالة القيود على دخول وخروج وعملات البنوك :

أولاً: الدخول و التوسع :

اشتمل قانونى البنوك والائتمان رقمى ٣٧ لسنة ١٩٩٢ و ٩٧ لسنة ١٩٩٦ على الإجراءات التالية لتنظيم عمليات الدخول إلى السوق المصرفية وتوسع البنوك ، وذلك على النحو التالى :

(أ) اشترط القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بأن يكون للنفاذ إلى السوق المصرفية وفقاً للأشكال والمعايير التالية :

(١) بنوك مشتركة *Joint - Venture Banks* أو فروع *Branches* لبنوك أجنبية ، ويتم السماح بالدخول لهذين الشكلين طبقاً للآتى :

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد معزى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	
نفس : (كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥		تاريخ الصدور :	١٩٩٩

• لا يقل الحد الأدنى لرأس المال المخصص به ، ورأس المال المدفوع عن ٥٠ و ١٠٠ مليون جنيه على الترتيب للبنوك المشتركة ، أما الفروع الأجنبية فيجب أن لا يقل رأس المال المخصص للعمل فى مصر عن ١٥ مليون دولار ، أو ما يعادلها من العملات الحرة .

• يقوم البنك المشترك بتقديم خطاب ضمان من أحد البنوك الأجنبية فى حالة زيادة حصة الشريك الأجنبى فى رأس المال المدفوع عن ٥٠% كما يتعهد المركز الرئيسى التابع له الفرع الأجنبى بكافة الالتزامات التى قد تنشأ على الفرع .

• يجب خضوع المركز الرئيسى التابع له الفرع الأجنبى المراد اقامته فى مصر لرقابة السلطة النقدية فى الدولة الام .

٣) مكاتب تمثيل : يشترط القانون السابق أن يقدم مكتب التمثيل ما يفيد خضوع مركزه الرئيسى لرقابة السلطة النقدية فى الدولة الام ، وأن لا يكون للمركز الرئيسى فرع أجنبى يعمل فى مصر .

(ب) يتم السماح للبنوك القائمة بزيادة عدد فروعها إذا استوفت هذه المعايير السابقة ، بالإضافة إلى التزام هذه البنوك بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال واستكمال المخصصات ، ودرجة التركيز فى منح التسهيلات الائتمانية ، ودرجة التوازن بين الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد مولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

ثانيا : إزالة القيود على أنشطة البنوك :

وأشتمل ذلك على ما يلى :

- ١- ألغى القانون السابق (٣٧ لسنة ١٩٩٢) القيود التى تحد من المساهمة المباشرة لفروع البنوك الأجنبية فى البنوك المشتركة .
- ٢- ألغى القانون رقم (١٠١ لسنة ١٩٩٣) القيد الخاص بالتعامل فى العملة المحلية بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال شاملة فروع البنوك الأجنبية .
- ٣- سمحت التعديلات التى أشتمل عليها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٦ لوحدات الجهاز المصرفى بحرية تحديد معدلات الفائدة على عملياتها المصرفية وأسعار الخدمات المصرفية ، والسماح لها بدفع فوائد على الحسابات الجارية بالعملة المحلية ، بالإضافة إلى السماح للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بالعمل كبنوك شاملة .

ثالثا: آليات الخروج :

حددت اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ آلية الخروج من السوق المصرفية على النحو التالى :

- ١- إلزام البنوك العاملة والمسجلة لدى (CBE) بالاشتراك فى صندوق التأمين على الودائع ، طبقا للمادة ٣١ مكررا ، ويكون لهذا الصندوق شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . ويهدف هذا الصندوق إلى معاونة البنوك التى قد تتعرض لمصاعب مالية للحفاظ على حقوق المودعين ، وبما يحقق الاستقرار فى النظام المصرفى .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٢- اندماج البنوك المتعسرة فى أحد البنوك التى يجب أن تكون معدلات الأداء والصلاحية المالية لها مرتفعة .

وأسفرت هذه الإجراءات عن تغييرات ملحوظة فى هيكل الجهاز المصرفى المصرى ، فتوضح البيانات أن البنوك العامة التجارية قد انخفض نصيبها السوقى من ١٠٠% لعام ١٩٧٤ إلى ٦١% عام ١٩٩٢ ، ثم انخفض إلى ٦٠% فى نهاية يونية ١٩٩٥ ، وفى مقابل ذلك فإن البنوك التجارية والاستثمارية الخاصة والمشاركة والتي لم يكن لها وجود يذكر فى ديسمبر ١٩٧٤ ، قد بلغ نصيب كل منهما من السوق المصرفية ٢٤,٣% ، ١٤,٦% على الترتيب فى يونية ١٩٩٢ ارتفع إلى ٢٤,٨% ، ١٥% فى يونية ١٩٩٥ ، كما يوضح الجدول السابق أن عدد الفروع لهذه المجموعات قد أخذت اتجاها تصاعديا من فرع واحد فى ١٩٧٤ إلى ٣٧٢ فرعا فى ١٩٩٢ ثم إلى ٣٩٧ فرعا فى يونية ١٩٩٥ .

وفى إطار القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ الخاص بتعديل قانون البنوك والائتمان زاد عدد البنوك الخاصة والمشاركة والفروع الأجنبية التى تم السماح لها بالتعامل فى العملة المحلية ، ليصل إلى بنك استثمار وأعمال واحد وثمانية فروع لبنوك أجنبية حتى يونية ١٩٩٦ . وفى خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٦ ، تم إجماع خمسة عشر بنكاً من بنوك التنمية بالمحافظات المصرية فى البنك الوطنى الأم بالقاهرة ، كما تم إجماع بنك الاعتماد والتجارة (مصر) فى بنك مصر . كما شنت الفترة من يونية ١٩٩٧ صدور العديد من القرارات للبنك المركزى ، تلزم البنوك العاملة بنشر بيانات ربع سنوية عن أنشطتها بالإضافة إلى توحيد الأسس المحاسبية المطبقة فى جميع البنوك .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد مولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٣٠٤. جدول التزامات مصر فى الخدمات المصرفية فى إطار(WTO)

طبقا لما تقرره اتفاقية *GATS* ، تقدمت مصر بجدول التزاماتها فى مجال الخدمات المالية والخدمات المصرفية الفرعية التى ترغب فى تحريرها ، وذلك بعد مفاوضات مع باقى الإعضاء ، وقامت بتحديد الشروط والمعايير على النفاذ لأسواق والمعاملة الوطنية على الأشكال المختلفة لتقديم الخدمة المصرفية . وتضمن الجزء الخاص بالخدمات المصرفية على مقدمة عامة اشتملت على المعايير الرئيسية لاحتياجات السوق الاقتصادية فى مجال الخدمة المصرفية . وتم تحديد طرق النفاذ - طرق دخول البنوك الأجنبية - لعارضى الخدمات المصرفية الأجانب فى شكل بنوك مشتركة أو فرع أجنبية أو مكاتب تمثيل .

كما تم ربط الموافقة على الدخول إلى السوق المصرفية من عدمه على مجموعة من المؤشرات المالية ، تقوم مصر بتحديد المعدلات التى تسمح عندها بدخول أو عدم دخول للبنوك الأجنبية والبنوك المشتركة ومكاتب التمثيل وهذه الشروط هى :

(١) نسبة إجمالى الأصول المالية للقطاع المصرفى إلى إجمالى الأصول المالية فى السوق الاقتصادية (القطاع المصرفى وقطاع التأمين وسوق الأوراق المالية) .

(٢) الكثافة المصرفية وتقاس بنسبة عدد السكان بالآلف لكل وحدة مصرفية .

(٣) نسبة إجمالى الدائنين إلى إجمالى اللودائع .

(٤) نسبة عدد الفروع للبنوك المشتركة والأجنبية إلى إجمالى عدد وحدات الجهاز المصرفى التى تعمل فى السوق المحلية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	السيد متولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العدد :	
مصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

(٥) مرحلة التنمية الاقتصادية للقطاع المالى ، وتقاس بنسبة الأصول المالية فى السوق الاقتصادية إلى الناتج المحلى الإجمالى .

بمعنى آخر ، فإن السلطة النقدية فى مصر لها أن ترفض التصريح لإنشاء بنوك جديدة مثلا ، إذا تجاوزت نسبة إجمالى الأصول المالية للقطاع المصرفى إلى إجمالى الأصول المالية ٨٠% ، أو تنخفضت الكثافة المصرفية عن ١٠ ألف نسمة / وحدة مصرفية ، أو زادت نسبة الفروع للبنوك المشتركة والأجنبية إلى إجمالى عدد وحدات الجهاز المصرفى عن ٥٠% ، وهكذا .

أما التزامات مصر طبقا لشكل التجارة فهى على النحو التالى :

أولا : لم تقدم مصر بأى التزامات فى مجال توريد الخدمة المصرفية عبر الحدود ، أو انتقال المستهلكين (استهلاك الخدمة المصرفية فى الخارج من قبل المقيمين أو بالعكس) .

ثانيا : تقدمت مصر ببعض الالتزامات فى مجال توريد الخدمة عن طريق التواجد التجارى الدائم (FDI) وانتقال العمالة ، ولكن الدخول إلى السوق أو انتقال العمالة وفقا للشروط والمعايير التالية :

(١) القيود على النفاذ للأسواق :

(أ) الدخول فى شكل بنوك مشتركة أو فروع أو مكاتب تمثيل .

(ب) البنوك الأجنبية التى لها فروع فى مصر غير مصرح لها بفتح مكاتب تمثيل .

(ج) لا يوجد قيود على حرية الفروع الأجنبية فى استقدام عمالة من الخارج .

الموضوع الرئيسى :	البنوك	اسم كاتب المقال :	السيد مولى عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الاقتصاد المصرى ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

(٢) القيود على المعاملة الوطنية :

(أ) يسمح للبنوك المشتركة والفروع الأجنبية بتقديم الخدمات المصرفية التالية :

- تلقى جميع أشكال الودائع ، وتقديم كافة أشكال
- وآجال الائتمان والقيام بجميع خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال .
- تقديم الضمانات ، والالتزامات ، والاتجار لحسابها ، أو لحساب عملاءها فى أدوات السوق المالية والنقد الأجنبى .
- المشاركة فى إصدار الأسهم ، وتقديم جميع الخدمات المرتبطة بهذه الإصدارات .

(ب) يجب ألا يزيد حصة الشريك الأجنبى فى رأسمال البنك المشترك عن ٥١% .

(ج) يقتصر نشاط مكاتب التمثيل على إجراء الدراسات وبحث فرص الاستثمار والعمل كحلقة وصل بين البنوك الدولية فى الخارج ومراسليها فى مصر .

(د) القيام بتدريب وتأهيل العاملين المصريين فى البنوك المشتركة.

(هـ) يجب أن يكون المدير العام للبنك المشترك من المصريين .
ويعنى ذلك ، أن التزامات مصر فى إطار منظمة التجارة العالمية لا يتجاوز حتى الآن بنود وقوانين البنوك الائتمان الصادرة اعتباراً من عام ١٩٩٢.

الموضوع الرئيسي : الجلات

الموضوع الفرعي : مصر : تجارة الجلات

المصدر : ملحق البورصة المصرية

اسم كاتب المقال : اشرف شويك

رقم المصدد : ١٠٣

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/

٩٩

هل ستطيح الجلات بأسعار الأسهم؟

سؤال قد يبدو غريباً، وقد يبدو عدم وجود علاقة ما بين الجلات والبورصة.. هذا هو ظاهر الأمر. أما الحقيقة فالأمر مختلف فالتفاقيّة الجلات تعنى الأسواق المفتوحة وتعنى منافسة شرسة سوف تتعرض لها الشركات المصرية . خاصة الصناعية منها . وبالتالي فإن حصة هذه الشركات فى السوق، ربما تتراجع، ومن ثم سوف تتراجع الأرباح، وتبدأ المتخايلة التقليدية لتنتهى بتراجع أسعار الأسهم فى البورصة.

إعصار «الجلات» يهدد البورصة

يثير ان التفاقية سوف تؤثر سلبا فى البداية على الشركات ذات المنتجات المنافسة إلا ان الشركات سوف تجبر على تطوير نفسها او تخرج من السوق ويخلف غيرها القوى والأمر على المنافسة مع المنتجات الأجنبية القادمة من الخارج. ويضيف بكر ان هناك العديد من القطاعات مثل البنوك والأسمنت ان تتأثر بتطبيق الاتفاقية إلا ان دور الحكومة منهم مع القطاعات المتوقعة تأخيرها منه ضرورة تخفيف ضريبة المبيعات او زيادتها فى بعض السلع فهذا حق للدولة مثلما فعلت ألمانيا وانجلترا.

دعم القدرة الإنتاجية

ويرى محمد الأترى رئيس مجلس إدارة شركة الفرعونية لتداول الأوراق المالية ان الدور الرئيسى لتخفيف آثار الاتفاقية سلبا على أسعار بعض القطاعات يكمن عند رؤساء ومسؤولي الشركات

بالمنافسة فى هذا القطاع، وبالتنسية لشركات التقليب عن الليزول فإن تتأثر مطلقا لأن معظمها شركات أجنبية وبالتالي فلا جديد فى دخول شركات أخرى لمنافستها. ويوضح رئيس شركة السلام ان البورصة وإدارتها وهيئة سوق المال والمعاملين والمستثمرين لا يمتلكون أدوات تمكنهم من جذب التالىير على أسعار الأسهم فى حالة تطبيق الاتفاقية، إلا ان هيئة سوق المال بصفتها جهة رقابية يجب عليها تشديد الإجراءات اللازمة لزيادة الشفافية فى السوق. ويشير إلى دور جميع الجهات المستولة فى ضرورة العمل بجدية لاتعاش السوق من خلال زيادة الصناعات التي تعتبر مؤشرا على إمكان المنافسة بمتسبة للسلع والمنتجات المصرية فى الخارج ويطلب مسؤولي الشركات التي يهددها تطبيق الجلات بعبور فعال لرفع جودة المنتج طبقا للمعايير والمقاييس العالمية. أما المهندس أحمد بكر رئيس مجلس إدارة شركة الفصر لتداول الأوراق المالية

من هنا يبدو طرح السؤال أمرا ضروريا والإجابة عنه محل اجتهادات خبراء السوق وهو ما يرصده هذا التحليل. عيسى عامر رئيس شركة السلام لتداول الأوراق المالية يرى أن تطبيق اتفاقية الجلات سوف يؤثر على الشركات الصناعية خاصة التي تقوم بالتسويق والبيع فى السوق المحلية فقط وبالتالي توقع انخفاض مبيعاتها، ومن ثم تخلص ربحيتها وانخفاض أسعار أسهمها سلبا فى السوق. أما الشركات الصناعية التقليدية فى البورصة وتعتمد على مبيعاتها على الأسواق الدولية فيمكنها منافسة المنتجات القادمة من الخارج وهذا يعنى إمكان ثبات المبيعات والربحية وبالتالي أسعار أسهمها فى السوق.

الخدمات لتأثر

ويضيف عامر ان شركات الخدمات تنقسم إلى جزئين الأول يمكن التأخير عليه مثل شركات السياحة وخدمات النقل السياحي فى حالة سماح الدولة

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : اشرف شوبك

رقم العدد : ١٠٣

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٠

الموضوع الفرعي : مصر : تجارة الخدمات

المصدر : ملحق البورصة المصرية

والمصانع وعليهم العمل بسرعة وجدية خلال الفترة المقبلة القادمة على زيادة قدرة المنتجات المصرية على المنافسة الدولية وعمل الدراسات اللازمة لذلك. ويشير إلى أن دور الحكومة أساسى فى ضرورة تخفيض الضرائب خاصة ضريبة المبيعات على السلع الوطنية، إلى جانب تشجيع الصناعات، فهذه دول عربية تمنح المصنعين أموالا مثل سوريا وهذا يمكننا من التعرف على مستوى سلعتنا فى الأسواق العالمية. ويؤكد ناصف نظفى رئيس مجلس إدارة شركة الإبرام لتداول الأوراق المالية أن الفترة المقبلة على تطبيق الاتفاقية تعتبر فرصة يجب أن نلتمسها فى تجميع منتجاتنا وزيادة قدرتها على المنافسة العالمية، مشيرا إلى ضرورة سعى الشركات لاستخدام أحدث تقنيات الإنتاج وهذا دور الغرف الصناعية والشعبية إلى جانب دور الإعلام المصرى فى تهيئة المناخ وتوسيع البؤك المصرية بالمنتجات الوطنية. ويوضح ناصف أن قنوم السلع الأجنبية بسعر أقل يعنى اتجاه بعض الشركات والمصانع المصرية إلى الاقتراض من البنوك بعد انخفاض المبيعات وهذا يعنى أعباء إضافية على ميزانية الشركة، وليس هناك من سبيل غير ضغط المصروفات وتقليل العمالة، مشيرا إلى أن قصر المدة الباقية يعطى ضوء أحمر لجميع المسؤولين بالنسبة نحو دراسة زيادة كفاءة العمالة والنظر للمصري على أنه أولى بالربحية فى استثمار أمواله وإنشاء مصانع لها قدر على المنافسة.

سيارة فى العام حتى يمكن تصنيها من المصانع المنافسة فى الأسواق العالمية. ويشير عيسى إلى أن المسؤولين يجب أن يعترفوا بالشركات والمصانع غير القادرة على المنافسة، وبالتالي يمكن تصنيها أو التخلص منها تدريجيا، ويمكن الاهتمام بالشركات الزراعية واستصلاح الأراضي التي تعتبر بعيدة إلى حد ما عن المنافسة، ويمكننا إنتاج محاصيل زراعية نستغنى بها عن الاستيراد مثل مشروع توشكى، وعن حماية أسعار اسهم بعض الشركات ضد الانخفاض بعد تطبيق الاتفاقية يؤكد فتحى أن الأمر يتوقف على إيجاد المنافسة الأجنبية لبعض القطاعات ويجب على مسؤولى الشركات أن يتعاملوا مع الإدارة على أنها مسهنة ولن وليست وظيفة، ومن ثم البحث عن تجويد المنتجات وزيادة القدرة التنافسية. ويقول حاتم جامع العضو المنتخب لشركة القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية إن دخول المستثمرين الأجانب أو المصريين البورصة يتوقف على فرص الربحية والفرص البسيطة فى مجالات الاستثمارات الأخرى، ويستبعد حاتم

الانتماء هو الحل

ويقول عيسى فتحى العضو المنتخب لشركة المستقبل لتداول الأوراق المالية إن أحد الحلول المقترحة للمصانع ذات الجودة المنخفضة هو الانتماء لتكوين كيانات كبرى تتمتع من المنافسة مع المنتجات الأجنبية القادمة من الخارج بعد تطبيق الاتفاقية فلدينا ١٣ مصنعا لجميع السيارات ومعدل مبيعاتها لا يقوى على المنافسة. وتؤكد المؤشرات العالمية لهذه الصناعة أن المصنع لابد أن يبيع حوالى ١٠٠ ألف

مخاوف من تراجع أداء الشركات المدرجة فى البورصة
أخبار الأسهم والخارج
جدد كبر اسم الشركات المستثمرات من الاعصار

٦٦

تحقيق

اشرف شوبك

خروج الأجانب من السوق فى حالة تطبيق الجات مؤكدا أن المستثمر الأجنبى يعتمد فى توجيه أمواله على القطاعات المربحة، فبعد تأثر أحد القطاعات بسبب تطبيق الاتفاقية فإنهم سوف يتجهون إلى باقي القطاعات. وإقامات تحقق لهم ربحية. ويؤكد حاتم أن الدولة يجب أن تشجع إقامة الشركات والمصانع الجديدة وزيادة الإحرامات للمستثمرين بشرط إنتاج سلع ذات قدرة تنافسية ليست محلية فقط ولكن عالمية أيضا.

التأمين

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات
التأمين

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحكومة وتحرير اسواق التأمين	ليمان الزياتي	ملحق البورصة المصرية	٦٤	١٩٩٩/٨/٣	١٤٢
٢	هل لدينا رؤية مصرية لجولة الالفية ؟	عصام وهبت	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	١٦١٢	/١١/٢٩ ١٩٩٩	١٤٣

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتي
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العدد :	٦٤
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٣

الحكومة وتحرير اسواق التأمين

لنشطة المشروع في عدد من البلدان مثله مسألة اللوائح التي تشمل اعتبارات أخرى مثل توافر الخبرات المتخصصة واستطاعة الحصول عليها وجودها.

ويصنع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المبرم مؤخرًا في إطار مفاوضات جولة أوروجواي ألا تمنع البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات المالية على وجه التحديد من اتخاذ تدابير لأسباب تحوطية منها حماية حملة وثائق التأمين والارتفاع بمستوى جودة الخدمة أو كفاءة سلامة النظام المالي واستقراره.

ولقد ساءلنا ان للمشترين والمشرعين على صناعة التأمين دور مهم في تنمية هذه الصناعة إذ يجب عليهم إنشاء إطار سليم لتنمية هذه لصناعة ومعالجة الآثار التي تسترب على تروى الاسواق وعيوبها والمخاطر ان تعيد هذه العملية لا المستهلك والمؤمنين وانما ايضا الاقتصاد برمته، وينبغي ان يحل هذه المشروطين على صناعة التأمين وتطور السوق في اتجاه الكفاءة والفعالية وليس في اتجاه احتكار السوق وفرض ظالما يصيب في هدف واحد هو ضرب الاحتكار ورفع كفاءة السوق مع الارتقاء بالخدمات المقدمة من خلال بيئة تنافسية تقوم على مبادئ الاقتصاد السوقي. حيث يجب ان تضع السوق عددا كافيا من المشترين والبائعين لخلق اى عامل فرد فيها من اكتساب مركز مهمين. فمع تطور السوق والاتجاه الى التأكيد على دور حول القطاع العام فلا يصبح ان يظل القانون الذي كان هذه تفعل القطاع العام ساريا في اليوم فلقانون التأمين في مصر يحظر تأمين الممتلكات والشروعات القليلة في مصر الا لدى شركات التأمين المصرية رغم تدني الخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات ووجود اسرار منافسة بجودة خدمات اعلى في السوق المصري ويظهر ان الشركات القطاع العام انقلوا فيما بينهم على تقديم الخدمات الاقل والتحكم في السوق وكن المنافسة على جنب ليجنبوا وجع الدماغ وفكر السوق الحر.

وعندما هبتنا بالتأمين في الخارج قليل لنا هذا ممنوع واذا كنت غير راى من الخدمة (وليس المسمى) من شركة التأمين الحالية لايد ان اتقدم بطلب لمصلحة او هيئة الرقابة على التأمين وبعد التحقيق فيه، ربما يسمحوا لي اذا العميل بانتقال عمليات التأمين الخاصة بي الي شركة اخرى ما هذا باسدى... اهذه هي لقيات السوق.

اننا نطلب بشده بتطبيق قانون منع الاحتكار على شركات التأمين.

الى هنا تنتهى رسالة المستثمر الذي رفض الانصاح عن اسمه او شركته لأسباب خاصة ان المتبحر مسيرة التأمين منذ وقت مكر في القرن الخامس عشر والسابع عشر، سيجد قواعد راسخة تتبع اسامة استخدام التأمين.

وكم يحدث اختلال في العلاقة التعاقدية بين المؤمن عليه وشركة التأمين فيؤدى المؤمن عليه المقابل في بداية العقد (دفع قسط التأمين) ولكن تخفيض مع الوقت حالة الاطمئنان شركة التأمين واتقوم الى اداء التزاماتها التعاقدية، ونظرا لأهمية التأمين الاقتصادية فقلد دفع ذلك السلطات الحكومية الى اصدار قواعد تنظيمية يفرض فيها ان تكفل سلامة شركات التأمين في الاجل الطويل وما تجدر ملاحظته ان القواعد التنظيمية الاولى التي تحكم التأمين اصدرت اساسا لحماية شركات التأمين من عمليات الفش التي يرتكبها المؤمن عليه (التأمين المفرط والتأمين المتعد وغير ذلك) ولم يبدأ تزايد اهتمام المشرع بحماية مصالح مستهلك التأمين (حملة وثائق التأمين والاطراف الثالثة) الا في مطلع القرن العشرين وخاصة مع ظهور التأمين الازمى في بعض البلدان (التأمين على المصارف، والتأمين على السنوية، وتأمينات العمال) وتزايد تعدد عقود التأمين وتوسع هذا الاتصاف بعد الحرب العالمية الثانية بظهور "مزرعة حماية المستهلك" وقد اصبحت حماية الجمهور ومعاملة متنافس موضع اهتمام رئيسي اليوم في معظم قواعد التنظيم الجديدة المنصبة بالتأمين وافضت هذه النزعة الى توسيع

وصلتنا رسالة من أحد رجال الأعمال يند فيها بالاحتكارات في سوق التأمين ويطلب بأعادة النظر في هذا السوق وخاصة الإعلان تحصيل اسواق التأمين بقول الرسالة ان قانون التأمين في مصر يحظر تأمين الممتلكات والشروعات القائمة في مصر الا لدى شركات التأمين المصرية.

وهذا نص لا غبار عليه بل اننا كرجال اعمال واصحاب مشروعات مصريين نؤيد هذا التوجه ليس فقط من منطلق الالتزام بالقانون بل من منطلق المسئولية الوطنية وبالرغم من ان شركائنا الاجانب في المشروع مضربون من الاسعار والخدمة الا اننى وبصفتي الشريك المصرى ملتزم دائما بهذا المنطق ولكن ماأفهمه انه لايد ان تكون لدى الحرية والحق في ظل الشفافية والى ظل تلعلى البياث السوق (العرض والطلب) ان اسعى للحصول على اسعار مناسبة وخدمة افضل وذلك من اكثر من شركة تأمين مصرية. وان تكون لدى الحرية والحق في اختيار الوكيل او الوسيط الذي يلهم احتياجاتي التأمينية ويديرها بعناية ويدفع عنها اسم شركة التأمين، ولكن محدث مؤخرًا يدعو الى وقفه.

لقد كانت اصول ومستلزمات شركتي مؤمنة لدى شركة تأمين معينة لسنوات طويلة ولكم عائبنا من سوء الخدمة فيما يتعلق بتسوية التعويضات وقد راينا هذا العام ان نطلب عروضًا من شركات أخرى بالسوق وطنيا من أحد الخبراء ان يقوم بمعاينة المصانع والمخازن وتحديث مبالغ التأمين وبعد لتمام ذلك طلبنا عروض اسعار للتأمين على مبالغ تكاد ان تكون ضعف المبالغ المؤمن عليها الآن وذلك طفا لتقرير الخبير الذي قلنا نحن بتكليفه ولقد اتدبره. والغريب ان شركات التأمين المصرية تحفظوا في تقديم عروض بحجة ان هناك اتفاق جنتمان تم توقيعه مؤخرًا بين رؤساء شركات التأمين بمنح المنافسة واننا لايد ان نتجس الى نفس الشركة اساطة. ما هذا! ليس ذلك انما عاونا وقصرا واحتكارا لفلل بخلق جنتمان ثم توقيعه مؤخرًا التأمين على الاحتكار. وعلينا نحن العملاء الانصياع. واين الرقابة!!

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
لرؤى الفرعى :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العدد :	١٦١٢
مسلسل :	(جلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٢٩



هل لدينا رؤية مصرية لجولة الألفية

المشاركون فى منتدى التصدير

الدكتور يوسف بطرس غالى
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
الدوام، محمد عبد السلام المحجوب
محافظة الاسكندرية
الدكتور يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد الاسبق
محمود محمد
وزير الاقتصاد الاسبق
السفيرة د. ماجدة شاهين
ماتلة مساعد وزير الخارجية

من قطاع حور المال والتأمين والسوق

عبد الحميد ابراهيم
رئيس هيئة سوق المال
د. صلاح الترحمان
رئيس بورصتى القاهرة والاسكندرية
طيرى سليم
نائب رئيس هيئة الاشراف والرقابة على التأمين
حسن حافظ
رئيس الاتحاد المصرى للتأمين
علي عبد العزيز فايز
مدير عام اتحاد بنوك مصر
عليك سماحة
مدير عام بالبنك الاهلى

من الفرقة التجارية بالاسكندرية

مصطفى ياقوت النجار
رئيس الفرقة
احمد الوكيل
خالد ابو اسماعيل
ناديا رئيس الفرقة
عماد الرشيدى
مصطفى عبد العزيز

من وزارة الاقتصاد

فخر الدين ابو الغر
الصياد ابو القمصان
املى الوصال

من الخبراء

د. اسامة خير الدين
رئيس لمجلس السلفى للمحاصلات قزاقية
الاستشار د. حسن البدر اوى
د. هلال طه احمد
هيئة التوحيد القياسى
د. عبد الباسط السباعى
مدير الشؤون الفنية باتحاد الصناعات

ادار منتدى التصدير:

عصام رفعت

رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى
ومقر عام المنتدى
مجموعة عمل الاشراف الانتصافى

زينب ابراهيم

منال فايز

عبد العزيز جيرة

تصوير عصام سكري

تبدأ اذ منظمة التجارة العالمية فى مدينة سيائل
الامريكية جولة تفاوضيه بين دول العالم المتقدم والناسي
حيث يتم عقد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة لتقييم ماتم
تنفيذه بالنسبة لاتفاقيات جولة اوجواي واستكمال ما
تضمنته هذه الاتفاقيات لاجراء مريد من التحرير فى
مجالى الزراعة والخدمات ولاجرااء المراجعات
المطروحة
لاسيما فى مجال اتفاقيتى حقوق الملكية الفكرية
المربطة بالتجارة اذ TRIMS و Trips.
ويوجد خلاف بين الدول حول اعتبار المفاوضات
التي ستتم اذ بمثابة جولة جديدة من المفاوضات
حيث يرى عدد كبير

من الدول النامية
عدم اطلاق
تعبير جولة او
ROUND
لان ذلك يعنى
الموافقة على
طرح موضوعات
جديدة للتفاوض

الموضوع الرئيسي :	المجالت	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العدد :	١٦١٢
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٢٩

وقد ناقش منتدى التصدير الذي تنظمه الغرفة التجارية
بألا سكندرية بالتعاون مع
الاهرام الاقتصادي تحت رعاية ورئاسة الدكتور يوسف
مطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية موضوع
مفاوضات سياتل حيث شارك فيه نخبة متميزة من الخبراء

والمتخصصين في كافة
المجالات .

قانون سوق رأس المال

وقد الدكتور بصرى مصطفى لحة تاريخية عن تطور حركة سوق
الاوراق المالية في مصر منذ كان دورها محدودا للغاية مما استلزم
وجود تنظيم قانوني للشركات المالية فصدر قانون سوق رأس المال
رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذي أوجد التنظيم لكافة الشركات العاملة في
المجال سواء صناعية استثمار او شركات ميسرة او استثمار
مماثلة
وأشار الى ضرورة اكتمال هذه الشركات حيث انه حتى الان
يفتقر قانون سوق رأس المال الى شركات هامة حتى يتنظم السوق
ويستقر .

ومن ناحية اخرى قال لنا دينا ان الفلسفة القديمة مازالت
قائمة حيث كانت الحكومة تشجع الاسعار فلم تتغير هذا المفهوم
بحيث يتم تشجيع الأفراد على الاستثمار بانفسهم في البورصة فتم
اعفاء العائد على الاوراق المالية من الضرائب أسوة بأعضاء هاند
الودائع.

وأوضح د. بصرى مصطفى ان مفهوم التقدير في قطاع الخدمات
ومعها الخدمات المالية وهي المقصود بها سوق رأس المال والبنوك
والشركات يقتل في السماح لمورد الخدمة الاجانب ان يتراجعوا او
يقعدوا عمليات في السوق المحلي بأعدي الطرق سواء عبر الحدود
او التعامل بدون الانتقال الى البلد الذي تتم فيه الصفقات او
التعامل من خلال التوليد التجاري الدائم أما لنقل المستهلك الى
العالم الخارجي للاستفادة من الخدمة لتلحاح بالخارج والطريقة
الرابعة هي لنقل العمالة المؤقتة لأداء الخدمة . مشيرة الى ان مورد
الخدمة من الممكن له ان يستفيد بالأساليب الأربعة أو بسلوب أو
أكثر حسبما ترسو عليه للمفاوضات

والدخول في إطار
مكامل لتبادل التنازلات
والمساومات للوصول الى
الصفقة الواحدة ولذلك
ترى هذه الدول ان مؤتمر
سياتل ليس الا مجرد مؤتمر

وزاى ثالث بعد مؤتمر ستانفورد وجنيف.

في حين ترى الدول المتقدمة وخاصة الدول الأوروبية
والولايات المتحدة واليابان وبعض الدول النامية
الترابية مثل البرازيل والارجنتين وتايلاند وماليزيا
واندونيسيا وجنوب أفريقيا اطلاق تعبير جولة عن
مفاوضات سياتل غدا وتذهب الى مدى بعد من الولاية
المطروحة في عدد من التفاوضات لتشمل موضوعات

جديدة للتفاوض بهدف
موازنة التنازلات التي

تقدم عليها لا سيما في مجال الزراعة.

ولم يتفق ايضا على الفترة الزمنية التي قد تستغرقها
المفاوضات سواء كانت في إطار جولة متكاملة أم لا ورغم ان
الولايات المتحدة التفت ميدانيا مع المجموعة الأوروبية على
الاتزاد الجولة عن ثلاث سنوات الا ان كثيرا من الدول
النامية ترى ضرورة اطالة هذه المدة لتسكين الأجهزة
الإدارية بها من التعامل معها وقد تقدمت مصر بالفعل
بالت اجمعين بتحديد فترة الجولة أو المفاوضات
والاكتمال وتحديد موعد لا جراء

مراجعة شاملة لتقييم النتائج وتعدد
الفترة الزمنية لانتهاء من الجولة
مطلق على مفاوضات

سياتل عدة أسماء منها
جولة التنمية وجولة
الآلية وذلك على
غرار الجولات
التفاوضية للخدمات
والتي بلغت ثمانين
جولات منذ انشائها
في عام ١٩٤٨ وكان
آخر هذه الجولات
جولة أورجواي
التي وقعت
بتامجهي ٩٤ .

١٥ وينتهي التفاوض

التجاري المتعدد الأطراف المعروف باسم -المجالت- التي خلق
نظام تجاري عالمي تدرب فيه الجواجر والعقبات بين الدول
والسوق .

الموضوع الرئيسي :	الاجتات	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: التأمين	رقم العدد :	١٦١٢
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٢٩

تعهدات التأمين في الاجتات

وقال جبري سليم: ان التأمين بطبيعته صناعة مالية وقد تلهمتا التعمدات المطلوبة منا في إطار اتفاقية الاجتات كما اتجهنا الى اصدار تشريعات جديدة تساعد على وجود البيئة المناسبة لعمل شركات التأمين في إطار التحرير وما تفرضه التزامات مح في الاجتات والتي تجوب السماح للشركات الاجنبية العاملة في مجال الخدمات بالاستثمار دون قيود او مبررات قانونية وقد بدأنا للعمل باصدار القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ واتصتة التنفيذية المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ والذي اتاح الفرصة لانشاء شركات تأمين اجنبية داخل مصر بنسبة ٤٩٪ بالنسبة لشركات تأمين للممتلكات ونسبة ١٠٠٪ بالنسبة لشركات تأمين الحياة - كما تم تعديل القانون ٩١ وذلك في عام ١٩٩٨

واوضح جبري سليم ان مصر زادت على التعمدات التي التزمت بها في الاجتات نتيجة للتطورات والتغيرات العالمية حيث تم إتاحة الفرصة للشركات الاجنبية بانشاء شركات تأمين اجنبية داخل مصر بنسبة ١٠٠٪ دون التقيد بنسبة الـ ٤٩٪ كما رفضا رأس المال للقيام بانشاء شركات التأمين من ٢ مليون جنيه الى ٢٠ مليون جنيه واشترطنا وجود مجموعة من الخبراء في مجال التأمين في مجلس إدارة الشركات وأن يكون المدير المسئول مصرياً كما سمحنا أيضاً بعمل المدير الاجنبي

ورغم أن التزاماتنا تنص على انشاء شركات تأمين كاملة للفرع الحياة سنة ٢٠٠٠ إلا أننا سمحنا بهذا امراً وايضاً من عام ٢٠٠٢ سيتم إتاحة الفرصة لانشاء شركات تأمين اجنبية

ويهدف التعديل التشريعي للقانون للتأمين الصادر في عام ٩٨ الى إتاحة الفرصة لقطاع الخاص ورأس المال الاجنبي للعمل في نشاط التأمين وعلى حتمية مصالح اصحاب الوثائق وزيادة قدرتهم على معرفة حقوقهم وتطوير نظم الرقابة والاعرف على التأمين لانه من الافضل لحمل الوثائق ان تكون لدينا رقابة قوية تعمل بأسلوب رقابي متطور وسليم وأن يعمل بالهيكلة الجيدة في التأمين وليس مجرد موظفين

دور اتحاد التأمين

وقال حسن حناط من الاممية مؤكداً ان يكون لدينا جهة رقابية قوية حكومية للاشراف والرقابة على التأمين، ومن الضروري أيضاً وجود جهاز يساهم في التطوير ويسمح ليه الحكومة والاتحاد المصري للتأمين في هذا الجهاز الذي يمثل قطاع التأمين والذي شارك في دراسة كافة التطورات التشريعية التي حدثت، وأكد أننا نسير في اتجاه التحرير وهذا يتطلب ان نعد انفسنا لهذا التحرير وقد قام اتحاد التأمين بالفعل بعمل عدة اجراءات منها عمل قواعد مصاسبية لكل قطاع وجهة رقابية ولتقننا على التشغيلية

في كافة الامور

فيما نعد خبراء في الطوم الكوتراوية للسوق المصري وقد مول اتحاد بالفعل لانشاء مركز للخبراء الكوتراورين بجامعة القاهرة لاعاد لتكاد اللازمة للعمل في مجال التأمين والبنوك وقد تم العام الماضي تخرج دفعة الأولى من هذا المعهد وعددها ١٢ خريجاً، وأكد حسن حناط على ضرورة التركيز على تدعيم جهاز الرقابة ليكون قادراً من الناحية الفنية للاشراف والرقابة على عمل شركات التأمين المصرية والاجنبية وتزوير الكوادر الفنية له

السياحة

الجات

ومصر : قطاع تجارة الخدمات
السياحة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحبراء يطالبون بدمج الشركات السياحية في كيانات عملاقة لمواجهة تحديات الجات	محمد قنديل	العالم اليوم	٢٦١٢	١٩٩٩/٨/٢٩	١٤٦
٢	مصر تحصل على ٦٠ في المئة	محمد مصطفى	السياسة الكويتية	١١١٢٦	/١١/٢٨ ١٩٩٩	١٤٨

موضوع الوثيقة :	المحات	اسم كاتب المقال :	محمد قنديل
صنوع القرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات السياحية	رقم العدد :	٢٦١٢
تاريخ النشر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٩

مسئول باتحاد الغرف ينفى وجود دراسة لتنفيذها

الخبراء يطالبون بدمج الشركات السياحية فى كيانات عملاقة لمواجهة تحديات الجأت

وزير السياحة

إنشاء المراكز السياحية الكبرى يفرض وجود شركات للتسويق

دكتور محمد قنديل
وأستاذة سياحة

أجمع خبراء السياحة على أهمية العمل على دمج شركات السياحة فى كيانات عملاقة قادرة على التصديع أمام التحديات التى تفرضها المنافسة العالمية.

وأى الوقت نفسه على مرسى البحرى مفسر سياسى إدارة الاتحاد المصرى للغرف السياحية وجود دراسة أو تجهيد أجمع شركات السياحة فى 5 كيانات كبرى. إلا أنه أكد فى اتصال هاتفى لـ"العالم اليوم" ضرورة وجود شركات قوية ومختلفة من خلال تجميد كبرى لمواجهة المنافسة العالمية والمتنافسية مع تحقيق اتفاقية التجارة الحرة.

وقال إن الأمر لا يدعو حاليًا أن يكون مسودد الفكر لم تتطور ولكن الرغبة موجودة لدى شركات السياحة المصرية للتجميع فى كيانات تستطيع التنافس بها بهذا الشكل على أرض محلية حتى لا تؤثر عليها المنافسة الحرة من قبل الشركات الأوروبية العملاقة فأقره بوجوده ولها لم تنضم على هذه الفترة.

وأكد الدكتور محمود قنديل رئيس السياحة لجمعية الاتحادات خور اتحاد الاندماج بين المؤسسات على المستوى القومى بهدف إقامة كيانات اقتصادية كبيرة تسمح بالاستثمار من مزايا أهم كبرى وتمدد وتوسع القطاع وتكامل خدماته السياحية.

وأشار فى تصريحات له إلى أهمية الاستفادة من الاستثمار العربى والأجنى للبلدان والمؤسسات السياحية للتحرك فى تنمية البلد للتحول للسياحة المتكاملة وإسهام الشركات السياحية والمالية للسياحة فى تلك المناطق الخدمية.

وقد أورد فى أن فكرة التجميع ليست مهيئة من فكر وتطبيقات التتلمذ الخاص، سياسى فى مصر. لأنه

بين الكيانات المصرية فى رسم وتصميم سياسات سحرية وخطى استراتيجية طويلة المدى. وذلك من خلال فريق العمل الجاهز الوارد الذى يضع من أية استراتيجية فى الاستثمار بعيدا من أية استراتيجية فى الاستثمار تولى إلى الفحص والفحص الشركات المحلية الكبرى التى تستطيع الملائمة على الشركات المصرية بكل سهولة وبالتالى الاستثمار بصلة مصر.

كما أكد الخبراء أن العالم يشهد تطورا متلاحقا فى أسلوب عمل شركات السياحة مما يعنى أن شركات الكيانات الصغيرة يصعب أن تتركب هذا التطور لأن خلال تعاملات كبرى وقوية.

وقال الخبراء فى ذلك بالضرورة التى حدثت فى الاتحاد على شدة لإجراء حجوزات الفنادق والطران والامداد بالظواهر الطرية من جميع النواحي السياحية فى العالم وأن أى ذلك إلى تطور ملمح فى توجه خدمة السياحة.

ويرى محمد لوجهة رئيس لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال المصريين أن الاندماج قسمة مواتية لمصر على المدى البعيد فى جميع واقع العمل الاقتصادى فى جميع

باتجاه وسط القوية السياحية للتمثلة وتشرى المراكز السياحية الكبرى فى مرسى علم واطا وأبو خزيمة لفرست فكرة وجود شركة لم التسويق للجمع.

وأوضح جورج شربل مفسر سياسى إدارة غرفة شركات السياحة والمصدر أن هناك مزايا مؤكدة من الكيانات الجمدة فى القطاع السياحى بصلة عامة خلسة وأن الاندماج العملى هو اتجاه التكال والاندماج بين الشركات.

وأشار إلى ضرورة التوصل لسياسة عملى التكال فى كيانات كبرى بين الشركات المصرية لا يسرع الشركات الخارجية لأنه صرام خاسر فى كل الأحوال وقدما تكليفية التكال معها بشكل مدروس بعدم بارؤية الفرص والتكال الأجهية.

وقال إن الاندماج والتكامل فى قطاع السياحة قادرة على، والصلة يتممون ويترفعون الشركات الصغيرة وهو أمر واقع ينبغي أخذه فى الحسبان ومحاولة نقل طرورها الفخول فى كيانات وتجمعات قادرة الكبرية والاستفادة من تعاملاتها كبرى كمصدر سياحة للمصريين وأردى على جذب ملايين السياح إلى مصر.

وأكد شربل على أهمية التتلمذ

مجاله. وأشار إلى أن الاستثمارات الضخمة فى الصين أن يقوم بها فرد واحد وأن لظب المؤسسات الجيدة تشهد تعاونًا بين أكثر من مستثمر. وكان من الأفضل تصالف وتدارين المؤسسات القائمة بالفعل والمسرورة فى السوق ومساهم ذلك بتأثيرات إيجابية على العمل السياحى. وأكد أن شركات السياحة فى مصر ما زالت فى لظها عبارة عن كيانات صغيرة وهو ما يشهد فى انكسالية كبرى فى المرحلة القادمة حيث من الصعب أن تصمد أمام المنافسة الحرة فى العالم الذى أصبح يتقدم بشكل شديد التسارع وهو ما يعنى مزيدا من سبانيا على استخدام السائحين.

وأكد لوجهة أنه لن يبدل من سرعة تأهيل هذه الشركات حتى لا تخرج نهائيا من حلبة المنافسة متقدرا أن يتم ذلك من خلال تجميع الشركات الصغيرة على التكال كبرى كبرى يكون قسرة على تطوير الأداء والقسمه السياحية كما يستوجب ويقابل التتلمذ الجاهز للمنافسة ولذا لا بد من الاندماج الدورية وبالتالى يمكن أن يساهم بدور مهم فى التنافس على جذب السائحين من مختلف دول العالم.

وقال لوجهة إن صناعة السياحة

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد قنديل
الموضوع الفرعي :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: السياحة	رقم العدد :	٢٦١٢
المجلد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٩

محمد لطيفة

سرعة إدماج الشركات السياحية ضرورة حتى لا تخرج من حلبة المنافسة

في مصر تحتاج إلى سرعة إعطاء شركات السياحة الدولية على شبكة الانترنت في إجراء المحادثات والترويج السياحي وهو أسلوب مازالت الشركات المصرية لا تعتمد عليه بالشكل المطلوب حتى الآن. ومن جانب آخر حذر الخبراء السياحيين عامل شوقي من التوسع في عمليات الاندماج كونهم من المحتمل للتألفات الحالية وذلك قبل دراسة ظروف كل شركة بشكل جيد وإعادة الدراسات للمستفيدين من جدوى الاندماج.

وأوضح أن الاندماج قد تنجم عنه مشكلات إدارية وفنية خاصة في مصر حيث تعاني من مشكلات إدارية حديثة مشيرة إلى ضرورة أن يكون الاندماج على أسس موضوعية ويتم التأكد من أن الأبناء سيكون الفصل وأن يكون هناك تكامل في نشاط الشركات للمنتمين.

وأشار إلى أن الاستثمارات الضخمة أن لا يتأخر ذات قدرة أكبر على التحصيل واستيعاب التكنولوجيا كما أنها تتحقق وفورات في الصيانة وفي تكلفة الخدمة السياحية.

ومن ناحية أخرى يقول محاسن المساهمات للدراسات الاقتصادية والمالية العامة بأنفاق سيديوان أن الكفاءات الكبيرة من التأكيد أنها ستبقى للعمل السياحي وأنشطتها على مستوى

مقابل مع الشركات العالمية هي تتنافس بشراوة للاستحوالات على سوق السياحة في العالم.

وأوضح أن شركات السياحة مطلبية بالتمويل والتمويل وليس للتألفات القصور مشيرة إلى أهمية تطوير الأداء واستيعاب تقنيات الحديثة ومن جانب آخر تؤكد الشركات السياحية على ضرورة أن تكون المنافسة مبنية على الجودة وليس على السعر. وأكدت الشركات السياحية خاصة أنها يتطلع بها حدث مؤخرًا من حرق للأسعار نتيجة لركود السياح.

وأشار إلى أهمية الخروج من دائرة تركيز الجهود والتألفات القديمة على زيادة عدد المستثمرين مشيرة إلى ضرورة أن تكون المنافسة مبنية على الجودة وليس على السعر. وأكدت الشركات السياحية خاصة أنها يتطلع بها حدث مؤخرًا من حرق للأسعار نتيجة لركود السياح.

وطالب شركات السياحة أن تطوّر من برامجها السياحية لتتناسب مع العالم الجديد وأن تحمل على راحة السائح وأن تلتزم بجميع توصياتها حتى لا تسيء إلى الشركة السياحية في مصر بل تكون ناعية جيدة لها.

ومن جانب آخر أكد عامل بيبرس مسيرافيل شوقي أن الشركة كمنصة السياحية في مصر تواجه تحديات مهمة أهمها زيادة تنافس الجانب السياحي وإفتح أسواق جديدة وتوجيهات فترات الركود وذلك أن يتحقق في ضوء وجود شركات صغيرة تدار بأساليب تقليدية بدلا من ولما من خلال استثمارات ضخمة ودوماً تكون الاستثمارات خفيرة مهمة في هذا الشأن.

وأوضح أن شركات السياحة يمكن أن تلعب دورا مهما في عملية فتح أسواق جديدة ودعم الاقتصاد على السياحة التقليدية أو الجسدية السياحية التقليدية مشيرة إلى أن ذلك يمثل التحدي للقطاع بأكمله خاصة أن تصب مصر من السياحة الدولية مازال ضعيفا ولا يتواءم مع الطاقات السياحية الكبيرة في مصر.

مراجع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
موضوع الفرعي :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : السياحة	رقم العدد :	١١١٢٦
مسار :	السياحة الكويتية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٨

وزير السياحة الدكتور ممدوح البلتاجي في حوار خاص : السياحة

مصر تحصل على نحو 60 في المئة من إيرادات السياحة في الشرق الأوسط

■ **الولاية الثالثة للرئيس مبارك - العصر الذهبي لقطاع السياحة المصري ■ تتفاعل مع تحديات القرن المقبل بالاهتمام بمستوى الجودة والقدرة على المنافسة ■ المرحلة الجديدة مرحلة الحصاد الوفير وهذا تحقيق التوافق مع ظاهرة العمالة ■ رغم كل ماتحققه السياحة العربية البينية أطمح في المزيد**

تأخرة، محمد مصطفى

التوافق مع متطلبات القرن الجديد
«ما الجديد الذي ستشده خطة العمل في وزارة السياحة لوجبة تحديات القرن الذي أصبحت نالت على لوجبة؟

«اعتقد أن وزارة السياحة مطالبة أكثر من غيرها بأن تتوافق إحصائياً مع متطلبات القرن الجديد.. ويمكن لأن طاقم جديدة للاسمية متعلقة بصناعة الفنادق للساحل في مصر.. الخسمة كسبت له طوق يجب مملتها ومن ثم أبرز الهممة القصوى لأمير الجوده.. وهذا على التملك فلا بد أن يكون مقابل مالمه.. ولا يوجد أي موانع احتكاري لأي للشحن خمسة نزيهة وستكفله مع مالمه.. ولا يوجد أي موانع احتكاري لأي دولة في العالم بحيث أنها تستطيع أن تتماشى في مستوى الجودة والخدمات.. وهذا هو أول توافق ضروري ومطلوب وينشئ منه مجموعة كبيرة من الخدمات

مطلوبه للوجبة رقيتها: «مزدوب» لنضرب به جميع وزارات السياحة في العالم وهو ضرورة أركانها وضبط عناصر الجودة لاجتماع ومنها الرتبة على الصلة العامة وعلى الجودة، ومناصيرها وعلى الخدمات الفعالية ومستواها وأرقاها على منظمي الرحلات والشركات السياحية على مستوى النقل السياحي ومسلكته.. وهذا الأمر يتطلب فيما كفاية عناصر بشري ممدوح في القطاع السياحي بسلات سواء فائق أو مشغلت أو شركات سياحية أو نقل سياحي.. مدرب على مسؤول من ذال وعالي.. ولذا نحن نعمل من ذال مجموعة برامج واسعة فيما يتعلق بخدمة المصير البشري والارتقاء بمهاراته.. ومطلوب عناصر الجوده لخدمة أيضا قضية الفجوة في تكنولوجيا

وحي لتعلن الوثائق بين الحكومة والوزارة وبين القطاع الخاص بمؤسساته وشركته وفنائه كل على حدة.. وهذا التعاون كان الهدف منه خلق قطاعات مشتركة وبرج فريق عمل يسمح بالعمل في تحصيل السياحة لالتزامات لأطوية سواء على مستوى ترويج وتنشيط وتسويق، أو على مستوى التنمية والحفاظ على البيئة وزيادة الثقافة الفنية على مستوى الارتقاء بمناصر الجوده لخدمة المنتج السياحي المصري.. هذا بالإضافة إلى قضية الوعي للزيادة المعنى لدى الرأي العام المصري بأهمية صناعة السياحة.. فلا بد أن يتفادى للجمع وتو لتتطور السلوكيات الجيدة وليس الطائفة للسياحة.. ولابد أن تتضح وتطوّر مخرجات مجموعة ضخمة جدا من الازمة والذوق التي يتعرض لها المنتج لثراء حضوره لمر.. واعتقد أن هناك طرفة على كسبت في كفاية لوسي معقول بقيمة السياحة بقاء صناعة كفاية لعل ولها صناعة يتركب على رؤياها رواج عشتت الصناعات والخدمات الجيدة والكلمة لاجتماع لقا جديدة لخدمة مصر الديموقراطية الاقتصادية من ذال تعمر للتوافق الفعالية.. وهذا هو قطاع ملامحت من تطور نوعي جيد وأن كان غير كاف لأنه لا تزال هناك بعض الممارسات السياحية التي يجب العمل من أجل القضاء عليها وتحويلها إلى مخرجات أكثر لوجية.

السياحي ربما كثر من غيره من قطاعات النشاط الاقتصادي بمصر.. وعلى سبيل المثال إن الدولة كرس 260 مليون جنيه لبناء الشبكة العملاقة للبيئة الاسمية والطرفة وضحة تماما على كل الانشطة الاقتصادية سواء في تلك الزراعة أو الصناعات أو السياحة أو الخدمات.. الخ ولكن تبرز بصورة أشد خصوصية فيما يتعلق بالسياحة حيث أنها مسحت بأن تعمر سلطات لوجية لمراتك لعل العام الوطني للزراعة على سلطات ولغة جذا السياحة لارتقاء منتج سياحي جديد هو منتج للخدمات البحرية هجوتت لقرى السياحية في البحر الأحمر وسهنا التي سمحت بتغير نوعي في طبيعة السياحة المصرية أصبحت سياحة متعددة للنتاج ولهمت لأميرة على زيارة لآثار لفرعونية.

وفي هذه الولاية حدثت ظاهرة حصاد التركم.. العمل الاقتصادي القومي والوطني العام عمل لراكمي لآثار في هذه الولاية وبانت حصد التركم بالنسبة للسياحة.. وتحدثت كثر لتجاوزات مرموقة لاصليا فيما يتعلق بالثقافة الفنية التي قشرت من 18 إلى حجرة إلى 87500 حجرة.. وفيما يتعلق بعدد السياحيين الوافدين التي كان مليونا ووصل إلى 4 ملايين وبنوعهم إن بيرد من هذا الرقم نهاية العام كذا.. وفيما يتعلق بالمثل السياحي التي كان يقدر بـ30 ملايين وصل إلى مليونين من 4 ملايين.. وهذه مكعب لتتأمل.. ومعضني أن هذا تذل كعبا على حجم هذه الاتجاهات واعتقد أنه في هذه الولاية الثالثة للرئيس وافي وعلمتي الصفة أن تكون مسؤول عن وزارة السياحة في هذه الفترة من 1999 حدثت ظاهرة تصمتت باستمر

■ **تفاعل مع القرن للقول أصبح وقتا.. ومن فوق أرض هذا الوطن لابد وأن تكون رأيتنا عند طرح مختلف قضايانا المناقشة.**
من هذا المنطلق حدثت هدني وأنا نائب لواء الحكوم ممدوح البلتاجي وزير لسياحة المصري.. وكأن لراول كاهنه واسع مصر هي اسمع لي بطرح كل ما كان يدور مخيلتي من أسئلة حول الوضع الراهن للسياحة في مصر واتخطيط لتتطلي لبدء الصناعة للهمة في سبيل تحقيق الإستراتيجية التي خدتها الحكوم لسياسي نور لوليه مسؤولي السياحة المصرية منذ ست سنوات.. هذه الإستراتيجية التي لنسحق في عبارة سياحة فاطرة للتنمية.

فأني بيوصلت هذه الفاطرة؟
والأول لعل التي تزود بها لشركت في السبيل وأسري في أعوار القرن للقول فكل هذا الدور..

العصر الذهبي

«في تاريخنا ما أبرز تجارز قطاع السياحة نذ.. برلة للسياحة في طريق الانطلاق للقرن ٢١»
«إن الولاية الثالثة للرئيس مبارك من 1999 تشكل لقطاع السياحة العصر الذهبي للوطن والقفرة التي تتحدث.. إن هذه الولاية تأتي بعدد من أبناء من العمل والتنشيط على مستوى الاقتصاد العام وخاصة فيما يتعلق بالبيئة الاسمية.. وبعد استقرار سلة على مدو اسلك منه القطاع

موضوع الرئيسي :	المجالت
موضوع الفرعي :	ومصر: قطاع تجارة الخدمات: السياحة
نفسه:	السياسة الكويتية
اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
رقم العدد :	١١١٢٦
تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٨

وتنشط وتظهر حركة للاستثمارات، لأن الاستثمار لا يقلل إلا على سوق محدث قبل للنمو ويوضح أن هناك روياء له وبالتالي فمرحلة التقلية بعد الترويج والتسويق والتقنية وزيادة الطاقة الضخمة هي الاهتمام بعنصر الجودة. وهكذا يجب أن يكون العمل بالترويج والتسويق. ونحن نرى مرحلة مبرهناتها في كل قطاعات العمل الوطني الذي يكمل قطاعات الاقتصاد المصري الذي يساهم في التنمية الاقتصادية أو سواء على مستوى التنمية الإنسانية أو التنمية البشرية. وهذه الرأسمال الإنسانية على مستوى الإصلاح الاقتصادي في التطوير. وهذه الرأسمال الإنسانية بعد الدور الذي قام به قطاع السياحة وتطور للشتات بين الوزراء وبين هذا القطاع في أن تكون الرأسمال البشرية مرتبطة اقتصاد وتكثيف الوافدين لتدريج الرأسمال التي تسمح لنا بتطبيق ذلك.

البديل للتخطف

■ تقول لنا أن مصر لم تحصل بعد على نصيبها العادل من السياحة العالمية فكيف هو الرقم الذي نعتقد أن مصر تستحقه؟ مصر تشكل أكثر من نصف حركة السياحة الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط. وفيها يتفوق بالولايات المتحدة مصر على نحو 60 في المئة من إجمالي الإيرادات السياحية في المنطقة. ومع ذلك فبعد الأرقام تتفوق بالنسبة بالرقم 4.5 المليون سائح عام 99 من المليون في هذا نمبها بغير طرفة بالفرنقة والسنوات الضخمة ولكن في الخطأ لا بشكل ما تستحق مصر. وتحتوي الرقم الذي على تستحق مصر لا يمكن أن يتم إلا على أساس دراسات علمية وإحصائية والاقتصادية بغير العاطفة وما بين مخدعات وتطمينات. يستحق أنه لا يمكن تحديد حجم الحركة السياحية العالمية واعتباره حجمه لا أنا وصنعا في الاستيعاب والقدرة الأولى حجم الحركة السياحية. ومع الرافق وتطورها هي خدمة الحركة السياحية وخدمة وحجم وسائل الوصول وروا ويحدا ويرا. هناك مجموعة واسعة جدا من العناصر قيد من دراستها في وقت واحد. ونحن نعلم أن مصر قد حولت الخطط الخمسية لتتحلل في كل الخطط العامة الدولية والتدخل للتعلم في عام 1982 حتى عام 2007. وهناك أن لدينا تغيرات للخطط والمستخدمين سواء على مستوى أرقام السياح أو المالي أو البشري. ومعدل النمو للفرق في نظتنا هو 8 في المئة وهذا المعدل للفرق من بين بعض كثرية في التخطيط فيها البشري التقليل والزيادة للترتيب والزيادة البشري وهو البديل للحد لـ نسبة نمو 8 في المئة سنويا. وبالتالي فهو عامل عمل بحث وليس مورد راء غيرهم لتخصص حسب أهدافه وأهله أو رغبته. لا بد أن يكون الطموح والقدرة.

مرحلة الخصص

■ في بداية تحويلكم مسؤولية وزارة السياحة وبحثت عن خطة استراتيجية خاصة بقطاع السياحة. فاختارت العمل السياحي لتتطلب القدرة أيضا تدفق من الدولة الاستراتيجية حتى الآن؟ ■ في هذه السنوات الأولى بعد افتتاح صحيفة أو اختيار رئيسي للقطاعات وكلها تابعة من دراسة دقيقة وموثقة على من تقدره النشاط الاقتصادي ومبرهناتها مراحل وتطوراتها. وعلى سبيل المثال نتميز بالقدرة الأولى بعنصر التخطيط والترويج والتسويق لأنها هي التي تغير

في مصر لديها فرصة تخيلية في أن تتفوق اختلافه كغير في مجال السياحة. وثقافتا كانت معدلات نمو السياحة تزيد من معدلات نمو الاقتصاد القومي. وهناك فرصة بلغة أن لترويج ومساهمتها في جذب العملات الأجنبية وتنشيط ميزان المدفوعات وتحقيق وفرة من العملة الأجنبية وتقليل فرص عمل وزيادة الصناعات والمعلمة في الجالات للخدمة والكملة. لأن هذا القطاع والمعلمة وهو في الوقت نفسه يمثل التنمية لأنه لا يتكرر حسب بعضنا جسيمة ولكنه يتكرر أيضا بعضا عليه. فاجلها تغير سعر الصرف للخدمات بفقرها. وشكل الأزمة الإنسانية فيهه الأزمة قدرت على السياحة في العمل وزيادة سعر الدولار تؤثر على تدفق الأوربيين وهذا خدشات مدمجة لا تنهي من العناصر الطبيعية والاقتصادية والتقليدية والتطورات الإنسانية والتجديدات السياحية وكلها بعضها خدشة التصعيد. وهناك مخاوف من التدخل والقدرة خدشة جدا وبالتالي للتنمية صناعة عتيقة جدا وفي الوقت نفسه من ثم لن السؤل عن القطاع السياحي بعض بشكل مستمر في لحظات أدلة زلات متكررة سواء كانت زلات الانحصار أو زلات البرقة لتتنازل من أزمة لأدري في لول. هان نحن ندير أزمة التخلفات سواء على مستوى اختلافات للسلطات أو على مستوى الجوازات القائمة عن الخططة. وعلى كل لادول نعيش في أدلة أزمة. واعتقد أن لادولة بالعلمي التداخل هي في حقيقة الامر أدلة الزلازل.

وإد أن أول أن قطاع السياحة للمصري بأعرض بالاختصاص منذ 15 سنة زلازل متكررة لا تتخطى بدا من انكسار الكهلي لول ولان للزكري ومرورا بحزب الفتح الأولى والتقليدية ومجموعه غير عادية من الأزمات لم تتخطى سنة واحدة لا على 1998. وما بين تلك الأزمات العلمية هناك الزلازل الإيجابية للتكامل في مصر تنتقل من أزمة الانحصار إلى أزمة كرايم أفراد خفا وفي فترة زمنية محدودة جدا لأنها محدودة فريد وجلب. وهكذا. فاختارت العمل السياحي لتتطلب القدرة أيضا تدفق من الدولة الاستراتيجية حتى الآن؟ ■ في هذه السنوات الأولى بعد افتتاح صحيفة أو اختيار رئيسي للقطاعات وكلها تابعة من دراسة دقيقة وموثقة على من تقدره النشاط الاقتصادي ومبرهناتها مراحل وتطوراتها. وعلى سبيل المثال نتميز بالقدرة الأولى بعنصر التخطيط والترويج والتسويق لأنها هي التي تغير

عنومات والتسويق المتطورة. فاعلم هذا ثورة في نظم المعلومات في العمل تنتهي تراثها إلى السياحة أيضا وبالتالي يترك من وزع أن التقليل وزارة السياحة رعية بركن المعلومات في مركز معلومات الدولة ومركز معلومات في كل بر لهجات الثلاث التقلية لها هيئة تنظيم ومهنة التقنية ومهنة المعلومات ومركز أن تعمل في الشروع القديم. عينة السياحة التي يجمع بين مركز معلومات مع مركز معلومات لتتأكد للمصري للفرق وتوفر القطاع منر السياسي مع مركز معلومات بمصر الدولة للمصري ومع شبكة لتتأكد القديمة. وهذا هو الشروع عارومت. وفي برنامج العمل الذي يرثه في يوم السياحة العالمي كان أيضا بنسبنا فيما يتعلق بضخمة الجاذبية بالعلمي والترويجية لادتماعية للزاري العلم لسببهايات الجاذبية والممارسات التي تتوافق مع فكر وممارسات المجتمع الدولي لضخمة البشري وتدريبه وصل برهقه على مستويات العمل الإنسانية بوزارة لوسيطية والعلماء. إضافة إلى تنويعها المعلومات والاتصالات والتسويق لتتأكد التي يجب أن تدخل بقوة في شغلة القاص والرسومي على السواء وهو من هذه المنظومة لتنا تستطيع أن تدافع لادفاع الإنسانية للتكامل في الثلاثة منبر التي ذكرتها. وهي التخطيط والترويج والتسويق والتنمية السياحية وزيادة ثقافة التقنيات والمرافق الخاصة حركة سياحية وإضافة على الهيئة بدمو كالت هو قضية الجاذبية الخاملة.

زلازل مستمرة

■ سبعة بقدمها هي صناعة مبرحة لكنها سبعة تقييد فكيف تتعامل مع هذا الواقع في عر الزلازل التي تعترض مسيرة السياحة سنك مستمر؟ ■ في السياحة صناعة ضخمة كبرى تترك الزلازل الأولى للصناعات اللوطة على مستوى عالمي. ومرة مصر التنموية خدمة فيهاها والقدرة التنموية عالية ورو على مستوى البشري الحضري أو شروح الطبيعية البيئي أو التنموي أو فصيح عناصر الجذب السياحي المتعلقة في مصر وفي تطورات بالفعل التي أن نرى قبل وضعه هناك منتج جاذبة مبرهناتها لوضايات القبول استمراري والفراسخ الضخمة ومتنوعة سياحية العالمية والمعرض والمميزات تجدية فخلا عن أحداث المناسبات جاذبية التي لادركتها لادارة هذا للتدقيق عناصر جذب إضافية ولا شك

موضوع الرئيسي :	الجناح	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
موضوع الفرعي :	ومصر :قطاع تجارة الخدمات :السباحة	رقم العدد :	١١٢٦
مصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٨

توليف - لا تناطج

هذه وثيقة ثلاثة مستخدم تطبيق الفتح
سبكر من حق الشركات الدولية ان تفتح
نفاذ فروعها بمصر.. فكيف يستكمل وزارة
السياسة مع هذا التصديق؟
هذا الامر طردها في فترة مكررة جدا
والجديد اعتبارا من نهاية عام 1995
وهو مسؤولية مخاطر التحول الى نظام
التصديق الجديد، بمعنى ضرورة التوافق
مع اليات هذا النظام، لاننا جزء من العالم،
وان نكون بمعينين عن التحولات الكبرى
فهو بل لابد ان نتشارك فيها.. فمعدن اخر
عام 1995 نهم بمسألة الوحدة.. وطرعا
هذا على القطاع الخاص ولما انه يجب ان
تتوافق مع التغيرات ان اتفاقية تحرير
الخدمات ستكون سارية اعتبارا من عام
2005 وستكون نمو علمية كانت لها نتائج
هامة، وهناك بحث عن الضجة للتحولات
ان هناك ظاهرة، عملاقة.. وهناك
انجازات كبرى ورئيس امول تصل الى
الآيين، وتمتلك الشركات العالمية
السيادية الكبرى اسطول طيرات وسلاسل
تقليد وسوائل نقل بري وسككا حديثة
كيف تتفاعل وتتعامل مع هذه الظاهرة
ولا تتناطح معها؟.. فهذا هو السؤال
الطرح.. ونحن بالفعل نهم جدا لان
دراسة الظاهرة في الداخل والخارج وكيفية
الاندماج.. وهل سيكون على اساس منتج
ام على اساس جغرافي؟.. وما هي اليفات
التي الضرورية لتطبيق هذا الاندماج
وكيفية صياغة مختلف الشركات
للتدمج؟.. والقطاع الخاص مطالب
بضرورة الاولى بان يهي بما هو ات لانه لا
يمكن ان تستمر للممارسات نفسها وبالاتجاه
نفسه وبالاتجاه نفسها في ظل السيات
جديدة تماما.. هانذا تستطيع ان تخلصه
شركة صغيرة غير قادرة على تقديم اي
خدمات لان كانت اتفاقية الفات ستسمح
بان يكون للشركات العلاقة المالية وجود
ارض في مختلف الدول للوقعة على
اقتصادية وتقديم خدمات مباشرة؟.. لان
كيف يمكن ان نرتقي بمستوى الخدمات
وان ننظم من خلال السعر؟ وكيف يمكن
ان ندرب المتخصص الجيد وان ندرس
الاندماج وتطبيق القدرة على التعامل مع
نوع هانما هو التحدي للظروب والظروف
ن للكثرة والتناطح.

تكامل سيجي عربي

• حيث تجميع قطاعات اقتصادية عربية
اليدنية في الرحلة لانه؟
اعتماد ان هناك بادرة اهل في تصديق
المساهمة العربية السيادية.. وهذه البادرة
تستند الى قاعدة موضوعية.. وهي ان 42
في كل من شركة التسيانة العربية تخرج
الى البلاد العربية.. ان هناك قاعدة لا
يأس بها لنا قريبا ذلك والتجارة العربية
السيادية التي لا تصل الى 5 في المئة..
المساهمة بذلك تفي في موقف متقدم.
قد يكون هذا نواة جيدة لتكامل
الاقتصادي العربي او لتسويق العربية
للشركة.. ولان ان هناك اهل ان الاقليم
العربي الممتد والتصل بزر جميع عناصر
الجانب السياسي، وهناك تكامل ان هناك
مساهمة مشتركة لتعزيز التعاون
للشركة.. وقد وضعنا اسما لهذا التعاون
بان يكون هناك تعزيز في الخدمات
العربية - لعربية وان يكون هناك تعزيز
في الاستثمارات العربية للشركة للتنمية
السيادية في الوطن العربي.. وان يكون
هذا تعاون متكامل عند العلم العربي من
المساهمة العالمية، وهي قضايا مهمة
مدرسة.. وهناك كميات تخلق لافل
البحر الوزاري لسواج العربي.. ولكني
رغم ذلك است راضيا.. لان السات في
لغة هذه ليست كافية ومن الممكن جدا ان
ترفع وسرعة الى 60 في المئة.. وأكثر..
هناك توجه لتكامل عربي؟ ولما لا نتميز
للتصاحات السياسية العربية من خلال
الحركة الأكثر كثافة على الاقليم العربي
فموصا وان لدينا كل امكانيات التكامل؟

قطاع الملكية الفكرية

الجات

ومصر : قطاع الملكية الفكرية

عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المزايا المتعلقة بالانجاز في حقوق الملكية الفكرية	البنك الدولي	تقرير عن التنمية لن العالم (٩/٩٨)		١٩٩٩	١٥١
٢	الجات وحقوق الملكية الفكرية	محمد صفوت لابل	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٠٦	١٠/١٨ ١٩٩٩	١٥٢
	قانون حماية الملكية الفكرية الجديد	عالم حسن	العالم اليوم	٢٦٨٤	١١/٢١ ١٩٩٩	١٥٤

مؤلف: الرئيسى :	أجلات :	اسم كاتب المقال :	المالك الدول :
مؤلف: الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: عام :	رقم العدد :	ويرايات الاختراع :
مؤلف: :	تقرير عن التنمية في العالم (٩٨/٩٩) :	تاريخ الصدور :	١٩٩٩ :

الجوانب المتعلقة بالانتجار في حقوق الملكية الفكرية

لجميع أشكال الملكية الفكرية ، مثل حق التأليف ، والعلامات التجارية ، وعلامات الفخمة ، والإشارات الجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وبراءات الاختراع ، وتصميمات نماذج العرائش المتكاملة والأسرار التجارية

ويضع الاتفاق الملائمة لكل مجال محالاً تعرضاً لعناصر الحماية الأساسية ، الموضوع الذي يراه حمايته ، والحقوق التي يتم إسباغها ، والاستثناءات المسموح بها من هذه الحقوق . ولأول مرة على الإطلاق بالنسبة لأي اتفاق دولي بشأن الملكية الفكرية ، فإن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالانتجار في حقوق الملكية الفكرية تنص على فرض الإزام بالتنفيذ بالقرار تدابير أساسية لضمان وجود تعريفات متى حدث تعدد على هذه الحقوق . وتخصص المنازعات التي تنشأ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن التزامات حقوق الملكية الفكرية لمس الإجراءات المنع في تسوية المنازعات التي تطبقها منظمة التجارة العالمية

وقد أصبحت أحكام اتفاق الجوانب المتعلقة بالانتجار في حقوق الملكية الفكرية سارية على جميع الموقعين عليها ابتداء من عام ١٩٩٦ . وإن كانت البلدان القاصية تتمتع بفترة انتقالية مدتها أربع سنين باستثناء الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية والمنطقة بالدولة الأولى بالرعاية . ويحول الدول النامية فترة انتقالية إضافية مدتها خمس سنين بالنسبة لمرات اختراع المنتجات في مجال التكنولوجيا والتي لم تسبق حمايتها قبل عام ١٩٩٦ (وهي تنطبق على المنتجات النواتية) ومنحت أقل البلدان نمواً لفترة انتقالية تمتد إلى عام ٢٠٠٦ ، ذلك أيضاً باستثناء المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية

حقوق الملكية الفكرية ينشأها القانون الوطني ، وهي مائتالي لا تسري إلا في اختصاص فضاء وطني واحد . مستقلة عن أمثال هذه الحقوق الممنوحة في مكان آخر . ومن ثم فإن إقامة نظام عالمي لحقوق الملكية الفكرية يقتضي التمايز بين الحكومات الوطنية لتحقيق التماس بين تواجدها . وعلى مدى السنوات المائة الأخيرة ، جرى التفاوض على عدد كبير من المعاهدات الدولية لإنشاء هذا التمايز . وكان معظمها يدار من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . واتفاقيات هذه المنظمة ، مثل اتفاقية باريس للمخترعات الصناعية واتفاقية بيرن لحقوق التأليف في الأدب والفن والموسيقى ، تشترط على الموقعين عليها أن يمتثلوا الأطراف الأخرى المعاملة الوطنية في حماية حقوق الملكية الفكرية (أي أن تعامل الشركات الأجنبية بنفس معاملة الشركات المحلية) وإن كانت لا تطبق عادة نفس المعايير العامة للحماية . وتتطلب القواعد العالمية الجديدة لحقوق الملكية الفكرية إعادة تقييم للاستراتيجيات السابقة للحصول على المعرفة ونشرها واستخدامها

والاتفاقيات الاتجار في حقوق الملكية الفكرية لعام ١٩٩٤ تعهد على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي ترسي الأساس لتقارب عالمي معو معايير أكثر تشدداً من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية . وهي تشترط على الموقعين عليها أن يطبقوا على الآخرين مبادئ المعاملة الوطنية ويضع الدولة الأولى بالرعاية . وخلافاً لمعظم الاتفاقيات الدولية الأخرى بشأن حقوق الملكية الفكرية ، فإن اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة في تلك الحقوق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة

مجلد الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد صفوت قابيل
مجلد الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام	رقم العدد :	١٦٠٦
مجلد :	(عجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

وقد يزدى الاتجاه المزايد لمفوعات حقوق الملكية نتيجة القواعد الأكثر صرامة فى الحماية، ومع ضعف الفدرات المالية للدول النامية إلى انخفاض عليها واستغلالها من التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ونتيجة لاستحار الدول المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة، فلقد أمدت في العمل على تعزيز حقوق الملكية الفكرية، فتمت اختتام جولة أيرجواى عام ١٩٩٤ تم وضع اتفاقية جديدة بشأن الجوانب المتعلقة بالاتجار في حقوق الملكية الفكرية، وهذه الاتفاقية تعتمد على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وترسى معايير أكثر تشددا من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية، ويتم تشترط على الموقعين عليها أن ينفذوا علم، الآخرين مبادئ المعاملة الوطنية ووضع الدولة الأولى بالرعاية، وخلال لحظم الاتفاقيات الدولية الأخرى بشأن حقوق الملكية الفكرية فإن هذا الاتفاق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة لجميع أشكال الملكية الفكرية، مثل حق التشكيل والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع وغير ذلك من الأشكال.

وتضمنت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية النص على حماية التصميمات الصناعية، وحماية الملامح التجارية، وذلك بأن تضع الدولة المعصور من الإجراءات ما يمكن تقيده أو تصنيع أو بيع أو استيراد التصميمات الصناعية ذات الحماية، التي لم تحصل على إذن من صاحب التصميم، وترسى هذه الحماية لمدة عشر سنوات، ويضع صاحب التصميم الصناعي حرية منع تصنيع أو بيع السلع التي لا تشبه للزائمانتها بجماعة، كما يتمتع صاحب للاملة التجارية بالحق الحلقى في منع جميع الأطراف التي لم تحصل على إذنه من استخدام هذه الملامح، ولتضمن الاتفاقية مدة حماية إضافية لأصاحب الملامح التجارية، حيث أن التسجيل الأول للاملة التجارية يكون لمدة سبع سنوات ويتم التجديد لنفس المدة وأوقات غير محددة.

ولقد أزدادت مدة الحماية للمنتج من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة، كما اتسع نطاق الحماية لتشمل المنتج وطريقة الصنع، كذلك تم التزم حماية حقوق المؤلف لحقوق النسخ لمدة ٥٠ سنة وامتدت الحماية لتشمل أسطوانات الكمبيوتر والنسخة لفترات الحماية تلك تم تبجيل التزام الدول النامية بهذه القواعد لمدة ٥ سنوات في مجال الملكية الفكرية، ولدة ١٠ سنوات في مجال صناعة الدواء، والصناعات الغذائية.

ومن نالفة القليل فإن زيادة فترات الحماية في لصالح الدول المتقدمة، باعتبارها المصدر الرئيسي للابتكارات الحديثة، أما القول بأن ذلك قد يؤدى إلى تحفيز الدول النامية لكي تبذل جبار التحديث والابتكار فقول لا يقدح به في ظل طريف الدول النامية الحالية والتي تجد مشاكل في توفير احتياجاتها الأساسية ناهيك عن رصد الأموال الخاصة بالتصدير والابتكار، وتبقى مستوى البحث الطبى في هذه الدول النامية، كذلك فإن تبجيل التزام الدول النامية بهذه الاتفاقيات ماهر لا محاولة لتقوية هذه الدول، حيث تستجد نفسها ملزمة بدفع فاتورة أعلى في القيمة بعد مدة السنوات وفترات طويلة تصل إلى ٥٠ عاما، بعد أن يتمكنها في الماضي إنتاج العديد من المنتجات وخاصة الدوائية بعد فترة طويلة يصبح مستحسنا بعدها لاخرين بالاتفاق بين دفع مبالغ، كذلك فإن هناك من يقول أن الدول النامية لن تتأثر كثيرا في مجال إنتاج الدواء، لأن ٨٠٪ من الأدوية قد انتهت مدة حمايتها وأصبحت تدخل فيما يخص عليه الملكية العامة، ولكن هذا القول مردود عليه بأن هذه الأدوية هي مايلقى عليه الأدوية التقليدية، بينما الأدوية اللازمة للأوضاع الحديثة تدخل كلها في نطاق الحماية طويلة الأجل، وأغلب من يحتاجون هم أبناء الدول النامية لأن مستوى حماية الحقوق الفكرية في كل دولة لا بد أن تتناسب مع مستوى تقدمها.

ولازم الاتفاق الدول الأعضاء باتخاذ مجموعة من الإجراءات ضمن أولوياتها المحلية لضمان التزام الأنشطة الاقتصادية بحقوق الملكية الفكرية، وفي حالة عدم الالتزام يتم تطبيق العقوبات المالية مثل الحبس أو الغرامات المالية أو كليهما، كما يمكن مصادرة السلع المقلدة والتلافية

أصبحت قضايا المولدة وتحرير التجارة الدولية من أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة، فالأجناد السائد والذي تسعى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترسيخه هو تحرير التجارة الدولية ووضع الأطر اللازمة لذلك، وخاصة من خلال اتفاقية الجات ومتبهما من إنشاء منظمة التجارة الدولية، ورغم الأخراج على فو أنه تحرير التجارة الدولية إلا أنه ومع اعتراف الأزمات التي عصفت بالتصديت العديد من الدول بهذا الاقتصاد يتزايد الآثار السلبية لهذه الأجناد وخاصة على الدول النامية، وترايد الأفتتاح بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشرائها متعددة الجنسية، وأن إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لا يعنى إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب وما يصاحبها التمييز في الدول النامية، بل يهدف أساسا لفتح الأسواق أمام التجارة الدولية والتي تسيطر عليها الدول المتقدمة، حيث أصبح التوسع الحاد في هو وسيلة أساسية أمام هذه الدول للتغلب على مشاكلها التنوسيفية نتيجة عدم الاتناج الكبير، وأما قضية التجارة بين الجنوب كانت متعددة الجوانب

٣. محمد صفوت قابيل

قسم الاقتصاد - كلية تجارة الحوافية

الجات وحقوق الملكية الفكرية

يرس القضايا المثارة في تحرير تجارة الخدمات قضية نقل التكنولوجيا وما يتصل بها من حقوق الملكية الفكرية والتي أصبحت محل اعتماد كبير من جانب الدول المتقدمة، حيث أنها هي التي تمتلك إنتاج وتطوير التكنولوجيا وبالتالي تحقق مكاسب كبيرة من جراء نقل هذه التكنولوجيا خاصة في الدول النامية هناك انتباه يدعو إلى أن تتخصص الدول المتقدمة في إنتاج التكنولوجيا وأن تترك إنتاج الصناعات التقليدية إلى الدول النامية.

والأجناد السائد هو أن تعمل الدول النامية على الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة على القيام بتطويرها لتلائم ظروفها، ويبرز هذا الاتجاه منطوق تكافيل، الاتصالات مما جعل نقل المعرفة أرخص منه من أي وقت مضى، ولكن رغم ذلك فإن هذا النقل للتكنولوجيا لا يتم بالسرعة المطلوبة للدول النامية.

ويلاحظ أن مدفوعات حقوق الملكية التي يدفعها الدول النامية عام ١٩٩٥ كانت أكثر من ٦٠ مليار دولار، بعد أن كانت ٧ مليارات دولار عام ١٩٧٦، وهذه الزيادة الكبيرة في مدفوعات حقوق الملكية ترجع لسببين

- ١- تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة في الدول النامية وتعتمد لشكل هذا استخدام محاولة الحصول على مبادئ التصميم، والتركيز على إنتاجها محليا
- ٢- الاتجاه إلى وضع قواعد أكثر صرامة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما اتضح من اتفاقيات التي تم أبراسها في نطاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بحرية لمطوق الملكية الفكرية، ولقد أدت هذه الاتفاقيات إلى نقل قوة للمساواة إلى حيث منحت المعرفة مقابل ضعف موقف الدول النامية

الموضوع الرئيسي :	الاجلات	اسم كاتب المقال :	محمد صفوت قابيل
الموضوع الفرعي :	ومصر :قطاع الملكية الفكرية:عام	رقم العدد :	١٦٠٦
المجلد :	(مجلة) الاحرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

ولاول مرة بالتسمية لاي اتفاق دولي بشأن الملكية الفكرية، فإن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية تتصدى لموضوع الانزام في التنفيذ وذلك باقرار تدابير اساسية لضمان دفع تعويضات من الأطراف التي تمتد على هذه الحقوق، وفي حالة عدم التنفيذ تخضع للمنازعات الى تنشأ بين اعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية لنفس الاجراءات للبيعة في تسوية المنازعات التي تحقها منظمة التجارة العالمية

وقد اصيحت احكام اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية سارية على جميع الموقعين عليها ابتداء من عام ١٩٩٦، وتم السماح للدول النامية بفترة انتقالية مدتها اربع سنوات. وكذلك فترة انتقالية اضافية مدتها خمس سنوات بالنسبة لبرازيل لاختراع المنتجات في مجال التكنولوجيا والتي لم تسبق حمايتها قبل عام ١٩٩٦ وهم ما ينطبق على المنتجات الدوائية، كما منحت الدول الاقل نمو فترة انتقالية تمتد الى عام ٢٠٠٦.

من ذلك نجد ان هذه الاتفاقية قد وضعت لبعاء متزايدة على عاتق الدول النامية تتمثل في تكاليف نقل حقوق الملكية الفكرية، والتي تكون عامة مرتفعة نتيجة للوضع الاحتكاري لدول صاحبة هذه الحقوق، مما قد يلقى بظلال سلبية على عملية التنمية في هذه الدول. مثالا على ذلك نجد ان الدول حديثة العهد بالتنصيع في شرق آسيا قد قامت نهضتها الصناعية باستيراد قدر كبير من المعرفة التقنية في وقت لم يكن فيه حقوق الملكية الفكرية فويا كما هو الآن، مما خفض من تكاليف حصولها عليها

كذلك توليه الدول النامية مخاطر اخرى نتيجة هذه الاتفاقيات في مجال التكنولوجيا الحيوية، فالذين يتوصلون الى انواع افضل من التقاوى في الدول الصناعية يستطيعون منع منافسيهم من استخدام مواردهم العلمية مما يؤدي الى عدم قدرة المزارعين في الدول النامية من تحسين حتى منتجاتهم الزراعية.

كما ان الواقع ينهت ان الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على التكنولوجيا الحيوية وما يرتبط بها من حقوق الملكية الفكرية، بحيث تغطي في كثير من الأحيان ادوات البحث الرئيسية وكذلك المنتجات القابلة للتسويق بحيث يصعب على الشركات الجديدة والباحثين الجدد ان يشقوا طريقهم داخل هذه الصناعة، وبالتالي على شركات الدول النامية ان تتعادل مع شركات الدول الصناعية للحصول على التكنولوجيا التي تتطلبها ومما يتطلبه ذلك من مهارات التفويض والتفاهع عن مصالح الدول النامية، ويمكن ان نورد مثالا على عدم قدرة الدول النامية للحصول على نصيبها العادل في تملكها مع الشركات الدوائية، ففي عام ١٩٩٠ قدرت التبعات المالية من الادوية الحديثة المستخرجة من النباتات التي اكتشفها الشعب الاصلي بـ ٤٣ مليار دولار، غير ان جزءا ضئيلا للغاية من هذا المبلغ ذهب الى الشعب التي حافظت على المعرفة التقليدية بهذه النباتات الطبية الى الابد التي وجدت فيها هذه النباتات. ■

الموضوع الرئيسي :	الاجلات	اسم كاتب المقال :	خالد حسن
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية : عام	رقم العدد :	٢٦٨٤
المجلد :	العالم يوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٢١

إلتزام دولي

أبرحت مدى جلال يسي رئيسة جمعية سيدات الأعمال للتنمية ن حماية حقوق الملكية الفكرية لم تعد مجرد التزام وعنى طبقا للقوانين المصرية الخاصة بحماية العلامات التجارية عام 1939 وبراءات الاختراع عام 1949 وحتى اللائحة عام 1954 بل إلتزام دولي طبقا لاتفاقيات باريس لحماية الملكية الصناعية التي انضمت إليها مصر عام 1951 وتدخل حمايتها وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات، بين لحماية حق المؤلف التي انضمت إليها مصر عام 1976 واتفاقية واشنطن لحماية أدوات الملكية انضمت إليها مصر عام 1989 وانجرا اتفاقية تريبس للشخصية بالقانونية مودة الأوروبية للحماية.

الهدف من هذه الدورات التعرف بطبيعة الفرصة في برامج العصب الأخرى الذي مثل في جميع المجالات تقريبا نتيجة تصاع استخدام جهاز الكمبيوتر وما يستلزم ضرورة التدريب والتأهيل العملي أربع مستوى الفضاة وكذلك الفضاة في تلك النوعية الجديدة من الفضاة ويمثل القاضي لمد المناصر للهمة الفضاة موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية بمراتب القانون والجهات المتخصصة وإلا لم تكن هذه الفضاة على قدم كبير من التماثل ستكون الفضاة الفضاة مشابهة

من جانب آخر والتفكر حصل لطفى استناد القانون للحنى بكلمة حقوق بلى سوف جامعة القاهرة وأحد أعضاء اللجنة الملكية لمصافة مشروع جديد لحماية الملكية الفكرية أنه يله على طلب وزارة الثقافة يتم جميع القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية في قانون موحدا مما يسهل للفضاة والتعنين الاخلاق طيه بما يتفق مع التزامات مصر الدولية في هذا المجال في ظل تطبيق اتفاقية التريبس عام 2000 التي تشترط وجود قانون موحدا لحماية حقوق الملكية الفكرية في جميع المجالات بما فيها برامج الحاسب الألى

حول أهم صعوبات مشروع القانون الجديد أوضح أنها ستكون ضرورة توحيد المفكرية في جميع مجالات التنمية على حقوق الملكية الفكرية سواء المصنوع أو الفضاة المالية، كما يتضمن للحد من هذا الأثر، منها فضاء الفضاة ببرامج الحاسب الألى موضحا أن حالات المخالفة للقوانين والنسبة البرمجيات تركزت في ثلاثة أنواع الأول شروكات أو أفراد يقومون بتسج برامج أصلية ويبيعها للمتضمنين بأسماء أقل بكثير من قيمتها بهدف تحقيق ربح غير مشروع والنوعية الثانية شروكات تباع أجهزة الكمبيوتر ممتعة ببرامج منسوخة دون إذن أو ترخيص من اصحاب حقوق الاستغلال بالأضافة لشروكات أخرى تخالف شروط الترخيص للبرامج القانونية وتحمل البرامج على أكثر من جهاز كمبيوتر.

انضاف إلى مشروع القانون الجديد يضمن أيضا مسألة حقوق الفضاة البرمجيات على أسرارها تسجيل الأمانى ولها اتفاقية وقعا مكتب والاتجاهات المصرية، وتستند مصر حاليا للاتصال لهذه الاتفاقية. أوضح أن مشروع القانون سيصدر في كتاب يضم نحو 8 أبواب تشمل جميع فروع حماية الملكية الفكرية وينتظر عرض على مجلس الوزراء بداية الشهر القادم لدراسة وإبداء رأى فيه وبعد الموافقة يتم إضامته إلى مجلس العصب لتناقشت وإقراره كقانون جديد قبل 31 ديسمبر 1999 ولذا لاتزامات مصر في إطار منظمة التجارة العالمية.

أشار المستشار على الصانق عثمان مسامدة وزير العمل وسعيد المركز القومى للدراسات الفضاة إلى أهمية صندوق تلك القانون وما سيكون له من تأثير إيجابى على تطوير أداء الفضاة في مجال الأحكام المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية خاصة في مجال الحاسب الألى والمبرمجيات الذى يمد مصالا جديدا على الحكام المصرية وينتظر أن يزداد فعليه في ظل تطبيق اتفاقية التريبس للشخصية لتنشأة التجارة العالمية.

أضاف أنه في إطار تزايد أهمية حماية حقوق الملكية على البرمجيات ويسود المركز القومى للدراسات الفضاة وتنظيم سلسلة من الدورات والمؤتمرات التوعوية مع عقد بشكل دورى ومستمرا بالتعاون مع اتحاد منجى ببرامج الكمبيوتر التجارية ومركز الدراسات للتحفة الفكرية مركز المعلومات ودعم اتصالات القرار برئاسة مجلس الوزراء يمحوران محقق الملكية الفكرية على برامج الحاسب الألى، ويشارك في كل دورة نحو 40 فاضيا ووكيلا نهاية من المتميزين بمجال العصب الألى وتنقسم الدورة إلى قسمين الأول نظرى لشرح بعض المفردات المتعلقة بهذا المجال والجانبي الثاني عملي يتم دراسة بعض الحالات للمخالفة وكيفية اثبات العقاب وإصدار الحكم المناسب. أكد المستشار على الصانق أن

براءات الاختراع

الجلات

ومصر : قطاع الملكية الفكرية براءات الاختراع

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	البراءات	ياسر محمد جاد الله	النشرة القومية الثانية/مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان		١٩٩٩	١٥٦
٢	براءات الاختراع	مصطفى عبد الغنى	(كتاب) الجلات والنتيجة الثقافية		١٩٩٩	١٦٠
٣	اتفاقية البراءات على مائدة اتحاد الصناعات المصرية	محمد حسام محمود	اصدارات اتحاد الصناعات المصرية	١	١٩٩٩	١٦٢
٤	حماية الحرية الفكرية	زكريا جاد	(مجلة) الاحرام الاقتصادي	١٥٧٢	١٩٩٩/٢/٢٢	١٦٨

المجلد : موضوع الرئيسى : مصر: قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع
اسم كاتب المقال : باسم محمد جاد الله
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

البراءات Patents :

تمثل البراءات الأداة الرئيسية لحماية حقوق الملكية ، فهي تمنع و تحظر على الآخرين الإستخدام بدون تفويض أو البيع أو الصنع للمنتج أو العملية التصنيعية إلا بموافقة صاحب البراءة ، ويقصد من ذلك حماية النشاط الإختراعى المجسد أفضل من الفكرة المجردة فقط ، لذلك فإن أغلب قوانين البراءة العامة تستثنى من الحماية الأفكار المجردة أو غير المجسدة ، كما أن البعض يستثنى البنود التى تتعارض مع الأخلاق العامة ، بينما يستثنى البعض الآخر ، منتجات أو تكنولوجيايات معينة غالبا ما تكون غير مرتبطة بتحقيق الرفاهية العامة.

يفسر ذلك إستثناء العديد من الدول ، بعض المنتجات ، مثل المنتجات الدوائية والتطبيقات الطبية الأخرى ، والتطبيقات الزراعية ككل ، أو الكائنات العضوية الدقيقة كالبذور والحيوانات . وتختلف الدول فيما بينها فى طول ونطاق حماية البراءة .

كما تقدم البراءة - فى شكلها القوى - الحماية لمالكها ضد أى إكتشاف تابع لطريقة أخرى لإنتاج أو إستخدام المنتج المحمى بواسطة هذه البراءة ، بالإضافة إلى منع الغير من إستخدام هذا الإختراع المحمى بتلك البراءة ، إلا بموافقة مالكها، كما أن لمالكها الحق فى إقامة الدعاوى القانونية ضد من يقوم بإستخدام حقه فى البراءة بدون تفويض منه .

نوع الرئيسى : الجات
نوع الفرعى : زمر: قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع
اسم كاتب المقال : ياسر محمد حماد الله
رقم العدد :
العدد : الندوة القومية الثانية (مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان) تاريخ الصدور : ١٩٩٩

إن أغلب أنظمة البراءات المحلية تضع حدوداً على حق صاحب البراءة على الاختراع عن طريق ما يعرف بالترخيص الإجبارى ، وتختلف الدول فيما بينها حول التراخيص الإجبارية ، فأغلب الدول النامية تخضع البراءات لاختبار متطلبات العمل ، بمعنى أنه إذا لم يستخدم مالك البراءة براءته فى الإنتاج المحلى فسوف يتم إتاحة الفرصة للغير لعمل ذلك . وحمايتهم من خلال منحهم الترخيص الإجبارى ، كما أن بعض الدول تترك البراءة غير المستغلة ، تتحد وتتهبط بدون استخدام .

كما تقدم الحماية للبراءة فى شكلها النموذجى لمدة تتراوح ما بين سبع عشرة وعشرين سنة وفى المقابل فإن بعض الدول تصل فترة حمايتها لبعض المنتجات إلى حوالى خمس سنوات وهى فترة قصيرة .
وهناك مجموعة من الشروط ينبغى توافرها فى الاختراع المطلوب حمايته بالبراءة :

- ١- يجب أن يتصف الاختراع بالجدة والحدثة .
- ٢- يجب أن يؤدى ما هو مقصود عمله (أى إستغلاله) .
- ٣- يجب ألا يكون تحسيناً بسيطاً لوضع فنى موجود .

إن درجة عدم الوضوح للاختراع أو حجم الخطوة الابتكارية ، تحدد نطاق مجال الحماية . و يلاحظ فى أغلب الدول الصناعية ، أنها تختبر درجة الوضوح من خلال تطبيقات البراءة ، تحت ما يعرف بنظم تسجيل البراءات الممنوحة وذلك بعد إختبار التركيبة . وفى مثل هذه الحالات ، فإن نطاق وصلاحيات البراءة لا يمكن تحديدهما إلا بعد إختبار وفحص الاختراع ، من ثم يترتب على هذا

المجلد : موضوع الرئيسي :
 رقم العدد : موضوع الفرعي :
 تاريخ الصدور : الندوة القومية الثالثة/مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان
 ١٩٩٩

الفحص و الإختبار تأخير إصدار البراءة لفترة قد تصل إلى سنتين أو أكثر بعد طلب تطبيقها ، ونادرا ما تقوم مكاتب البراءة بعمل إختبار للمنتج ، كما أنه يجب عمل وصف دقيق للإختراع في التطبيق . وفي حالة تعذر كتابة ذلك ، كما هو في العديد من الإختراعات ، فإنه من الممكن أن يلحق ذلك بعينة منه ، و يفيد ذلك الوصف والإفصاح عن الإختراع في تقديم التعليم الفني لوظيفة البراءة ، والتشجيع على ظهور منتجات وعمليات تصنيعية منافسة أخرى.

قد يواجه قانون البراءة بعض الصعوبات ، مثل تطبيقاته للسلع المنتجة مثلا في الدولة من باستخدام عملية تصنيعية محمية ببراءة في الدولة ص ، وبسبب أن البراءات كبقية الأشكال الأخرى للملكية الفكرية الإقليمية (أي أن الحماية تطبق فقط في الدولة المقيمة للبراءة) ، فإن للشركات الحرية في استخدام التكنولوجيا المحمية ببراءة في مكان آخر ، ولكن يختلف الأمر عند محاولة تصدير سلع مصنعة داخل الإقليم ، حيث عملية التصنيع محمية فيه ببراءة ، هنا تضع العديد من الدول قوانين للبراءة تقيد فيها إستيراد منتجات العملية المحمية ببراءة داخليا و بالنظر للتشريع الأمريكي في الآونة الأخيرة ، يلاحظ أنه يذهب لأبعد من ذلك ، فهو يسمح بوضع قيود على المنتجات غير المباشرة الناتجة عن العملية التصنيعية المحمية ببراءة .

موضوع الرئيس : الجلات
موضوع الفرع : مصر : قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع
اسم كاتب المقال : ياسر محمد جاد الله
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ١٩٩٩
العدد : الندوة القومية الثانية/مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان

كما تبدو أهمية هذه القيود بشكل خاص في مجال التكنولوجيا الحيوية *Biotechnology* حيث أن المنتجات الناتجة عن العمليات المحمية ببراءة هنا ، تكون ذات قيمة تجارية عالية على المستوى الدولي ، وتوجد هناك أشكال حماية ضعيفة للبراءة فيما يعرف بالبراءة الصغيرة *Petty Patent* ، ويختلف هذا النوع عن البراءات المستقلة المشار إليها فيما سبق في نقاط ثلاثة هي :

- ١- قصر فترة البراءة (٤ - ٧) سنوات .
 - ٢- من النادر فحص أو إختبار البراءة الصغيرة كما هو الحال في البراءة المستقلة.
 - ٣- قد تتطلب البراءة الصغيرة قدرا قليلا من الخطوة الإبداعية الإختراعية أو قد لا تتطلب ذلك .
- يتضح من ذلك ، أن البراءة الصغيرة غير مكلفة وأسرع في الإصدار ، وغالبا ما تطبق إختراعات تلك البراءة وبصفة خاصة بواسطة مواطني الدولة المصدرة لها وكما توضحها دراسات نظم البراءة الصغيرة في اليابان ، فالمحدد الاساسي لهذه البراءات يتمثل في أنها مصممة بشكل محدد للمنتجات التصنيعية ، وتعد كينيا مثالا لذلك ، حيث توجد براءات صغيرة في مجال المعرفة الطبية التقليدية .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد الغنى
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم العدد :	
العدد :	(كتاب) الجات والتبعة الثقافية (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

براءات الاختراع

المادة ٢٧ : المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع

١ - مع مراعاة أحكام الفقرتين ٢ و ٣ ، متاح إمكانية الحصول على براءات اختراع لى اختراعات ، سواء أكانت منتجات أم عمليات صناعية ، فى كافة ميادين التكنولوجيا ، شرطه كونها جديدة وتنطوى على "خطوة إبداعية" وقابلة للاستخدام فى الصناعة . (*) ومع مراعاة أحكام الفقرة ٤ من المادة ٦٥ ، والفقرة ٨ من المادة ٧٠ ، والفقرة ٣ من هذه المادة ، تمنح براءات الاختراع ويتم التمتع بحقوق ملكيتها دون تمييز فيما يتعلق بكان الاختراع أو المجال التكنولوجى أو ما إذا كانت المنتجات مستوردة أم منتجة محلياً .

٢ - يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثنى من قابلية الحصول على براءات الاختراعات التى يكون منع استغلالها تجارياً فى أراضيها ضرورياً لحماية النظام العام أو الأخلاق الفاضلة ، بما فى ذلك حماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الأضرار الشديدة بالبيئة ، شرطه ألا يكون ذلك الاستثناء ناجماً فقط عن حظر قوانينها لذلك الاستغلال .
للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى فى ذلك البلد العضو .

(ى) يكون أى قرار متعلق بتحديد التعويض المنصوص عليه فيما يتعلق بهذا الاستخدام خاضعاً للنظر فيه أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى فى ذلك البلد العضو ،
(ك) لا تلتزم البلدان الأعضاء بتطبيق الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين الفرعيتين (ب) و (و) حين يكون السماح بهذا الاستخدام لأغراض تصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية أنها غير تنافسية . ويجوز أخذ ضرورة تصحيح الممارسات غير التنافسية فى الاعتبار أثناء تحديد مبلغ التعويض فى مثل هذه الحالات . وللسلطات المختصة صلاحية رفض إنهاء الترخيص إذا كان وعندما يكون من المرجح تكرار حدوث الأوضاع التى أدت لمنح الترخيص ،

(ل) حين يمنح الترخيص بهذا الاستخدام للسماح باستغلال براءة اختراع ("البراءة الثانية") لا يمكن استغلالها دون التحدى على براءة أخرى ("البراءة الأولى") ، تطبيق الشروط الإضافية التالية :

(١) يجب أن ينطوى الاختراع المطالب بالحق فيه بموجب البراءة الثانية على تقدم تكنولوجى ذو شأن وله أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاختراع المطالب بالحق فيه فى البراءة الأولى ،

(٢) يحق لمصاحب البراءة الأولى الحصول على ترخيص مقابل بشروط معقولة باستخدام الاختراع المعروف فى البراءة الثانية ،

(٣) لا يجوز أن يكون ترخيص الاستخدام الممنوح فيما يتعلق بالبراءة الأولى قابلاً للتنازل عنه للغير إلا مع التنازل عن البراءة الثانية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد الغنى
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: براءات الاختراع	رقم المصنف :	
المصدر :	(كتاب) الجات والتبعة الثقافية (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

المادة ٣٢ : الإلغاء والمصادرة

تتاح فرصة النظر أمام القضاء فى أى قرار بإلغاء أو مصادرة الحق فى براءة الاختراع .

المادة ٣٣ : مدة الحماية

لا يجوز أن تنتهى مدة الحماية الممنوحة قبل انقضاء مدة عشرين سنة تحسب اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب الحصول على البراءة . (أ)

المادة ٣٤ : براءات اختراع العملية الصناعية : عبء الإثبات

١ - لأغراض الإجراءات المدنية فيما يتعلق بالتحدى على حقوق صاحب البراءة المشار إليها فى الفقرة ١ (ب) من المادة ٢٨ ، للسلطات القضائية ، إذا كان موضوع البراءة طريقة تصنيع منتجات ، صلاحية إصدار الأمر للمدعى عليه بإثبات أن طريقة تصنيع منتج مطابق تختلف عن الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع لذلك تلزم البلدان الأعضاء بالنص على أنه فى أحد الأوضاع التالية على الأقل يعتبر أن أى منتج مطابق قد تم الحصول عليه وفق الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع ، عندما يتم إنتاجه دون موافقة صاحب الحق فى البراءة ، ما لم يثبت خلاف ذلك :

(أ) إذا كان المنتج الذى تم الحصول عليه وفق طريقة التصنيع المشمولة ببراءة الاختراع منتجاً جديداً ،
(ب) إذا توفر احتمال كبير فى أن يكون المنتج المطابق قد صنع وفق هذه الطريقة ولم يتمكن صاحب الحق فى براءة الاختراع من تحديد الطريقة التى استخدمت فعلاً من خلال بذل جهود معقولة فى ذلك السبيل .

٢ - لاى بلد عضو حرية النص على أن عبء الإثبات المشار إليه فى الفقرة ١ يقع على عاتق الشخص المتهم بالتحدى على براءة اختراع فقط إذا استوفى الشرط المشار إليه فى الفقرة الفرعية (أ) أو إذا استوفى الشرط المشار إليه فى الفقرة الفرعية (ب) .

٣ - أثناء تقديم الدليل إثباتاً للاختلاف ، تؤخذ فى الاعتبار المصالح للمتهمين من حيث حماية أسرارهم الصناعية والتجارية .

الموضوع الرئيسي :	المجالت	اسم كاتب المقال :	محمد حسام محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر : براءات الاختراع	رقم العدد :	١
المصدر :	اصدارات اتحاد الصناعات المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

تفاقية البراءات على مائدة اتحاد الصناعات المصرية

تضمنت الاتفاقية الدولية إحدى حلقة مصر إليها تناولتها جلسات مجلس الشعب في الأونة الأخيرة حيث تركزت المناقشات حول ضرورة الدراسة للثقافة وكشف جميع الجوانب السلبية والإيجابية في هذه الاتفاقية قبل توقيعها ، لذلك قام اتحاد الصناعات المصرية بالمبادرة بترحيل لجنة من الاتفاقية الدولية الجديدة التي تنظم عملية براءة الاختراع وفتح الباب واسعاً أمام الخبراء والطماه بعد من ملفه في وزارة الخارجية لعقد جلسة نقاش متخصصة غدت جميع اتصالاتها سبياً وإيجابياً - الاتفاقية من توقيع هذه الاتفاقية .

وإضافة من حرص إدارة العلاقات الحكومية والشؤون العامة باتحاد الصناعات المصرية على تناول هذا الموضوع من جميع جوانبه لا من أهمية كبيرة في التنمية الصناعية والاقتصادية ، مع تنظيم مائدة مستديرة في ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨ لمناقشة الإيجابيات والسلبيات لاتضمام مصر إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات PCT التي أعدتها المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية ، بعد ورقة عملها الاستاذ الدكتور حسام لطفي استاذ القانون للنسب بكلية حقوق بنى سوف بهامته الفاعلة و الشام لدى محكمة النقض والخبير الدولي في شؤون الملكية الفكرية .

وإذ انشئت اللجنة إلى جلستين متتاليتين برئاسة المهندس أحمد عز وكيل اتحاد الصناعات المصرية وحضرهما أكثر من ٤٠ مشاركاً متخصص ، وشهدت الجلسة الأولى مداخلات للمتحدثين لعرضت - ثلاثة مدى سراج الدين رئيس الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية مزايها لاتضمام إلى هذه الاتفاقية الجديدة مؤكداً أنها - اتفاقية إيجابية ، ولكن مع وجود بعض السلبيات التي يجب والتعويض في الاتضمام لهذه الاتفاقية إلى حين

تطبيق التعديلات التي سيراها الجانب المصري . كما قدم الاستاذ بهجتى لطفى وكيل براءات اختراع وجهة نظر مجلس البراءات المصري ، كما شارك في مداخلات المتحدثين كل من الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة ونقل التكنولوجيا بمجلس الشعب ، والدكتور فتوح محمد الهليل رئيس مكتب براءات الاختراع بوزارة البحث العلمي ، وعضمت الجلسة الثانية لمناقشة مفقوحة بين المشاركين .

وقد شمت المجلسان المذكوران تسمين مشاركة من مختلف الجهات المستولة والهيئة بهذا الموضوع لضمان المشاركة الفعالة للخروج بأمر موضوعية مدروسة وتوصيات معبرة لوقف أعضاء الاتحاد لمرحله على مؤتمر صنع القرار . فكان من صيرحت الإدارة على دعوتهم : محلى الوزراء الفعلي من وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد ووزارة البحث العلمي ، ورئيساً لجنة الصناعة ولجنة نقل التكنولوجيا بمجلس الشعب ، ومعالى مكاتب وكلاء براءات الاختراع ، ومعالى الجمعيات والمراكز البحثية المختصة بهذا الموضوع ، بالإضافة إلى رؤساء مجلس إدارة الغرف للجنة بالأعضاء لمجتمى لشراء ونقل التكنولوجيا بالاتحاد ومعالى بعض الشركات الفاعلة من الغرف الصناعية .

وإيماناً من اتحاد الصناعات المصرية بأهمية إعلان موقفه والخروج بتوصية عملية حول مدى أهمية هذه الاتفاقية وأسر والصناعة المصرية ، قام الاتحاد بعمل دراسة متقنية تعتمد مؤلفه : الاتضمام ، وهذه الورقة التي بين يدينا الآن جاءت نتيجة الدراسة العلمية ومؤسسة على حجج قانونية أوصى بها اتحاد الصناعات المصرية .

لجنة تارضية

طرح فكرة إعداد معاهدة للتعاون الدولي في مجال البراءات على ذهن الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات (١) بهدف مواجهة مشكلة إزدياد تكاليف براءات الاختراع وبنفقات إختبار مدى جعة الإختراعاته وكذلك تكرار هذه الإختبارات في كل دولة يطلب المبتكر فيها حماية لاختراعه لديها . وكان كل المطروح هو إختبار الاختراع مرة واحدة في دولة واحدة على أن يختبر للتقرير الذي يعد في هذه الدولة بمعرفة مكتب البراءات لديها مرجحاً إلى دولة أخرى يقدم فيها طلب البراءة فيسّر لها إختبار قرارها بقول منح براءة من الإختراع أو رفضها في ضوء ما يراه فيه من أسانيد علمية .

وقد تشكلت اللجنة للتفصيل لاتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية ، وهو الاتحاد القائم بين الدول الأعضاء في إتلافية باريس لحماية الملكية الصناعية بموجب هذه الإتلافات المبرمة من ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (٢) ، وكلفت مكتب BIRPI (٣) بإعداد مشروع للمعاهدة قبلته لجنة خبراء ، عقدت في الفترة من ٢ - ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ من حيث المبدأ ، وطرح مشروع ثان وثالث ، ولم يخل عام ١٩٢٩ إلا وكان ذلك مشروعا مبدئياً في خمس وستين مادة لهذه المعاهدة ، وهو المشروع الذي تحول إلى معاهدة للتعاون في شأن البراءات في ١٩ من يونيو سنة ١٩٧٠ في إرضاع عقد لهذا الغرض في واشنطن والولايات المتحدة الأمريكية .

وستتبع لهما إلى أحكام هذه المعاهدة لكن تشكل النهائي الذي إستقرت عليه .

أولاً : التاريخ

تضمنت معاهدة التعاون بشأن البراءات (١) إلى واشنطن في ١٩ من يونيو سنة ١٩٧٠ وعملت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ وفي ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ ، وصدرت لها لائحة تنفيذية بدأ العمل بها في الأول من يناير سنة ١٩٩٤ .

ثانياً : صلاخ الكواهد

مواص المعاهدة ٦٩ مادة

تؤايد اللاتمة التنفيذية : ٦٩ فاعمة ، ملحقاً بها جدول بالرسوم واجبة المساء بالفرك السويسري ، على سبيل الرسم الأساسي ، ورسم التامين ، والخصومات المقررة للدول المتعاقدة للتحقق بطلبات الحصول على براءات اختراع ، ورسم الإقرار المستحق لمكتب تسلم الطلبات ورسم الفحص التمهيدى الدولي .

الموضوع الرئيسي : المجلات
نوع الموضوع الفرعي : ومصر : براءات الاختراع
المصدر : اصدرات اتحاد الصناعات المصرية
اسم كاتب المقال : محمد حمام محمود
رقم المجلد : ١
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

خامساً : نظام العمل وفقاً للمعاهدة :

العدد بالأشهر	سفر	١٢	٢٠	أربعين ٣٠ دخول المرحلة الوطنية (*)
المرحلة : ١	إيداع طلب محلي	إيداع طلب دولي	إيداع طلب دولي	القبض التجديدي الدولي
				القبض الدولي القبض الدولي

بين الشكل السابق في إيجاز ويصر نظام العمل وفقاً للمعاهدة ، وتتميز التجديد فيه بالانتقال إلى إتقافية باريس فيما يتعلق بمنح الطلب سولة اضافية قدرها ثمانية أشهر فوق الـ ١٢ شهر المضافة طبقاً لإتقافية باريس بحق خلايا الطالب ان يعمل ما أوردته في طبعه من أسماء المخلفات المطلوب توفير الحماية فيها .

سأذهب المراحل التي يمر بها الطالب :

المرحلة الأولى المرحلة الدولية :

تتفرق في هذه المرحلة بين التقدم بالطلب طبقاً لنظام PCT أو طبقاً لنظام إتقافية باريس وذلك لتسهيل المصنوع بتاريخ الأولوية (The Earliest Priority date) (١)

طلب مقدم طبقاً لنظام المعاهدة (PCT)	طلب مقدم طبقاً لنظام اتفاقية باريس (Paris)
تاريخ الأسبقية مو تاريخ تقديم الطلب الدولي	تاريخ الأسبقية مو تاريخ تقديم الطلب
يودع تقرير البحث الدولي بعد ١٨ شهر	يودع تقرير البحث الدولي بعد ١٨ شهر
ولي كل الأحوال بشرط طلب وتقرير البحث الدولي بعد ١٨ شهر	ولي كل الأحوال بشرط طلب وتقرير البحث الدولي بعد ١٨ شهر
طلب ٢٠ شهر (من تاريخ الأولوية) ويصدر له خلاصاً ان يعد تقرير في لغة إضرارته ويضد فوراً في شأن سحب طلبه وعدم نشره في مجلة (PCT Gazette) أو كتيبا (PCT Pamphlet) . وكذلك في شأن طلبات التي سجلت فيها مرحلة فرطية ، والطلب خلال ١٩ شهر من تاريخ الأولوية ان يطلب تقرير لمقدم دولي ، فلا تبدأ المرحلة فرطية قبل ٣٠ شهراً	طلب ١٢ شهراً (من تاريخ الأولوية) يجوز له خلالها ان يقدم طلبه في أي لغة فرطية ، والطلب خلال ١٩ شهر من تاريخ الأولوية ان يطلب تقرير لمقدم دولي ، فلا تبدأ المرحلة فرطية قبل ٣٠ شهراً

ويلاحظ في هذا المصنوع :

(١) ان للكتاب للحددة لإجراء البحث الدولي في مكاتب التنسيق ، استراليا ، الصين ، واليابان ، روسيا ، وسامبيا ، والسويد ، والولايات المتحدة الأمريكية (تتميز مكاتب وطنية) (٢) ان لغة التقدم بطلب للحصول على براءات اختراع هي (إنجلىا عشر لغة) : اللغات الألمانية ، والإنجليزية ، والصينية ، والروسية ، والإسبانية ، والفرنسية ، والفارسية ، واليابانية ، والهندي ، والبنغالية ، والروسية ، وكذلك السويدية . أما لغة التخاطب مع المكتب الدولي فهي الإنجليزية أو الفرنسية فقط .

ثالثاً : الوضع السابق على المعاهدة :

(١) كان ينبغي على كل طالب للحصول على براءة اختراع ان يتقدم بطلب لكل بلد يطلب فيه الحماية ما لم تكن البراءة المطلوبة (إلزامية) مبررة أو مبررة أو مبررة (حيث لا يشترط التقدم بطلب عن كل دولة من الأقاليم المعنى) .
(٢) كانت المطالبة بالولاية سابق بطلب جائزة بشرط ان توجد للحكومات إتقافية في غضون ١٢ شهراً اعتباراً من تاريخ إيداع الطلب السابق ، وكانت هذه الأولوية تنطبق داخل الدول الأعضاء في اتحاد باريس تحالف باريس لحماية الملكية الصناعية) .
(٣) كان الطالب يلتزم خلال مدة السنة سالفة الذكر بتقديم طلب في كل دولة يريد الحصول على حماية لبراءته فيها .
(٤) كان الطالب يسند تلقاً ترجمة إلى لغة الدولة المطلوب الحصول على الحماية فيها واتملى وكلاء البراءات عن كل براءة يقدمها في كل دولة .
(٥) كان المكتب الوطني أو الإقليمي يقدم بمحض شكلي (للتأكد من سلبية شروط الحصول على البراءة ضمن حيث الشكل) أو ضمن مبرحي (للتأكد من إستيفاء الاختراع المطلوب الحصول على براءة عنه شرط الجدة في ضوء الحالة الفنية السائدة) حينما تقر الدولة المعنية بترشيحها الوطني .

رابعاً : دواعي إصدار المعاهدة :

(١) تنبكه إتقافية باريس دين المولد "محمداً" أو منح أي جهة سلطة صادر براءات دولة .
(٢) إقامة الدول الأعضاء في إتقافية باريس من زيادة فاعلية الإجراءات وتيسير النفاذ وذلك من طريق تقديم طلب واحد بلغة واحدة في دولة واحدة وعدم الانتقال إلى تقديم طلب في كل دولة مزيج الحماية فيها إلا بعد الإمتثال إلى أمين :
(٣) البحث الدولي (International Search) :
يهدف لتسهيل مرفوف الاختراع من حالة تقنية تساهية في شأنه .
ثاني : الفحص الدولي التمهيدي (International Preliminary Examination)
يهدف لإدعاء رأي تمهيدوي حول ملاءمة لمفهوم مدى تمتع الاختراع بالجدية والإبتكار (أي عدم البديهية) والقابلية للتطبيق الصناعي .
من الشكوك على عدم التزام المكتب الوطني بأي من هذين التفسيرين تتنازع عن البحث الدولي (إجباري) والفحص الدولي (اختياري) .
(٤) عدم السماح بمصنوع براءات اختراع "مبهمة" حيث يفرض المرفوف شرطاً للبحث الدولي والفحص الدولي ، مستوى متميز للإختراع المطلوب صادر براءة عنه .

(٥) تيسير حصول المخترع على تقرير البحث الدولي بداية حتى يتمكن ان يعرف على حالة التقنية السائدة عليه في مجال إضرارته . ثم تقرير الفحص ثماني الذي يقتضيه من إلى تمتع إضرارته بالمشروط للتطبيق عامة لنخ براءة اختراع .

(٦) القضاء على التفسير في وقت في طلبات براءات الاختراع للقدرة إلى مكتب وطنية معينة الإمكانات
(٧) تيسير ليواسية البحث والفحص (في حالة تبني الفحص محسوبي)

اسم كاتب المقال : محمد حسام محمود
رقم العدد : ١
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الموضوع الرئيسي : اجلات
الموضوع الفرعي : ومصر :براءات الاختراع
المصدر : اصدرات اتحاد الصناعات المصرية

عاشرة اهم الاعتراضات على الإنضمام إلى المعاهدة والرد عليها

يحقق الإنضمام للمعاهدة التعاون بشأن براءات صالحيه الصناعة المصرية ما يمنا قد اخذنا في الاعتبار كل ما تقدم بهانه من امور، واهل اهم لازايلا التي تستحصل عليها الصناعة المصرية تصويبه النظام الحالي للبراءات والذي يقتضيه تصدير براءات اختراع دون المستوى لمصريين وأجانب مما يلزم إلى الإستفادة من إحتكارات ص الفكر ليست إبداعية، لا سيما وأن مصر سبق لها ان وافقت على الإنضمام إلى هذه المعاهدة ادى إبرامها عام ١٩٧٠ ولكن لم تستكمل الإجراءات الدولية اللازمة في هذا الصدد^(١).

وايضا من المصلحة في شئ الإنتفاضة إلى الأصوات التي تنادي بهذا الحال على ما هو عليه لأن مقتضى الإستمرار في إصدار براءات اختراع وطنية تلتزم سواء بالنسبة لوطنيين لم تلح لهم إمكانية التماثل السليم أو بالنسبة لأجانب لم يلزم أي منهم بموافقة على الحصول على براءة اختراع في بلد آخر هو حرمان رجال الصناعة من الإستفادة من كل ما لا يري فيكون محلا لنقل إستثماري بموجب براءة اختراع. وقد يكون الوضع الحالي أفضل لولا أن البراءات المعطى الذين يتلقون طلبات براءة اختراع اجنبية ويتولون تقديمها إلى المكتب المصري بعد ترجمة وتلقاها إلى اللغة العربية ويتلقاها منها كتابا مجزئة إلا أن الصالح العام يقتضي النقل للوائح الجدد الذي يفرضه النظام التجاري العالمي المحمده الذم، من ضلته تشجيع إصدار براءات اختراع فورية بصل تقرير البحث الدولي الذي يمكن المخترع من الردوف على مركز اختراعه بالنظر إلى الأصول التقنية العالمية في مجال الاختراع للطوب حمايته، بما يمكن من سحب الطلب الدولي- دون شر- وإعادة تطويره أو تقديمه بمساعدة الخبراء في المكتب الوطني للبراءات.

وللتأكيد على سقوط كل المصع للمعارضة للإنضمام، (١٠)، نضع فيما يلي جمولا توضح فيه اهم الاعتراضات والرد عليها

الاعتراض	الرد
الإنضمام إلى المساعدة سيكريس : هوادى يكرس هذا الإحتكار حيث إحتكار الدول للتقدمية براءات الاختراع	غير صحيح، لأن الوضع الحالي للمساعدة سيكريس يعتمد مكتب البراءات الوطني على خبرة مشهورة لأعضائها بلا إمكانات تقنية بمساعدة، مما يلزم بهم في السلب إلى الموافقة على براءات الاختراع الأجنبية دون فحص موضوعي محلي رغم تفاقماتها من الناحية العملية، فبالرغم من ذلك أن

(٢) شرب المتخصصين وإعارة الخبراء وتوفير المعدات من أجل إجراء التجارب العملية أو التشميل للقطي لتيسير الأعمال (مادة ٢/٥ ميه).

وقد ألزمت المعاهدة المكتب الدولي بأن يسعى لتحويل هذه المشروعات ع طريق إبرام إتفاقات مع المنظمات المالية المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية، ولا سيما مع الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة للمساعدة التقنية من ناحية، ومع حكومة الدول المستفيدة من المساعدة التقنية من ناحية أخرى (مادة ٤/٥).

كذلك يحق لمصر باعتبارها دولة نامية وفقا لتصنيف الأمم المتحدة التمدد على نصيب الفرد في البنى التحتية، الطلبة بتعريفه منخفضة المتخرجين لمصريين بحيث لا يسدون مبالغ ثقوي مستوى معيشتهم

فإذا ما قلنا أن يكون لمصر حق في ان تطالب لدى الإنضمام إلى هذه المعاهدة بمقابلته لهذا الإنضمام، وقد يكون من بين ما يجب أن تطالب به ما يلي:

١- إعطاء ترويجية وترويجية لشباب فاحصين جدد.

٢- إعادة بناءات فنية للتصديق القوي متصلة بمكاتب بالبراءات حول

٣- إعطاء مستشارين مصريين لإعانتهم من رسوم التسجيل

٤- إعطاء مساعدة مالية بل عدد لمصريين المغررين قبل المالية، وأغلب

إختراعاتهم ضعيفة وتفتقد لعنصر الجدة المقلدة.

(٤) التمتع مع عدد من الدول العربية ليكون الإنضمام في شكل تكتل عربي بحيث يتسنى فرض اللغة العربية كإحدى اللغات التي يصدر بها طلب الحصول على البراءة تقايد للفتات الترجمة.

(٥) التمتع مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويو) ليكون مكتب البراءات المصري مكتباً إقليمية على غرار المكتب الأوروبي، فيحصل إختصاصه للمنظمة العربية ككل، ويتولى - بعد تحديثه - تقديم بمبليتي البحث والفحص طبقاً للمعاهدة.

(٦) الحصول على منح علمية سنوية لعدد من شباب المخترعين من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية

وجدير بالذكر أن كل ما تقدم من مساعدات يمكن لمصر ان تحصل عليه مباشرة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية بإختيارها عضوة فيها.

وليس نظام للمساعدات لدى المنظمة شبيهاً بأي حال من الأحوال بنظام المساعدات طبقاً لإتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

ترييس- Trade _ Related Aspects of Intellectual Property Rights: TRIPS

حيث يخضع التزام الدول المتقدمة طبقاً للمادة ٦٧ من هذا الإتفاق لتقديم المساعدات لشبهة الدول النامية، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام

الطلب على الإختراعات السياسية والمالية العملية، أما برنامج المنطق المالية للملكية الفكرية فهو برنامج مستقل مستفيد منه مصر مستفيد وليس عليها إلا أن تزيد من حجم إستثماراتها منه بما يحق مصالحها

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : محمد حسام محمود

الجأت

رقم العدد : ١

ومصر : براءات الاختراع

تاريخ الصدور : ١٩٩٩

اصدرات اتحاد الصناعات المصرية

المصدر :

<p>الانضمام إلى المعاهدة بموجب أحداء مكتب براءات مصرى بلا حمل</p> <p>غير صحيح، بداية لدى المكتب من فصل فستشر ما يقتضيه فترة نيئت بالتصديق، فضلا عن ذلك لدى هؤلاء الأعضاء ومكتب ترخيصهم خلاف الفستشر الانتقالي (مشروط شيئا في تكتلون شيئا) حسب الأصول في اعتبارا من تاريخ الاستيفاء لتسليم المستحقين مصرى لاجملاز، موحثي البيت والفصل الفوليك الاستيفاء بما لدى المكتب من وثائق غير ذات</p>	<p>الانضمام إلى المعاهدة من شأنه أن يثنى على أي أمل لمصر القيام بمكتبها الفرنسي بمصر موصى به.</p> <p>غير صحيح، بداية لأن لصالحات المكتب مصرى حاليا قد لا تسبح بالقيام بمكتب موصى به بعض الفوليك بما يحدده مصرى في توفير الفستشر الفستشر لتتخارج المطلوب الفستشر على برادة صعب، وليس من دليل في تشكك المكتب مصرى بأنه يقوم بمصر موصى به إلا أنه مسؤولة دوليا في حالة إصدار برادات لا ترضى لستوى الفستشر والفستشر الإلزامية الفستشر مابلا الانتقالي رئيس، فضلا عن ذلك صافطريق مسود اسم المكتب مصرى، بهدف الفستشر إلى مكتب الفستشر دوليا يقوم بمكتب والفستشر الفستشر للمعاهدة، على أنه على الفستشر الفرنسي مل على الفستشر الفرنسي، والاشك في أن الفستشر هذا غير من الدول الغربية، في شكل تكتل - من</p>
--	---

<p>تكرس معجزة الانحياز الفكرية غير مبرهنة بالانضمام إلى المعاهدة في رفض مسددا (الانضمام ١١)</p>	<p>الانضمام إلى المعاهدة بموجب مصر من مشتركة الفستشر على أرضها، استمرم تكتليا بأول ما يقدم إليها من مكلف دوليا مراق بها لقررى الفستشر وبحث</p>
<p>غير صحيح، لأن مكتب براءات فرنسا له الحق دائما في رفض منح البرادة نظرا لأن ما يقدم إليه من تقارير يتم على سبيل الاسترشاد والاستئناف، حيث ليس لهذه التقارير أي حجية على المكتب الفرنسي مع ذلك من وجهة الفستشر لأنه من وجود خبراء فكتيا يستنبطون رفض هذه التقارير لشدة إلى أسباب وجيهة موصومة كتكتل أو شكاف (١٢) ذلك تلك أن الفستشر مابلا الانتقالي رئيس (الاضاف ٨ و ١٢٧) لمق في مشتركة الفستشر على أرضها بأول أو رفض منح أي برادة لافراج، في يكتل بالانضمام إلى هذه المعاهدة</p>	<p>الانضمام إلى المعاهدة بموجب مصر من</p>
<p>غير صحيح، الذي المكتب مصرى حاليا وتكتل البرادات كتلة ولا يضمنه إلا لتوفير عدد من</p>	<p>الانضمام إلى المعاهدة بموجب مصر من</p>

<p>الانضمام إلى المعاهدة بموجب مصر من</p>	<p>الانضمام إلى المعاهدة بموجب مصر من</p>
<p>غير صحيح، لأنه ليس من صالح مصر على الإطلاق إصدار برادات براءات براءات مصرى أو مكتب (الانضمام ١١) عدم سبيل الفستشر لامن لا يرضى لافراج الفستشر في الفستشر دولي</p>	<p>غير صحيح، لأن في وضع مصر أن تحمل الفستشر في حرة الفستشر يتم في البيت الفرنسي إلى بعد مشروط شيئا من تاريخ الاستيفاء (١٢) ما لدى الفستشر من الفستشر الفستشر في الفستشر ٦٤ من الفستشر (وحتى لو افترضنا أن مصر لكتل جعلت هذه الفستشر شيئا وأن الفستشر، فإن فتح الفستشر الفستشر براءات الفستشر غير مكلف مكتب براءات مابلاز أن الفستشر شيئا في فترة تكتلية مراق</p>

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد حسام محمود
الموضوع الفرعى :	ومصر : براءات الاختراع	رقم العدد :	١
المصدر :	اصدرات اتحاد الصناعات المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

[illegible]

ونتهى في نهاية المطاف بأن الانضمام إلى معاهدة التمارين بشأن
البرادات ليس مطروحا على مصر نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة
العالمية في الأول من يناير سنة ١٩٩٥، وإنما هو مطروح على مصر
كجزء من الشراكة المصرية الأوروبية. فساد ذلك أن مصر غير مطالبة
بالانضمام إلا إذا ثبت في يدها أن الانضمام يحقق مصالحها، وليس في

[illegible]

يحدثها، وليس للمساعدة ذنب في ذلك
كذلك فمن حق مصر وبني الإقليم
والخارج والانتقام وسومها الوطنية كاملة
إذا ما تمسكت بالتصنيف الواردة في المادة
٦٤.

حقوق التأليف والنشر

المراجع

ومصر : قطاع الملكية الفكرية
حقوق التأليف والنشر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حماية الملكية الادبية والفنية	محمد مصطفى	الندوة القومية الثانية / مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان		١٩٩٩	١٦٩

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
الموضوع الفرعى :	ومصر: قطاع الملكية الفكرية: حقوق المؤلف	رقم العدد :	١١١٢٦
المصدر :	الندوة القومية الثانية: مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان: تاريخ الصدور		١٩٩٩/١١/١٨

حقوق الملكية الأدبية والفنية :

أما بالنسبة لحقوق الملكية الأدبية والفنية مثل الكتب والمحاضرات والمسرحيات والمؤلفات الموسيقية والمصنفات السينمائية ، فنجد أن الدول المتقدمة أيضا لها السبق فى هذا المجال ، فمثلا لا تزال الدول العربية تستورد ما بين ٢٥ إلى ٥٠ % من برامجها التلفزيونية ، وتستمد الصحف العربية أخبارها فى المقام الأول من الوكالات العالمية الأربع (رويتر البريطانية ، وكالة الأنباء الفرنسية والاسوسيتد برس و اليونايك برس الأمريكيتين)^(٣١) أما بالنسبة لصناعة السينما فإن أمريكا ومن بعدها الدول الأوروبية مهيمنة على الساحة العالمية فى هذا الميدان ، وكذلك الحال فى مجال التأليف والنشر .

ولما كانت مصر لها إنتاجها المتميز فى المصنفات الفنية والكتب ، فإن حماية حقوق المؤلف فى ظل هذه الاتفاقية سترتب عليه تحقيق مزايا ومكاسب لمصر فى مجال الأعمال الأدبية والكتب والشرائط والاسطوانات وأفلام السينما والفيديو والإذاعة . ومن ثم فمن المتوقع زيادة إنتاج مصر من الإبداع الفنى والأدبى^(٣٢) وزيادة العائد المتوقع نتيجة لحماية حقوق المؤلف المصرى .

ونخلص مما سبق إلى :

١. تحقق الاتفاقية الحماية الكافية فى مجال حقوق الملكية الفكرية .
٢. أن للدول المتقدمة قدرة تنافسية فى مجال حقوق الملكية الفكرية .
٣. تعظم الاتفاقية مكاسب الدول المتقدمة .
٤. تلحق الاتفاقية ضررا بالدول النامية ومصر فى مجال حقوق الملكية الصناعية.
٥. تحقق مصر مكاسب جزئية فى حقوق الملكية الأدبية والفنية .

الموضوع الرئيسى :	الاجات	اسم كاتب المقال :	محمد مصطفى
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:حقوق المؤلف	رقم العدد :	١١١٢٦
المصدر :	الندوة القومية الثانية(مركز بحوث التنمية/جامعة حلوان: تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٨	

حماية حقوق المؤلف:

تسرى حماية حقوق المؤلف على النتائج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل ، كما تتمتع برامج الحاسب الآلى بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب معاهدة برن ١٩٧١ .

وعند حساب مدة حماية عمل من الأعمال خلاف الأعمال الفوتوغرافية أو الأعمال الفن التطبيقية ، على أساس آخر غير مدة حياة الشخص الطبيعى ، لا تقل هذه المدة عن ٥٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التى أجزى فيها نشر الأعمال ، وفى حالة عدم وجود ترخيص بالنشر يتمتع بالحماية لمدة مقدارها ٥٠ سنة من إنتاج العمل الأبنى .

أما بالنسبة للمؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهىئات الإذاعة فيحق للمؤدين منع الأعمال التالية التى تتم دون ترخيص منهم : تسجيل أدائهم غير المسجل وعمل نسخ من هذه التسجيلات كذلك بث أدائهم الحى على الهواء بالوسائل اللاسلكية .

والعالم العربي

الجات

والعالم العربي

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
١٧١	١٩٩٩		(كتاب) لغات واخواتها	ابراهيم العيسوي	العرب واللغات
١٨٧	١٩٩٩		(كتاب) السوق العربية المشتركة	سليمان النعدي	موقف الدول العربية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
١٩٣	١٩٩٩/٨/٢	٢٥٨٩	العالم اليوم	محمد عبيد	العرب بدون استراتيجية تفاوضية
١٩٦	١٩٩٩ /١٠/١٨	١٦٠٦	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	مروان فراج	الجات : واثقون وخاسرون والعرب على القائمة الثانية
١٩٨	١٩٩٩ /١١/٢٧	٢٦٨٩	العالم اليوم	مصطفى عنان	قبل ايام من بدء مفاوضات ((سبائلى)) : لؤي عربى المريكى

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم المصري
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اللغات واخواتها	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

العرب واللغات

يمكن تلخيص موقف الدول العربية من عضوية اللغات، بحسب آخر المعلومات التي توافرت لهذه الدراسة على النحو التالي^(١):

١ - هناك سبع دول تتمتع بالعضوية الكاملة (أي انها أطراف متعاقدة) في اللغات، وهي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر.

٢ - وهناك ثلاث دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في اللغات، وهي الجزائر والسودان واليمن.

٣ - وهناك ست دول تحضر اجتماعات اللغات بصفة مراقب، وهي السعودية والمراق والأردن وسوريا ولبنان وليبيا.

وتدرس اللغات حالياً طلب انضمام كل من اليمن والسعودية والأردن. ومن المتوقع أن يسعى معظم الدول العربية غير الأعضاء حالياً إلى اكتساب عضوية اللغات أو المنظمة الجديدة للتجارة العالمية في القريب العاجل.

والواقع ان آثار النظام الجديد للتجارة العالمية لن تكون مقصورة على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بل إنها سوف تطول جميع دول العالم، سلباً وإيجاباً، بدرجة أو بأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن الدول غير الأعضاء لن تستفيد من دخول منتجاتها الصناعية أسواق الدول الصناعية الأعضاء بالترميزات المخفضة على الواردات والتي تصل إلى الصفر في بعض الحالات. ويرجع ذلك إلى عدم استفادتها من مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية الذي يطبق على الدول الأعضاء فقط. ومن جهة أخرى، فإن الدول غير الأعضاء لن تكون ملزمة، مثلاً، بتطبيق ما نصت عليه الاتفاقات الجديدة في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات، حيث إن الإلزام لا ينسحب إلا على الدول الأعضاء. وأخيراً، فإن الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية سوف يؤثر في جميع الدول المستوردة للغذاء، بصرف النظر عما إذا كانت تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية أو لا تتمتع بها.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ابراهيم المصري

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : والعالم العربي

تاريخ الصدور : ١٩٩٩

المصدر : (كتاب) الفات واخواتها

ثانياً: الآثار العامة في التنمية العربية

تشارك الدول العربية مع الدول النامية في التعرض لعدد من الآثار التي يتوقع أن تنجم عن تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية. وفي ما يلي أهم هذه الآثار. وقد رأينا أن نبداً برصد الآثار السلبية، ليس من قبيل التشاؤم، لكن على سبيل دق اجراس الانذار، واستشارة الهمم لتغيير الواقع العربي في اتجاه مواجهة تحديات آتية ولا ريب فيها.

١ - الآثار السلبية

أ - ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وبخصوصاً المواد الغذائية، من جراء إلغاء الدعم الزراعي وتخفيض التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة. وطبقاً للدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي السابق الإشارة إليها، من المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية، ما عدا عدد قليل من المنتجات التي من الممكن أن تشهد أسعارها بعض الانخفاض مثل الأرز والبن والكافور. وتتراوح زيادات الأسعار ما بين ١ بالمائة و ٨ بالمائة، مع تركيز الزيادات في المدى ٣ بالمائة - ٨ بالمائة. وهذه هي الزيادة في الأسعار المتوقعة بعد عشر سنوات من تحرير التجارة عن الأسعار المتوقعة آنذاك فيما لو لم يحدث التحرير^(٢١). وهذا الارتفاع في الأسعار يأتي من ناحيتين: أولهما، انخفاض الدعم الزراعي، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل. وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية. وثانيهما، انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية، وبخصوصاً في الدول الأوروبية. وهذا قد يزيد الطلب على المنتجات الزراعية ويرفع من أسعارها العالمية^(٢٢). وسوف تكون وطأة هذه الزيادة كبيرة على الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء، وبخصوصاً الدول الأفريقية الأقل نمواً^(٢٣). ومن المعروف أن معظم الدول العربية تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الغذائية. لاحظ أنه طبقاً لبعض المصادر الأخرى، يصل الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية إلى ٢٥ بالمائة^(٢٤).

وقد تضمنت نتائج جولة أوروغواي اعترافاً بهذا الأثر السلبى، واشتملت على قرار وزاري حول «الأثر السلبى المحتمل لبرنامج الإصلاح (الضمن في الاتفاقات) في الدول الأقل نمواً والدول النامية التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء». ويذكر القرار أن هذه الدول قد تواجه صعوبات في توفير امداادات كفاية من السلع الغذائية الأساسية من المصادر الخارجية بشروط معقولة، بما في ذلك الصعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات الطبيعية للمواردات التجارية من السلع الغذائية الأساسية. ولذلك اتفق الوزراء على ثلاثة أمور:

الموضوع الرئيسي :	الجبات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العموي
الموضوع الفرعي :	والعلم العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الفات واخواتها	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

(١) مراجعة مستويات المعونات الغذائية دورياً بواسطة لجنة المعونات الغذائية في إطار اتفاق المعونة الغذائية، واليده بمفاوضات في الهيئات المختصة للنظر في زيادة المعونات الغذائية لإشباع الحاجات للشروعة للدول النامية.

(٢) وضع قواعد ارشادية لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسية التي تقدم الى الدول الأقل نمواً وإلى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء في شكل منح أو بشروط ميسرة.

(٣) ايلاء طلبات المعونة الفنية والمالية للدول النامية أكبر الاهتمام في إطار برامج المعونة، من أجل تحسين الانتاجية والبنية الأساسية في القطاع الزراعي، وتسهيل توفير التمويل اللازم لهذه الأغراض من المؤسسات المالية الدولية.

وبالطبع هناك من يرى أن ضرب ضارة نافعة، بمعنى أن الزيادة في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية ربما تشكل حافزاً لتحسين الانتاج الزراعي في الدول النامية من أجل تقليل اعتمادها على واردات تتزايد أسعارها^(١). وسوف نمود الى مناقشة هذا الرأي عند تناول بعض ما يوصف بأنه فوائد غير مباشرة للاتفاقات الجديدة للتجارة العالمية.

ب - تآكل للمزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عمومأ، وصادرات الدول الأقل نمواً بوجه خاص، تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ومن أهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية لومي. وفي مجال التحويل من أهمية هذا الأمر، يرى بعض المراقبين أن هذه المزايا كانت محدودة أصلاً، وبالأذات في الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية^(٢). كما ذكر آخرون أنه ربما تحبب المزايا الناتجة من فتح الأسواق بمقتضى الترتيبات الجديدة ما كان قائماً من مزايا خاصة للدول النامية^(٣). ومع ذلك فينبغي تذكر ما سبق التأكيد عليه من أن الأمر التحرييري للاتفاقات الجديدة في فتح الأسواق أمام الدول النامية قد لا يكون كبيراً، وخصوصاً خلال الجزء الأكبر من السنوات العشر القادمة. ومن هنا فقد محوطت الدول المتقدمة وتمهدت - كما سبق ذكره نقلاً عن الائتئاد - بالنظر في ادخال تحسينات اضافية على النظام العام للتفضيلات والبرامج الأخرى المشجعة لصادرات الدول النامية.

ج - ارتفاع تكلفة برامج للتنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التفتاة وفي الأتأوى والمصرفيات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما إلى ذلك. وهذا بالطبع إضافة إلى ارتفاع تكاليف الانتاج، نظراً إلى الارتفاع في أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة، وكذلك الارتفاع المحتمل في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ابراهيم المسوى

الجلد : رقم العدد :

الموضوع الفرعي : والعالم العربي

الصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٩

(كتاب) الفات واخواتها

د - الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام، وفي الانتاج والتوظيف في بعض للجلالات التي سوف تفتح فيها أسواق الدول النامية، كالحدمات وبعض المنتجات الصناعية. من جراء المنافسة غير المتكافئة التي ستعرض لها من جانب المصادر الأجنبية^(٩). وكذلك الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج من اساءة الدول الصناعية استخدام قواعد الاجراءات الوقائية ومواجهة الإغراق والقيود الفنية من أجل عرقلة دخول بعض صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

هـ - من المحتمل أن يؤدي الرنح الكبير في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والاجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض احصارة للدول النامية. وقد تأتي هذه احصارة نتيجة لاضطرار هذه الدول إلى قبول التزامات أكثر أو أشد مما ينبغي، أو لفسياح بعض الفرص التجارية التي تتيحها الاتفاقات الجديدة (فرص تصدير أو فرص حماية ودعم للصناعة المحلية). ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف القدرات الادارية والمؤسسية وتندرة الكوادر الفنية المؤهلة ونظم المعلومات الجديدة في هذه الدول^(١٠). وتوافر هذه القدرات والكوادر يعتبر أمراً في غاية الأهمية لتفهم ما تنطوي عليه الاتفاقات من التزامات ومزايا، ولتأدية مدى التزام الشركاء التجاريين للدولة بالقواعد والاجراءات الجديدة، ولتأمين تمثيل معقول للدولة في المجالس واللجان والهيئات العديدة التي ستتكون منها منظمة التجارة العالمية. وقد حثت الاتفاقات الدول المتقدمة على تقديم العون الفني والمالي لتمكين الدول النامية من تحسين أوضاعها الادارية والفنية والقانونية بما يساعدها على حسن الاستجابة لمتطلبات النظام الجديد في هذه النواحي. وسوف يتوقف مدى هذا الأثر السلبي على مدى استجابة الدول المتقدمة وسرعة تحركها في مجال تقديم العون اللازم إلى الدول النامية.

و - تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية واهدافها الوطنية. فالاتفاقات الجديدة، بما في ذلك اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية، تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة الدولية الجديدة، أو على الأقل فإنها تستوجب التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالتجارة. والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور، ومثل الاشتراطات الجديدة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية التي تحول دون إلزام المشروع الأجنبي بأهداف متعلقة بالتصدير أو الاستيراد أو للمكون المحلي، ومثل قوانين حماية الملكية الفكرية.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ابراهيم المصري

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : والعالم العربي

تاريخ الصدور : ١٩٩٩

المصدر : (كتاب) الفات واخواتها

لقد خرجت معظم الدول النامية من جولة أوروغواي ونسبة كبيرة من تعريفاتها الجمركية مثبتة أو مبرورة في جداول التزاماتها. وهو ما يعني أنه من الصعب جداً عليها اعادة النظر في هذه التعريفات وفق مصالحها الوطنية، أو أنها قد تتحمل بعض الأعباء إذا ما أصرت على سحب بعض التنازلات التي التزمتها في الجولة. وهذا بالطبع قيد على حركة الدول النامية في تشكيل سياساتها الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن تحويل عدد من الاتفاقات الجمعية / الاختيارية إلى اتفاقات متعددة الأطراف، ومن ثم ملزمة لجميع الدول، بما في ذلك الدول النامية، يعني زيادة الالتزامات الواقعة على هذه الدول، وتقييد حريتها في الحركة مستقبلاً.

والحق أن الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقات الجديدة سوف تحد كثيراً من حرية الحركة التي كانت متاحة لحكومات الدول النامية في رسم سياساتها التنموية واختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيقها. ومن ثم فإنه لن يكون في مقدور الكثير من الدول الأعضاء من منظمة التجارة العالمية تطبيق سياسات وأدوات كذلك التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي، وكذلك الدول الصناعية الجديدة في الحاضر، لتحقيق التنمية^(١). وسوف يتعين عليها الاتجاه إلى سياسات تقوم على حرية الأسواق والتجارة لا تكفي، في تقدير كاتب هذه الدراسة، كما سبق بيانه في الفقرة «رابعاً» من الفصل الأول، لتوليد الاندفاعية الكبرى اللازمة للخروج من التخلف وتحقيق التنمية.

ومن المرجح أن تزداد الضغوط على الدول النامية للسير في طريق الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وذلك بالنظر إلى التكلفة الصريح للمنظمة بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات التابعة له ومع صندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي. وربما تخفف من حدة هذا الأثر بعض الشيء الاستثناءات المختلفة التي تضمنتها الاتفاقات، والتي تميز للدول النامية فرض القيود على التجارة وتقديم الدعم للصناعات المحلية في حالات محددة. لكن ينبغي تذكر أن اللجوء إلى هذه الإجراءات الاستثنائية أصبح مقيداً بإجراءات ومتطلبات ادائية وفنية أشد من ذي قبل، فضلاً عن كون أغلب الاستثناءات أصبح مربوطاً بتوثيقات محددة، بحيث تمود الدول النامية إلى العمل بالقواعد العامة بعد انتهاء أجل هذه الاستثناءات الذي قد لا يكون طويلاً بالدرجة الكافية من المنظور التنموي.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العيسوي
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم المصـدـر :	
المصدر :	(كتاب) الفات واخواتها	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٢ - الآثار الإيجابية

يرى فريق من الكتّاب أن هناك آثاراً إيجابية مهمة لاتفاقات التجارة الدولية الجديدة في الدول النامية^(١٧). ومن أهم هذه الآثار في نظرهم:

أ - أن الاتفاقات الجديدة تتيح للدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تلك فيها مزايا نسبية مهمة، كالمنتجات الزراعية والنسوجات والملابس، فضلاً عن انفتاح الأسواق أمامها لتصدير بعض المنتجات الصناعية. وقد سبق الإشارة إلى أن هذه الفرص قد تكون محدودة جداً في الأجل القصير أو حتى في الأجل المتوسط.

ب - أن الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الفات تكفل للدول النامية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإفراق من جانب الدول الأخرى. كذلك فإن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصاً لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة منصفة، بينما تظل الدول النامية التي تبقى خارج إطار النظام الجديد للتجارة الدولية معرضة للإجراءات الانتقامية والتعسفية من جانب الدول الكبيرة. وكما سبقت الإشارة، فإن قواعد الدعم ومواجهة الإفراق ما زالت تحتل التأويل، ومن الممكن إساءة استخدامها لأغراض حائية من جانب الدول الصناعية. كذلك فإن آلية فض المنازعات تنطوي على عدم تكافؤ في قدرات الدول المختلفة على توقيع العقاب على الذين يخالفون مبادئ الفات والالتزامات المقررة في الاتفاقات الأخرى. والدول النامية قد تجد نفسها في موقف المضطر إلى تحمل الضرر من الأقوياء، وذلك نظراً إلى ضعف قدرتها على توقيع العقاب عليهم، أو لأن هذا العقاب لن يكون مؤثراً في القوى الاقتصادية الكبيرة.

ج - تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات، بما في ذلك كفالة الفرص لحماية الصناعات الوطنية، والتمتع

بفترات أطول لتنفيذ التزامات أخف مما هو مطلوب من الدول الصناعية المتقدمة. وهذا صحيح، لكن - كما سبقت الإشارة - إن غالبية الاستثناءات لصالح الدول النامية أصبحت مقيدة بفترات زمنية محددة وبشروط ومتطلبات فنية وإجرائية ومشاورات كثيرة، وهو ما يمكنه أن يشكل عائقاً أمام الدول النامية بحول دون انتفاعها بهذه الاستثناءات. وفي بعض الحالات هناك حدود أو «عتبات» (thresholds) ينبغي للدول النامية ألا تتجاوزها، كما هو الشأن مع الدعم والإجراءات الوقائية مثلاً.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم المصري
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الفات واخواتها	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

د- يقال أيضاً إن هناك مجالاً لا بأس به لتحقيق الدول النامية بعض الفوائد غير المباشرة للنظام الجديد للتجارة الدولية. وهناك ثلاثة أنواع لهذه الفوائد نناقشها في ما يلي:

النوع الأول هو أن الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في الموزونات الغذائية سوف يمثلان حافزاً للدول النامية على تحسين الانتاجية في قطاعاتها الزراعية والتوسع في الانتاج الزراعي بوجه عام. والحقيقة ان هذا الأثر الإيجابي لا يتوقف على تحرير التجارة وحدها، بل إنه يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة، من أهمها اتخاذ سياسات ملائمة لنقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين، والقيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين الانتاجية، وخصوصاً الاستثمار في البنية الأساسية الزراعية والتعليم والبحوث والتقانة وطرق التوزيع والتخزين وما إلى ذلك^(١٣).

أما النوع الثاني من الفوائد غير المباشرة فهو القائم على القول بأن تحرير التجارة في الكثير من القطاعات، وبالتالي الاحتدام المتوقع في المنافسة، سوف يمثل حافزاً للصناعات المحلية على رفع مستوى الانتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة في الدول النامية. وهذه هي بالطبع الحجة التقليدية لتحرير التجارة التي سبق لنا مناقشتها في الفقرة «رابعا» من الفصل الأول، والتي نعتقد بعدم سلامتها بالنظر إلى الظروف الخاصة التي تعيشها الدول التي تسمى للافلات من قبضة التخلف والانطلاق على طريق التنمية. كما ان المنافسة التي ستعرض لها الصناعات المحلية هي منافسة غير متكافئة قد تؤدي إلى الاجهاز عليها، لا إلى تطويرها وتنميتها.

ويقال أيضاً إن هناك نوعاً ثالثاً من الفوائد غير المباشرة للنظام الجديد للتجارة العالمية، ألا وهو أنه عندما يتم تحرير التجارة على النطاق العالمي، فإن هذا التحرير سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة. وهذا النمو لا بد من أن يعود بالخير أيضاً على الدول النامية، من خلال زيادة طلب الدول الصناعية المتقدمة على صادراتها. غير أن الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي قد أظهرت أن هذا الأثر محدود جداً ولا يمتد إلى كل الدول النامية، كما أنه ضعيف جداً في حالة دول أمريكا اللاتينية، وشبه معدوم في حالة دول مثل الهند وغالبية الدول الأفريقية^(١٤).

الموضوع الرئيسي :	الاسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي :	رقم العدد :
المصدر :	تاريخ الصدور :

هـ - وأخيراً يقال إن اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار، بما يتضمنانه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، سوف يؤديان إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب. وهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية والتنافية في الدول النامية. لكن من المشكوك فيه أن يسفر هذان الاتفاقان عن تدفق اضافي كبير للاستثمارات الأجنبية، وذلك بالنظر إلى أن الشرط الأعظم من هذه الاستثمارات يتجه عادة إلى الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة في آسيا. هذا فضلاً عن احتمال تحويل جانب متزايد من الاستثمارات الأجنبية التي كانت ترد إلى الدول النامية لصالح الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا. وربما كان الأثر الأكبر لإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية هو إتاحة فرص أوسع لتحويل جانب أكبر من دخول الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة. وفي أي من الحالات، فإن آثار الاستثمارات الأجنبية في التنمية ليست من الأمور المحسومة في الأدبيات الاقتصادية، وما زال الجدل محتدماً حول ما إذا كانت الآثار الصافية لهذه الاستثمارات في حد ذاتها سلبية أو إيجابية. وكما هو معروف، فإن كثيراً من الدول العربية قد قدّم حوافز وامتيازات سخية إلى الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك لم يحدث التدفق المنشود لهذه الاستثمارات. ويرجع ذلك إلى غياب عدد من الشروط الأخرى الجاذبة للاستثمار، والتي قد تكون أكثر أهمية من الحوافز والأعفاءات، مثل الاستقرار السياسي والشفافية بالنسبة إلى القوانين والقرارات والإجراءات، ووجود العمالة الفنية المدربة وغير ذلك.

وبعد، فليس معنى ما تقدم أن جميع آثار النظام الجديد للتجارة العالمية سلبية، فالحديث عن آثار إيجابية لهذا النظام لا يخلو من الحقيقة. ولكن تنبغي ملاحظة أمرين مهمين:

١ - إن آثار النظام الجديد في الدول النامية مختلطة، فيها السليبي وفيها الإيجابي. لكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة للوقوع، بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأثرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول النامية الاستفادة بها أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها، وبحسب ما تبذل من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل النافع المحتملة إلى منافع فعلية، وبحسب السلوك العملي الذي سوف تتخذه الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق الاتفاقات الجديدة.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ابراهيم العسوي

الموضوع الفرعي : والعالم العربي

رقم العدد :

المصدر :

تاريخ الصدور : ١٩٩٩

(كتاب) الغات واخواتها

فالذول النامية الأكثر تقدماً في مجال التصنيع، والتي اكتسبت بالفعل مزاي نسبية في الانتاج والتصدير، وكذلك الدول النامية التي تتمتع بمزايا نسبية مهمة في بعض الصادرات الزراعية هي المرشحة للفوز بهذه المكاسب. أما بقية الدول النامية التي تعاني الكثير من الأزمات الداخلية والمصاعب الخارجية فقد لا تكون مؤهلة للاستفادة من المزايا المحتملة للنظام الجديد، إلا بعد إعادة هيكلة اقتصاداتها وتوفير التطلبات الأخرى لزيادة الانتاج ورفع الكفاءة. فهذا هو الذي يساعدها على اكتساب مزايا نسبية في بعض المجالات بحيث تقدر على مواجهة المنافسة الأجنبية على أرضها وفي الأسواق الخارجية. وهذا يتطلب وقتاً قد يطول، كما أنه يتطلب هزيمة قوية (أو ما يطلق عليه إرادة التنمية) واستراتيجية جديدة للتنمية لا تنخدع بالمقولات التي تنهض إلى أن تحرير التجارة يعمل لصالح التنمية.

وكما سبق ذكره، فإن الدول الصناعية القديمة، وكذلك النور الآسيوية، قد لجأت إلى كل أسلحة التمييز، سواء من خلال التمرغفات الجمركية أو من خلال القيود الإدارية والدعم الحكومي لتشجيع صناعات بعينها أو لحماية أسواق منتجات بذاتها، أو لدفع الصادرات من سلع محددة إلى الأسواق الخارجية. فلماذا يصبح ما كان حلالاً لهم، حرماً علينا؟ وإذا استسلمت الدول النامية لهذا الوضع، فستكون قد أضعفت فرصتها في التنمية، أو أضاعتها. ولا شك في أن الدول النامية التي تستنفع من النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية إلى أقصى حد لحماية صناعاتها المحلية وترويج صادراتها، والتي تستعمل على إطالة فترات الانتقال حتى بعد انتهاء المدد المقررة في الاتفاقات، سيكون حظها من التنمية أفضل.

ومن جهة أخرى، فإن الانتفاع بمزايا النظام الجديد يتوقف على مدى التزام الدول الصناعية المتقدمة روح الاتفاقات وفحواها، فضلاً عن نصوصها الحرفية، في الواقع العملي. أما إذا كررت فعلتها السابقة بقبول الالتزامات شكلياً والتصرف بما يناقضها عملياً بوضع العراقيل أمام الصادرات من الدول النامية إلى أسواقها، وبالاندفاع في تكوين التكتلات التي تحرم التجارة في ما بين الدول المتقدمة وتغيز ضد تجارة الدول النامية، فإن فرص الانتفاع بالآثار الإيجابية المحتملة سوف تتضاءل كثيراً.

وهذا الأمر ليس مستبعداً، إذ من المعروف أن الدول المتقدمة حاولت إدخال قضايا حقوق العمال والتطلبات البيئية في المفاوضات التجارية، وسوف تسمى مجدداً بوضع هذه القضايا على جدول أعمال المفاوضات التجارية مستقبلاً، وذلك بحجة أن هذه القضايا مرتبطة بانخفاض تكلفة الانتاج في الدول النامية. وإذا لم تنجح الدول المتقدمة في هذا السعي، فليس من المستبعد أن تلجأ إلى إجراءات حائية مستمرة تحت مظلة مواجهة الإغراق، مثلاً^(١).

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ابراهيم العسوي

رقم العدد :

الموضوع الفرعي : والعالم العربي

تاريخ الصدور : ١٩٩٩

المصدر : (كتاب) لغات واخواتها

ب - ان الآثار المتوقعة من النظام الجديد للتجارة العالمية في الدول النامية، ومن ثم في الدول العربية، سوف تختلف من دولة الى أخرى، بحسب عوامل متعددة ستذكر لاحقاً. ومن ثم يتنظر تميم الاستنتاجات السابقة على كل دولة من الدول النامية. ويتنضي التعرف الى الأثر الصافي للنظام الجديد في كل دولة نامية اجراء دراسات تفصيلية باستخدام النماذج الكمية تراعي ظروف كل دولة ونواحي القوة والضعف فيها من منظور للتأثير الدولية، وتأخذ في الاعتبار مختلف الآثار في مختلف القطاعات.

ومن أهم العوامل المحددة لاحتمال تحقق كل أثر من الآثار الايجابية والسلبية في دولة ما من الدول النامية، ومن ثم لتحديد الأثر الصافي للنظام الجديد للتجارة العالمية فيها، ما يلي:

(١) درجة التطور الاقتصادي للدولة، وبالذات درجة التصنيع التي أحرزتها، ومستوى الانتاجية والكفاءة الاقتصادية في القطاعات أو الصناعات المختلفة.

(٢) مدى امتلاك الدولة مزايا نسبية مهمة في بعض قطاعات الانتاج الذي يدخل في التجارة الخارجية، ومدى تمكنها من تقنيات التغليف والتعبئة والاعلان والترويج، وغير ذلك من الوسائل الضرورية للنفاذ الى الأسواق الخارجية.

(٣) مدى انفتاح الاقتصاد الوطني، ومن ثم درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، تصديراً واستيراداً، وخصوصاً درجة الاعتماد على الذات في توفير الاحتياجات الغذائية للدول، وما اذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد الصافي للمنتجات الزراعية والغذائية أو انها مصدر صاف لبعض المنتجات. ويتصل بذلك مدى لجوء الدولة الى فرض تعريفات جمركية أو قيود أخرى للحد من الواردات.

(٤) الامكانيات الاقتصادية للدولة، ومن ثم مدى قدرتها على تمويل الاستثمارات في البنية الاساسية والبحوث والتطوير والتعليم والتسويق، وغير ذلك من الاستثمارات الضرورية لتحويل الفرص المحتملة للاستفادة من النظام الجديد الى فرص فعلية.

(٥) مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف، ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية^(١٧). بعبارة أخرى، مدى قدرة النظام الاقتصادي وسياساته على إعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً بين القطاعات ذات التوجه الداخلي والقطاعات ذات التوجه الخارجي (أي التي تتيج سلماً قابلة للتجارة دولياً).

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العسوي
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الغات واخوتنا	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

(٦) مدى التعديلات المطلوب ادخالها على هيكل التعريفات الجمركية والترتيبات التجارية القائمة، وكذلك بعض النواحي الأخرى كالدعم وتخفيف الأسعار الداخلية، وتخفيف أسواق الصرف، وما إلى ذلك، بمقتضى الالتزامات المقررة في الاتفاقات الدولية الجديدة. فبعض الدول قد لا يكون مضطراً إلى إجراء تعديلات كثيرة باعتبار أنه يسير على نظم اقتصادية ليبرالية بصفة أساسية، مثل دول الخليج العربي، أو باعتبار أنه نفذ أو بصدد تنفيذ برامج استقرار وتصحيح هيكل تنطوي بطبيعتها على خطوات تحريرية، ربما أقوى من تلك المطلوبة فوراً في النظام الجديد للتجارة العالمية، مثل مصر وبعض دول المغرب العربي.

(٧) عضوية الدولة في ترتيبات تجارية إقليمية، كمناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية، وما إليها من ترتيبات تتيح للدول مزايا تجارية لا تتمتع بها الدول غير الأعضاء.

(٨) موقف الدولة من المشاركة في إلغات أو في المنظمة الجديدة للتجارة العالمية. فالدول الأعضاء تتمتع ببعض المزايا، مثل الانخفاض من التخفيضات في التعريفات الجمركية التي تجرّياً الدول الأخرى، سواء بمقتضى الاتفاقات الجديدة أو خارج إطارها، وذلك استناداً إلى مبدأ تمهيم معاملة الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ عدم التمييز والمعاملة القومية، وما إليها من مبادئ الغات. كما أن الدول الأعضاء يتعين عليها الالتزام بما ورد في الاتفاقات من تخفيضات في التعريفات الجمركية وإزالة للقيود على التجارة والاستثمار الأجنبي... الخ، والتعرض لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية وإيجابية. أما الدول غير الأعضاء، فهي وإن كانت غير ملزمة بما ورد في الاتفاقات، إلا أنها سوف تعاني بعض آثارها السلبية (كارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية مثلاً)، وفي الوقت نفسه فإنها لا تقدر على الانخفاض ببعض مزاياها (كالتخفيضات في التعريفات وتطبيق مبدأ تمهيم معاملة الدولة الأكثر رعاية مثلاً).

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ابراهيم العسوي

الموضوع الفرعي : والعالم العربي

رقم العدد :

المصدر : (كتاب) لغات واخواتها

تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الأثر الصافي في الاقتصادات العربية في مجموعها

حاولنا استخلاص الأثر الصافي لتحرير التجارة العالمية بموجب الاتفاقات الجديدة من الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي التي تكررت الإشارة إليها من قبل^(١٧). وهذه الدراسة لا تنظر إلى الدول العربية كمجموعة واحدة، وإنما تنوزع للدول العربية على ثلاثة أقاليم، كالآتي:

١ - إقليم البحر المتوسط الذي يضم، إلى جانب مصر والأردن وسوريا ولبنان، دولة عربية خامسة، هي ليبيا. وأربع دول غير عربية، هي إسرائيل وقبرص ومالطة وتركيا.

٢ - إقليم المغرب الذي يضم ثلاث دول عربية، هي تونس والجزائر والمغرب، ولا يشمل على أية دول غير عربية.

٣ - إقليم الخليج، وهو يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست، ودولتين عربيتين، هما اليمن (اليمن وقت اعداد الدراسة) والعراق، فضلاً عن دولة أخرى غير عربية، هي إيران.

وطبقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والمعرضة في الجدول (٣ - ٣) في الملحق، فإن معظم السبع عشرة دولة عربية (الآن ١٦ دولة بعد اتحاد اليمن) المشمولة بالدراسة سوف تخسر من التحرير الجزئي للتجارة في السلع الصناعية والزراعية على النمط المقرر في جولة أوروغواي، وإن خسارتها أكبر بكثير فيما لو حدث تحرير كامل للتجارة في هذه السلع.

فقد توقعت الدراسة أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في اقليمي المغرب والبحر المتوسط في عام ٢٠٠٢ (أي بعد عشر سنوات من التحرير)، بنسبة ٠,٥ بالمئة و٠,٤ بالمئة على التوالي، وذلك بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الذي كان سيتحقق في هذين الاقليمين فيما لو لم يتم تحرير التجارة. وعلى الرغم من ضالة هذه النسب، فإنها تبقى مهمة، وذلك بالنظر إلى أن الكسب المتوقع للعالم كله من تحرير التجارة بعد عشر سنوات لا يزيد على ١ بالمئة من الدخل المحلي الإجمالي العالمي.

وتزيد نسبة الانخفاض في الدخل إلى ٢,٣ بالمئة في إقليم المغرب و٢,٤ بالمئة في إقليم البحر المتوسط إذا حدث تحرير كامل للتجارة. وفي ما يتعلق بإقليم الخليج أظهرت الدراسة أنه قد يحقق زيادة في دخله في سنة ٢٠٠٢ نتيجة التحرير الجزئي للتجارة، وذلك بنسبة ٠,٥ بالمئة بالقياس إلى الدخل الذي كان سيتحقق فيما لو لم يتم تحرير التجارة. لكن هذه الزيادة في الدخل تتحول إلى خسارة بنسبة

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العسوي
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) لغات واصواقها	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

١ - بالثمة في حالة التحرير الكامل للتجارة. وربما يفسر الكسب المتوقع لإقليم الخليج من جولة أوروغواي بأن المورد الرئيسي لإقليم الخليج، وهو النفط، غير خاضع للغات، كما أن معظم الواردات إلى هذا الإقليم تدخل معفاة من الرسوم الجمركية أو تتحمل رسوماً جمركية شديدة الانخفاض. ومن جهة أخرى، فإنه ربما يتزايد الطلب على النفط من جراء الزيادة المتوقعة في الطلب على البتروكيماويات نتيجة خفض التعريفات الجمركية عليها بنسبة ٣٠ بالمئة^(١٨).

وهكذا فإن الخسارة سوف تكون من نصيب إقليمين من الأقاليم الثلاثة التي تهيمن عليها الدول العربية عديداً في حالة التحرير الجزئي للتجارة، وفق ما هو مقرر في النظام الجديد للتجارة العالمية، بينما يتوقع أن تنعم الخسارة الأقاليم الثلاثة، وبدرجة أكبر، في حالة التحرير الكامل للتجارة. وهذه الخسارة لا تحدث في المدى القصير فحسب، بل إنها تمتد إلى أجل طويل (١٠ سنوات). وتنبهي ملاحظة أن الآثار في الاقتصادات العربية ربما تكون أسوأ مما أظهرته الدراسة موضع الاختباس. ويرجع ذلك إلى أمرين:

١ - إن اشتغال بعض الأقاليم التي خضعت لدراسة على دول عربية وأخرى غير عربية، مثل إسرائيل وتركيا وإيران وقبرص، ربما يكون قد خفف من الأثر السيء لتحرير التجارة في الدول العربية، وذلك بالنظر إلى ما تملكه هذه الدول غير العربية من مزايها نسبية أفضل من الدول العربية في بعض قطاعات التجارة الدولية.

٢ - إن نطاق الدراسة كان مقصوداً على التجارة في السلع، ولم يشتمل على المجالات الأخرى، كالخدمات والاستثمار والملكية الفكرية، التي عاجلتها الاتفاقات الجديدة. ومن المرجح أن يكون احتمال الخسارة للدول العربية في هذه المجالات أكبر من احتمال الكسب، لعدم تمتعها بمزايا نسبية تذكر فيها.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العوي
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الفات واخولقا	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

رابعاً: الآثار المتوقعة بالنسبة الى بعض الاقتصادات العربية

نورد في ما يلي بعض الأمثلة للآثار المتوقعة بالنسبة الى قطاعات معينة في بعض الدول العربية:

١ - الدول العربية التي تعتمد على الاستيراد الصافي للغذاء سوف تتحمل أعباء أكبر في تأمين احتياجاتها الغذائية من الأسواق الخارجية. وهذا ينطبق في الواقع على معظم الدول العربية. لاحظ أننا نتحدث هنا عن الأثر الصافي من التصدير والاستيراد. ومن ثم فالنتيجة لا تستبعد احتمال الاستفادة من انخفاض أسعار بعض المنتجات، كالأرز والبن والكافور، أو الاستفادة من ارتفاع أسعار بعض المنتجات الأخرى التي تصدرها بعض الدول العربية، كالحضروات والفواكه والمواالح^(١٩).

٢ - قد تستفيد بعض الدول العربية التي تمتلك صناعات بتروكيماوية ذات قدرة تنافسية عالية من الزيادة المتوقعة في الطلب على المنتجات البتروكيماوية المترتبة على خفض التعريفات الجمركية (المشار إليه سابقاً) بنسبة ٣٠ بالمئة. وربما ينطبق ذلك على بعض دول الخليج والجزائر ومصر^(٢٠). لكن يصعب التكهن بمدى الكسب الذي قد يتحقق لهذه الدول، وخصوصاً بعد تآكل أهمية النظام العام للتفضيلات التي كانت متجاتها البتروكيماوية تدخل إلى أسواق الدول الأوروبية من خلاله. لكن ينبغي أن نذكر، من جهة أخرى، أن الصناعات البتروكيماوية في معظم الدول العربية لا زالت في طور النمو، ولا تتمتع بالتالي بقدرة تنافسية ملحوظة^(٢١). وهذا الاعتبار ربما يُضعف من احتمالات زيادة الصادرات العربية من البتروكيماويات ويزيد من احتمالات تعرض صناعاتها العربية لمنافسة ضارية من الواردات المماثلة.

٣ - ربما يتحقق بعض الكسب للدول العربية المصدرة للنظ من جراء الارتفاع المتوقع في أسعار تصديره نتيجة الزيادة في الطلب المشتق عليه من جراء زيادة الطلب العالمي على البتروكيماويات.

٤ - ربما لا يكون لتحرير التجارة في السلع الصناعية (غير البتروكيماويات) أثر يذكر، سلباً أو إيجاباً، في الدول الخليجية. فالقاعدة الصناعية لهذه الدول ضعيفة بما لا يمكنها من الانتفاع من فتح الأسواق الخارجية بالنسبة الى السلع الصناعية. ومن جهة أخرى، فإن غالبية السلع الصناعية تدخل أسواق الدول الخليجية من دون التعرض لررسوم حركية تستحق الذكر. ومن ثم فلا يتوقع حدوث زيادة كبيرة في واردات هذه الدول من السلع الصناعية^(٢٢). أما بالنسبة الى الدول العربية الأخرى، فقد تستفيد بعض هذه الدول من التحرير الجزئي لأسواق للنسوجات والملابس، مثل مصر والمغرب وتونس، وإن كان مدى الاستفادة سيتوقف على الجهد التي تبذل لرفع مستوى الجودة وتخفيض التكلفة.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : ابراهيم العسوي

الموضوع الفرعي : رقم العدد :

الجلد : والعالم العربي

المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٩

(كتاب) اللغات واصولها

٥ - إن تحرير الحقوق وحماية حقوق الملكية الفكرية ليس في صالح الدول العربية بوجه عام. صحيح أنه قد تكون هناك امكانية لاستفادة بعض الدول في بعض الحالات، كما في حالة السياحة وحماية حقوق المؤلفين والفنانين الوطنيين في مصر، لكن من المتوقع أن تكون الخسائر أكبر من جراه المزاخمة الأكبر لموردي الخدمات الأجانب في الأسواق العربية، والتكاليف الأكبر للحصول على الثقة وحقوق التصنيع واستخدام العلامات التجارية والبرمجيات.

٦ - ليس من المنتظر حدوث تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية على الدول العربية، حيث إن غالبية هذه الدول قد سعت لتحسين مناخ الاستثمار من خلال التشريعات التي تتضمن امتيازات وحوافز خاصة للمستثمرين الأجانب، وكذلك من خلال تذييل العقبات الأمانية والبيروقراطية. كما أن بعض القيود التجارية المطلوب إزالتها بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية ربما تكون غير قائمة في الكثير من الدول العربية، سواء لأنها لم تكن تفرضها من قبل، كما في الدول الخليجية، أو لأنها أزلتها في إطار برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي، كما هو الشأن في الدول العربية التي تفلت مثل هذه البرامج.

٧ - في ضوء ما سبق فإن الاحتمالات تبدو ضئيلة لحدوث زيادة ضخمة في الصادرات نتيجة تحرير التجارة في ظل السياسات الراهنة في معظم الدول العربية، ربما باستثناء النفط والبترودولارات وبعض الخضروات والفواكه. ومن جهة أخرى، فإن الاحتمالات قوية لزيادة الواردات نتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد، ونتيجة ارتفاع كلفة استيراد الثقة والمنتجات المرتبطة بملكية فكرية، وكذلك نتيجة تخفيف قيود الاستيراد، أو إزالتها، على المشروعات الأجنبية العاملة في الدول العربية، فضلاً عن زيادة الواردات من السلع الصناعية، على الأقل بالنسبة إلى الدول غير الخليجية. ومعنى ذلك أن الكثير من الدول العربية سوف يتعين عليه مواجهة أعباء مدفوعات دولية أكبر، وربما عجوزات أكبر في موازين المدفوعات. وهذا قد لا يحدث فوراً بالضرورة، حيث إن بعض الإعفاءات للدول النامية قد يؤجل هذا الموقف بضع سنوات. وربما تستطيع مصر وبعض الدول الخليجية التي تمتلك رصيداً كبيراً من الاحتياطيات الدولية مواجهة هذه الأعباء الإضافية (ولو إلى حين)، لكن الأمر سيكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى معظم الدول العربية الأخرى التي تعاني ضعفاً شديداً في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم العسوي
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الفات واخواتها	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٨ - من الممكن أن تواجه بعض الدول العربية مشكلات مالية بسبب فقدان جانب من الموارد التي كانت تأتيها من التعريفات الجمركية المرتفعة، والتي تستلزم إلى تخفيضها بموجب قبولها الاتفاقات الجديدة للتجارة الدولية. وربما بعض النقص في التعريفات زيادة حجم الواردات بالنسبة إلى بعض الدول. ولكن هذا قد يعني تفادي المشكلة المالية بخلق مشكلة أخرى في ميزان المدفوعات. كذلك قد يؤدي تخفيض الدعم الذي يدفع إلى متجني بعض السلع إلى الحد المسموح به للدول النامية (كالمحاصيل في السعودية مثلاً) إلى تخفيف الضغط على الاتفاق العام. والشيء نفسه ينطبق على دعم الصناعات في الكثير من الدول العربية، لكن من الوارد كذلك تحويل الكثير من الدعم الحالي الذي يوجه إلى صناعة بعينها أو قطاع بعينه بعد فترة السماح المحددة للدول النامية، إلى دعم عمومي، وهو الدعم المسموح به في اتفاق الدعم. وهذه الأمور في حاجة إلى دراسة مستفيضة بالنسبة إلى الدول العربية التي يعاني معظمها عجوزات كبيرة في مآلاتها العامة (بما في ذلك دول الخليج). كما أن مثل هذه الدراسة مهمة كذلك لبعض الدول العربية (مثل مصر) التي استطاعت تحقيق خفض كبير في نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي في إطار برنامج التكيف الهيكلي.

وبعد، فذلك كانت مجرد أمثلة لبعض الآثار المتوقعة في بعض القطاعات في بعض الدول العربية. وهي بطبيعة الحال لا تغني عن الدراسة التفصيلية للآثار في مختلف القطاعات في كل دولة على حدة. وهذا يقتضي استخدام نماذج كمية مركبة يمكنها استيعاب مختلف الآثار السلبية والإيجابية واستخلاص الأثر الصافي في كل دولة. كما أنه يستلزم أمرين: أولهما، الدراسة المتعمقة للاتفاقات الجديدة والمجددة للتجارة الدولية لتبين ما تنطوي عليه من التزامات ومزايا في مختلف القطاعات بشكل تفصيلي. وثانيهما، الدراية الكافية بخصائص الدولة موضع الدراسة في ضوء العوامل المحددة للآثار والتي سبق إيرادها في الفقرة الثانية من هذا الفصل.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مليمان المنلى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

تضمنت معظم الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أوروغواى أحكاماً تكفل معاملة خاصة وتمييزاً للدول النامية التى تمثل أغلبية أعضاء الجات، كما تضمنت الاتفاقات أيضاً أحكاماً خاصة بالمعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً.

موقف الدول العربية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية،

شاركت بعض الدول العربية فى جولة أوروغواى منذ بدايتها فى سبتمبر ١٩٨٦م، كما شاركت فى الاجتماعات اللاحقة لها.

هناك تسع دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواى هى مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والكويت والبحرين والإمارات وقطر. بينما الجزائر لا تزال تمتنع بصفة مراقب. كما تقدمت خمس دول عربية أخرى بطلب انضمام هى السعودية والأردن والسودان ولبنان وسلطنة عمان. أما الدول العربية الأخرى فهى تدرس الانضمام أو بصدد إتمام الإجراءات للتصديق بذلك، إدراكاً منها لأهمية ذلك بعد أن اتسمت عضوية المنظمة الجديدة لتفعل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي التجارة العالمية.

ينطوى انضمام الدول العربية إلى اتفاقات مراكش ١٩٩٤م، على بعض المزايا والمخاطر بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول فى ضوء القواعد العامة التى تلزم الدول الأعضاء بتطبيقها بمجرد الانضمام أو المصادقة على تلك الاتفاقات. وهذه المبادئ والقواعد تشمل الإطار العام لعمل منظمة التجارة العالمية التى تهدف إلى إرساء مقومات تجارة عالمية للسلع والخدمات متحررة من القيود أساسها المنافسة فى إطار حرية السوق القائمة على الوضوح فى قواعد التعامل وشفافية المعلومات وعدم التمييز فى المعاملة. ولا يخفى أن الدول النامية عموماً أبدت مخاوف رئيسية خاصة من قبول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تنبئ أساساً عن انعدام التوازن بين كفاءة قطاع الخدمات فى الدول الصناعية والدول النامية، ومن ثم غياب القدرة التنافسية لخدمات الدول النامية أمام خدمات الدول الصناعية، وفى جميع الأحوال فإن اتفاقات الجات هذه تمكس فى مجملها وفى كثير من أحكامها مصالح الدول الصناعية كما أشرنا من قبل.

فإذا كانت الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن الإشراف على تطبيق أحكام اتفاقات الجات ملتزمة بالقواعد العامة لاسيما معاملة الدولة الأولى بالرعاية. حيث تلزم بموجب ذلك منح كافة الأعضاء نفس المعاملة التى تمنحها لأى عضو بموجب اتفاقات ثنائية أو ترتيبات مشتركة بينهما، فإن الاستثناء الوحيد عن تطبيق هذا المبدأ قد ورد فى صلب الاتفاقات وهو للمعاملة الممنوحة فى إطار اتفاقيات التكامل الإقليمى، إذا لانساح أمام الدول العربية للحفاظ على مصالحها القومية إلا بتفعيل مشروعاتها التكاملية لاسيما فى إطار الجهود الهادفة إلى إحياء مشروع السوق العربية المشتركة.

الموضوع الرئيسى :	المجالت :	اسم كاتب المقال :	سليمان الملقى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كاتب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

الانعكاسات على الدول العربية:

نشير (أولاً) إلى أن البلدان العربية باعتبارها دولا نامية يمكنها التمتع بكافة المزايا التي تتيحها الاتفاقيات المختلفة. سواء من حيث الفترات الانتقالية قبل التقيد بتنفيذ الالتزامات أو المرونة التي تتيحها بعض الاتفاقيات أو المساعدات المالية والفنية التي تنص عليها. كما نشير (ثانياً) إلى أن التغط وهو أهم سلعة تصدرها مجموعة الدول النفطية لم تدخل ضمن السلع التي شملتها مفاوضات جولة أورجواي، وبالتالي فهي لا تخضع لأي خفض للتعريفات الجمركية أو إزالة القيود غير التعريفية في حالة وجود مثل هذه القيود، ويكفي أن نذكر بضرية الكاربون التي تهدد الدول المستوردة للنفط بفرضها^(١) وتساعد نسبها، بينما تفرض دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها البترولية من السعودية نسبة ١٠٠٪ من قيمة الرسوم الجمركية التي تفرضها على وارداتها الصناعية من الدول المتقدمة. وسوف نتعرض فيما يلي أهم المخاطر والمزايا التي سيتعرض لها الاقتصاد العربى نتيجة لتحرير التجارة العالمية في المجالات التالية:

١. تحرير تجارة السلع الزراعية:

بعد قطاع الزراعة العربية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بنتائج الاتفاقيات المبرمة في إطار الجسات، ولتقييم هذه الآثار، نلاحظ أن الوضع الراهن لتجارة السلع الزراعية العربية يتسم بالاختلال الشديد في العلاقة بين الصادرات والواردات من جهة ونسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالي الواردات السلعية من جهة أخرى والتي بلغت نسبتهما حوالى ١٣٪ خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥ م) من إجمالي الواردات، فالدول العربية دول مستوردة للغذاء بصورة عامة وتعانى تجارتها الزراعية عن عجز تجارى مزمن في مختلف مجموعات الغذاء، وخاصة الحبوب وعلى رأسها القمح، الذى يتوقع أن تكون الخسائر المترتبة على تحرير استيراده نحو نصف الخسائر الإجمالية^(٢)، فبينما بلغت الواردات الزراعية العربية في الأعوام الأولى من التسعينيات حوالى ٢١ مليار دولار، لم تنعد صادراتها في نفس السلع حوالى ٤ مليارات دولار، حيث تمثل الواردات الزراعية العربية نسبة ٩, ٤٪ من إجمالي الواردات الزراعية العالمية، مقارنة بنسبة لا تتعدى ٤, ١٪ فقط حققتها صادراتها الزراعية مقارنة بالإجمالى العالمى.

الموضوع الرئيسى :	المجالت	اسم كاتب المقال :	سلمان النجدي
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى : عام	ورقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

وبالنسبة لآثار اتفاقية الزراعة للمجالت على الدول العربية، فمن المتوقع أن يؤدي خفض الدعم الزراعى بنسبة ٤٠٪ خلال تنفيذ الاتفاقية (١٩٩٥ - ٢٠٠٥) إلى زيادة أسعار القمح بنسبة ٣٠٪ تقريباً^(١) فى الدول المصدرة مما يؤدي بالتبعية إلى مزيد من الاختلالات فى الموازين التجارية الزراعية العربية، ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء، فضلاً عن تأثير الإنتاج الحيوانى نظراً للارتفاع المتوقع فى أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة. وتقدر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسب تتراوح من ٢٤٪ إلى ٣٣٪ وفقاً لمتوسط أسعار السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨م^(٢) مما تقدر معه الخسائر العربية بحوالى ٨٨٧ مليون دولار سنوياً.

وبرغم الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الزراعة على الدول العربية، إلا أن التقديرات تشير إلى انحسار هذه الآثار فى المدى القريب فقط، وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الدول العربية أية تدابير حيالها، خاصة تشييط برامج التعاون الزراعى الإقليمى وإنشاء مخزون غذائى استراتيجى والارتفاع بمستوى التجارة الزراعية البينية، فضلاً عن الاستفادة من إعادة تقسيم المحلل الدولى المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولى للدول العربية للتوسع فى إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها، أو تلك التى سيصبح إنتاجها محلياً أقل تكلفة من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة المصدرة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص، لأن ذلك سيؤدى إلى مزيد من الاختلال فى الموازين التجارية الزراعية العربية.

٢. تعزيز التجارة والخدمات:

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهناك العديد من الدول العربية التى يمكن اعتبارها مستورداً صانياً للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها فتنتمد فى المقام الأول على خدمات الأيدي العاملة، والتى لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها حتى الآن. وفى هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة فى تجارة الخدمات، أو تحمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التى تقدمت بها ومجالاتها والقيود التى ترفقها فى جداولها كشروط للتأهل للمعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها. ولقد تضمنت عروض الدول العربية فى هذا القطاع قيوداً تتعلق بإقامة الأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب فضلاً عن اختبارات الحاجة الاقتصادية للمعيد من الأنشطة الخدمية.

الموضوع الرئيسي :	المجالات :	اسم كاتب المقال :	سليمان الشكري
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

أسفرت المفاوضات التي استمرت زهاء ٦ سنوات بين القوى التجارية الكبرى والدول النامية إلى اتفاق تم تباينه ١٣/١٢/١٩٩٧م لإلغاء قيود تحرير الخدمات المالية بما فيها أعمال البنوك وشركات التأمين والأوراق المالية حول العالم بمشاركة أكثر من ٧٠ دولة. واعتبر هذا الاتفاق خطوة تاريخية على طريق العولمة وأنه سيدهم سياسات التحرر وأداة لتحقيق التنمية والنمو خلال العالم.

ويشمل الاتفاق مفاوضات عالية تقدر قيمتها نحو ٢,١ ألف مليار دولار يومياً وأكثر من ٢٠ ألف مليار دولار من أصول البنوك وعدة آلاف مليارات في أقساط التأمين^(١) وسيبدأ العمل بهذا الاتفاق في مارس ١٩٩٨م وسيوفر للشركات الغربية متعددة الجنسيات ضمانات دخول أسواق معظم الدول النامية وتدفقات أعلى لرؤوس الأموال وتحسن أساليب العمل مع تصاعد المنافسة بهدف تفادي السيلبيات وضمان تحقيق المكاسب والمشاركة فيها، من واقع الممارسة العملية والخبرة المكتسبة على مدى خمس سنوات، والعمل على إيلاء مزيد من الاهتمام بالقطاعات الخدمية ذات الأهمية والميزة النسبية للدول العربية خاصة انتقال العمالة^(٢).

أما على صعيد الاستثمار فإن التزام الدول العربية بأحكام الاتفاقية ذات الصلة، سيكون له أثر إيجابي على معدل التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، لما يتضمنه ذلك من تعديل لتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية بصورة تؤمن لرأس المال سواء الأجنبي أو العربي أو الوطني، حرية التدفق والحركة وسهولة إعادة تدوير رأس المال وتصديره وحرية التصرف في الأرباح وفق ضوابط اقتصادية وموضوعية^(٣).

إن فتح باب المنافسة في مجال تجارة الخدمات وتحرير المعاملات في الميادين المرتبطة بها من شأنه أيضاً أن يزيد قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة وتطوير الأداء والحصول على نصيب أكبر من السوق المحلية. ومع ذلك ستظل الدول الصناعية المتقدمة مسيطرة على صعيد تجارة الخدمات (قطاعات التأمين، للمصارف والخدمات المالية وغيرها) والحصول على نصيب كبير من عائد الخدمات في هذه الأسواق.

ومع ذلك فإن هناك بعض المواد في اتفاقية الخدمات ما يضمن مصالح الدول النامية والتي تتمثل في المواد الرابعة والخامسة والثانية عشرة والتاسعة عشرة.

فالمادة الخامسة التي تسمح بالتكامل الاقتصادي توفر في فقرتها الثالثة المرونة للدول النامية عند دخولها في اتفاقيات تكامل لتحرير التجارة في الخدمات وبما يؤدي إلى منحها معاملة تفضيلية للأشخاص الاعتباريين التي يملكها أو يديرها أشخاص طبيعيون من الأطراف في الاتفاق دون التزامهم بتعميم ذلك وفقاً لجدا الدولة الأولى بالرعاية^(٤).

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سلمان المنفري
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٥	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

٢. تحرير تجارة المنسوجات والملابس:

خلال مفاوضات الجات كانت الدول النامية تطلب بشمول تحرير تجارة المنسوجات والملابس من خلال الالغاء التدريجي للقيود الحصص المفروضة بموجب اتفاقية الألياف المتعددة، ويقدر حجم هذا النشاط بـ ٢٤٠ مليار دولار في العام. أثمرت المفاوضات عن إزالة جميع الحصص الباقية الواردة في اتفاقية الألياف المذكورة بحلول عام ٢٠٠٠، إضافة إلى حق الأعضاء في حماية مصالحها باستخدام إجراءات للوقاية من خطر زيادة الصادرات إليها من المنسوجات والملابس التي تسبب خسائر جسيمة تصيب صناعاتها الوطنية التي تنتج أصنافاً مماثلة.

من المتوقع أن يكون لفتح باب المنافسة الكاملة في سوق المنسوجات والملابس تأثير كبير على الدول العربية التي يعتمد عدد منها إلى حد كبير على هذه السلع في الحصول على نصيب كبير من الصادرات في أسواق الدول الصناعية. ومن بين الدول العربية المصدرة للمنسوجات تونس ومصر والمغرب والإمارات. وتعتبر للمغرب أكبر الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس إلى دول الاتحاد الأوروبي وتحتل المركز العاشر على المستوى العالمي بين مصدري المنسوجات والملابس لدول الاتحاد، بينما تحتل تونس المركز ١٢^(١).

لذلك ستواجه الدول العربية منافسة شديدة من المنتجات الآسيوية الرخيصة على حساب المنتجين المحليين في حال إلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية التي تمنع بها في الوقت الحاضر. لقد أدت الحماية التي تمتعت بها صناعة المنسوجات والملابس في الدول العربية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية رأس المال وتخلف المواصفات القياسية للإنتاج. إلا أن تحرير هذه الصناعة سيؤدي إلى تغييرات هيكلية عميقة على أساس تقسيم دولي جديد للعمل في هذه الصناعة، وتتوقف قدرة الدول العربية في المنافسة في الأسواق العالمية على تخفيض تكاليف العمل ومستلزمات الإنتاج المحلية، وإلا فإن فتح الأسواق وإلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية سيمنع أن هذه الصناعات ستعرض لخسائر ضارية ربما تقضي عليها تماماً^(٢).

٤. تحرير تجارة السلع المصنعة عموماً:

بحلول عام (٢٠٠٥م) أي بعد انتهاء الفترة الانتقالية يتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركي إلى نحو نصف السلع التي تستوردها الدول الصناعية وإلى خفض كبير في الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى.

وبعد الإلغاء التدريجي لنظام المعاملة التفضيلية للمنتجات الصناعية التي تصدرها الدول النامية عموماً إلى الدول الصناعية وتكرس مبدأ الالتزامات المتبادلة، تتماثل الصناعات التي لا تتمتع بقدر من الكفاءة يمكنها من مواجهة نظائرها في الدول المتقدمة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سليمان النوري
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي : علم	رقم المجلد :	
المصدر :	(كتاب السوق العربية المشتركة ٠٠٠)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

ذلك أن صناعات الدول المتقدمة قد اكتسبت قدرة تنافسية كبيرة، مما يجعل منتجات الصناعة العربية غير قادرة على المواجهة في أسواق الدول الصناعية بل داخل الأسواق العربية ذاتها. لقد أصبحت القدرة التنافسية القائمة على التقدم التكنولوجي تفوق على المزايا النسبية القائمة على توفر ورخص المواد الأولية والأيدى العاملة. ليس أمام الصناعة العربية من مناص إلا أن تهني نفسها وترفع كفاءتها بالاندماج وإعادة الهيكلة، وإلا فإن احتمال تدمير الصناعات العربية سيبطل قائما نتيجة لفتح أسواقها والمنافسة الخارجية الحادة.

٥. أثر الاتفاقية على الصناعة النفطية:

حرصت الدول الصناعية المتقدمة بحكم سيطرتها على التجارة العالمية على استبعاد النفط في إطار مفاوضات الجات، الأمر الذي يفسر عدم فاعلية الدور الذي لعبته دول أوبك في تلك المفاوضات، وإصرار الدول الصناعية على تأمين تدفقات النفط بأسعار مناسبة، والنفط العربي - كما أشرنا في الجزء الأول من هذا الباب يمثل ٧٥٪ من صادرات الوطن العربي^(٥). وسلعة استراتيجية بهذه الأهمية كان ينبغي أن تلقى أفضلية في التعامل التجاري لدى الدول المستوردة. غير أننا نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي أخضع عام ١٩٩٤م الواردات البترولية إلى تعريف جمركية على أساس ٥٠٪ من التعريف المطبقة في نيسان ١٩٩٥م و ١٠٠٪ على التعريف المطبقة في يناير ١٩٩٦م. في ضوء ذلك ستقوم دول الاتحاد الأوروبي بتخفيض التعريف على الواردات البترولية بشكل تدريجي بنسب تتراوح بين ٣٠ - ٤٠٪ ورغم السياسات النفطية للدول المتقدمة إزاء نفوط دول أوبك وحرصها على عدم إدخال النفط في مفاوضات الجات، تتوفر لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب والقيود على وارداتها منه، إلا أنها لم تلجأ لفرض ضرائب جمركية على وارداتها من النفط الخام، إذ اختارت أسلوب فرض الضرائب على المنتجات المكررة، وهو ما يؤدي إلى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائي لتقييد زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على النفط. وفي نفس الوقت تحاول الدول الصناعية اتهام أوبك من خلال الجات بالمشاركة في إقامة كتل احتكاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة.

وليس أمام الدول العربية المصدرة للنفط ودول أوبك ألا أن تتشبث بالمادة ٢٠ من اتفاقية الجات التي تبيح اتخاذ مآثره من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والتادرة، ففي هذه المادة ما يمكن دول أوبك وضع حد أعلى للإنتاج بقصد المحافظة على معدل معقول للنضوب وليس ممارسة احتكار تجاري مقيد لحرية التجارة^(٦).

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبدى عبيد
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	٢٥٨٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢

العرب .. بدون استراتيجيه تفاوضية

دخل وزيران يشغلان مواقع مهمة في الحكومة المصرية في مبارزة كلامية على هامش مؤتمر الاستعدادات لمفاوضات عام 2000 لمنظمة التجارة العالمية، وتركزت للمبارزة للكلامية على أحد العناصر الرئيسية لإدارة جولة المفاوضات القادمة، ألا وهو العنصر البشرى.. فاحصهما، رأى أن مصر لا تمتلك الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة المفاوضات، بينما رأى الآخر، أنه توجد الإمكانيات البشرية المؤهلة وذات الكفاءة الصافية.. ووسط هذا التباين والاختلاف فى الآراء، كان السؤال الذى مازال غامضا فى ذهن الحاضرين: أى الرايين هو الأصوب؟

رغم الإستعدادات المبكرة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية لعام 2000

إزالة الحصص ■ **تكامل اقليمى**
على المنسوجات.. فى الموقف من
لفائدة الدول الخدمات البحرية
العربية والجوية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى عبد
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العدد :	٢٥٨٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢

■ مجدى عبد ■

النقل الذى دار داخل المؤتمر كشف عن مساهمة البلدان العربية فى التعامل مع جميع القضايا الحيوية، وهى الاندثار إلى التخطيط.. فأشد المشاركين فى المؤتمر الذى يقوده مازالت شغفها تتناثر: فعلى الرغم من أنه كان معروفًا منذ عام 1974 جدول أعمال المفاوضات إلا أن الدول العربية حتى الآن لا يوجد لديها جدول أعمال محدد وهذا يضعها دائما فى وضع التلقا، وسيقتصر دورها على مجرد ابداء وجهات النظر فى البود، دون أن تشاركه مشاركة فعالة فى صياغتها.

المسألة أو المهمة بلغت نورتها، حينما كشف المشاركين من أن الدول العربية لم تبادر حتى الآن مواقف تفاوضية ولا يوجد لديها حزمة مصالح، تضعها على مائدة التفاوض، فى حين أن الدول المتقدمة تعلم بالنشط ما تريده وقد أعدت لائحة لذلك:

أكد السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية أن اتفاقية الدول العربية التى ستشارك فى جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية لا تعلم ما دار فى الجولة السابقة:

ومشكلة الدول العربية - طبقا لما قاله السفير بيومى - هى أنها دائما ما تتأذى بالعمل المشترك والتكامل الاقتصادى:

وتوجد موة شاسعة بين البيانات الرسمية والممارسة العملية، فعلى سبيل المثال نجد أن كل الدول العربية تتأذى بإقامة منطقة تجارة حرة عربية، ولكن من الناحية العملية، نجد أن قوائم السلع السلبية تزدح بكم متنوع من السلع غير الخاضعة للأطواء الجمركى، إلى حد أنه صارت هناك منطقة تجارة حرة عربية، ولكن دون تجارة.

علامة على ما سبق فإن المشكلة تكمن فى نوعية القضايا التى ستطرح على مائدة المفاوضات، فهى على درجة عالية من التقيد والتفحص، الأمر الذى يستلزم ضرورة الدراسة المتأنية لهذه القضايا، وتحديد مصالحنا بشكل واقعى وعلمى، حتى تكون على درجة عالية من السوالية فى المشاركة.

تاليا قديمة .. جديدة

يتضح هذا التعميد بجميع ابعاده، منه النظر فى الخيارات التى يطرحها الخبراء فى مجال مثل مجال النقل البحرى والجوى.. رياض الشورى استشارى أبحاث فى مجال الأعمال والاقتصاد يشتمل ما إذا كان من مصلحة الدول العربية أن تبدأ من المقترحات العروسة أصلا، أم أنه ينبغي أن تكون هناك بداية جديدة للمفاوضات؟

فالأهداف الرئيسى - فى رأي - من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات هو وضع إطار عمل لتحرير تجارة الخدمات يرتكز على المبادئ التالية: أولا: إزالة التمييز فى المعاملة بين الوطنيين والأجانب، ثانيا: إزالة التمييز فى منح التفضيلات بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية عملا مبدأ تصميم الزايا التفضيلية.. ثالثا: تغطية جميع الخدمات باستثناء تلك التى تقوم الدولة بتوفيرها.

وتهدف للمفاوضات المنطقة بالنقل البحرى إلى إزالة القيود على الشحن الدولى والخدمات للملاحة واستخدام تسهيلات الموانئ، وقد أفضت هذه للمفاوضات حتى الآن فى التوصل إلى نتائج مهمة، ولذا جرى الاتفاق على تأجيل الاتفاق بشأنها إلى حين العودة إلى مائدة المفاوضات.

ولاحظ رياض الشورى أن دول الشرق الأوسط مازالت تقتصر إلى التكامل الاقتصادى لمساهمة وتنفيذ سياسات التكامل فى مجال النقل البحرى والجوى.. بل أن شبكة النقل لدى دول المنطقة لا تستطيع أن توليه المناقشة على المستوى الدولى، ومن ثم فإن تحسين وسائل النقل بين دول المنطقة يعد شرطا مسبقا للاستفادة من اتفاقيات منظمة لتجارة العالمية.

فالحال شهد تغييرات مهمة فى مجال النقل البحرى مازالت دول الشرق الأوسط متخلفة من اللحاق بها. مثال ذلك تزايد أعداد اتفاقيات السماوات المفتوحة، علوة عليه، أن معظم دول الشرق الأوسط من التمتع طيهسا أن تسهر على طريق طويل فى مجال التخصص والتحرير.

ويصبح رياض الشورى بأن تغطى أوروبا عالية التكامل الاتقلى فى مجال خدمات النقل، وذلك فى مستهل العملية التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية حتى يكون فى الامكان الوصول على اصطادات من تنفيذ بعض الاتتزمات الواردة من الاتفاقية لاسيما أن الدول العربية بإمكانها أن تركز تكاملها الاتقلى بسهولة، وقد بذلت للقطاعات العربية جهودا ضخمة فى هذا المجال. وبهذا يكون فى امكان الدول العربية الاستفادة من الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات للتصنيف على التكامل الاتقلى.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : مجدى عيد
الموضوع الفرعى : رقم العدد : ٢٥٨٩
المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٢

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : مجدى عيد
الموضوع الفرعى : رقم العدد : ٢٥٨٩
المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٢

خطوات .. تحرير الزراعة

والى الأثر ذاته، لاحظ مهندس السعيد باحث بالمؤسسة الدولية لبحوث السياسة الزراعية، أنه فى الجولة القائمة، من المتعين على دول الشرق الأوسط التركيز على السائل التالية: أولاً نطاق زيادة الصادرات الزراعية، ثانياً تأثير المفاوضات على الأسعار العالمية وانعكاساتها على صادرات الأغذية، ثالثاً تأثير المفاوضات على التنمية الزراعية أخذاً فى الاعتبار محدودية الموارد والأراضى المتاحة لدول المنطقة.

كما يندرج على دول الشرق الأوسط أن توجه الاعتماد خلال المفاوضات إلى مسائل أخرى من بينها مقاييس الشدائد إلى الأسواق ودعم الصادرات الزراعية كما يمتحن أن تطرح بنوداً جديدة على مائدة المفاوضات تتعلق بالأمن الغذائى والقدرة على البحث والتطوير.

ويضيف السعيد أنه مازالت دول المنطقة تتحتم بامكانية خضعة فى مجال الإنتاج الزراعى وبثوابق لديها مهارات شائعة فى هذا المجال ومن ثم فاته من المتعين عليها أن تتخذ عدداً من الخطوات لكى تستفيد من الانضمام إلى النظام التجارى العالمى الجديد وتمثل فى التالي.. أولاً توحيد مقاييس تصدير السلع الزراعية. ثانياً تحسين أنظمة التسويق. ثالثاً تحسين كفاءة الانظمة الزراعية بأن تعمل فى اتجاه زيادة الانتاجية بدلاً من وضع الإجراءات الصائية. رابعاً تنويع الصادرات الزراعية خصوصاً فى السلع التى تتمتع فيها بمزايا تنافسية.

رفع جهود تجارة المنسوجات

والى السياق ذاته تطرقت الدكتورة هبة خير الدين الأستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى موضوع المنسوجات والملابس مشيرة إلى أن هذه الصناعة تلعب دوراً محورياً فى اقتصاديات العديد من دول منطقة البحر المتوسط وأنه على الرغم من الانخفاض النسبى لصادرات المنسوجات والملابس فى هذه الدول مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى إلا أنها تسهم بالحصة الأكبر من صادرات دول منطقة البحر المتوسط.

ولاحظت أن إزالة الحمص بسبب انتفاخية المنسوجات والملابس ستعرض صادرات دول منطقة الشرق الأوسط لخافسة متزايدة من الدول التى تمتلك صناعات غزل ونسيج متقدمة غير أنها رأت أن تخفيض التعريفات الجمركية على المنسوجات والملابس بموجب اتفاقية الجات سيؤدي هذه الدول إلى الفخول فى أسواق لم تتمتع فيها بمعاملة تفضيلية. علاوة على إزالة نظام الحمص الذى يقيد صادراته ولكن مدى الاستجابة سيتمادى على قدرتها فى تحسين مزاياها التنافسية خلال الفترة الانتقالية.

فالدول المتقدمة - على حد قولها - تمكنت فى جولة مفاوضات أوروپوى من التوصل إلى اتفاق لتحرير تجارة المنسوجات والملابس على مدى فترة انتقالية تصل إلى 10 سنوات، وما يمكن ملاحظته أن الدول الصناعية المستوردة للمنسوجات، كذا عدد ضخم من الدول النامية فضلت تدهين فترة انتقالية لأعداد منهاهتها للمطية لولوجية لخافسة المتزايدة الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات.

المقاييس الصناعية

والى السياق ذاته، لاحظ جميل زاروق بصندوق النقد العربى أن الأطر التنظيمية فى منطقة الشرق الأوسط حالياً ما ترتبط بها آثار اقتصادية غير مرغوب فيها، وتؤدي معضتها إلى تقليل قدرة الشركات المحلية على المنافسة على التخلق الدولى.

وقد بذلت العديد من دول الشرق الأوسط جهوداً اصلاحيه لأجل إيجاد توافق بين أطرها التنظيمية والمقاييس العالمية فى هذا المجال، ولكنها مازالت حتى الآن بعيدة عن تحقيق هذا الهدف.

وينبئ الأخذ فى الاعتبار أنه لا يمكن إزالة الأطر التنظيمية المشوهة بسياسات وإصايل متفرقة، ولكن من اللازم أخذ هذا الوضع فى الاعتبار عند التفاوض، لمفاوضات عام 2000 لنظمة التجارة العالمية تعد فرصة لدول منطقة الشرق الأوسط لكى تحيد النظر فى أطرها التنظيمية لكى تصبح أكثر توافقاً مع المقاييس العالمية.

أقول للخبراء تبيين بجلاء جسامه وخفامه التحديات التى ستواجه الدول العربية، ومن بينها مصر فى جولة المفاوضات القائمة. ومن ثم فإن المبارزة لكلامية حول وجود العنصر البشرى من عدمه تضييقاً فى مثلث، فهذه هى الأبعاد الأولى للصايل للتفاوضية، لهذا لم تكن متوافرة، فما الوضع بالنسبة لباقي عناصر العملية للتفاوضية.. فهل المطلوب أن نقول إن كل الأمور تسير على خير ما يرام، وكل شيء ساهم، ونحن قادرون على فهم منظمة لتجارة العالمية ومناوراتها.. أم المطلوب أن تكون هناك مصارعة ومكاشفة لأوجه قصورنا لكى يكون فى الإمكان بناء عنصر قوتنا فى الجولة القادمة حتى لا نفلجاً بما لا نشهدهه أو نرغب فيه.

موضوع الرئيسى :	الجبات
موضوع الفرعى :	والعالم العربى
مصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال :	مروان دواج
رقم العدد :	١٦٠٦
تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

الجبات : رابحون وخاسرون والعرب على القائمة الثانية

السيارات والكيماريات، وذلك لواجبة المظفر فى تجارة الدولية ولقوى تراجعه التضخا فى بعض انواع منتجات.

ويضيف شريف دلاور ان تفهول الصناعة المصرية بهدف تحقيق التنافسية أو بهدف تحقيق المزايا التنافسية التى تصدتها عنها لا يمكن أن تقتنى من نشأة الصناعة بفرها ولكن يجب أن تتوافر حول نشأة الصناعة عدة عوامل هامة مثل:

- القوة البشرية المنظمة والدرية والمضبطة.

- البنية الأساسية بتكاليف الخدمات للمسانة مثل

معدات النقل والطويات والتدريب والتسويق والتوزيع.

- للصناعة والأصالح وخدمات الاتصالات والمياه

بعدم انقطاع للكهرباء، وتكاليف النقل غير العادية.

صفة عامة فإن التكاليف المساندة غير تنافسية.

- البنية التكنولوجية أو أكثر معال الأبتكار وهى

تتحقق من خلال الروابط الامامية والطلعية بين

مختصة وفنفسها وبين مراكز البسة العلى

والجامعات.

- سياسات معدة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية

المالية والشركات مستخدمة السياسات ودراسة

وجهاتها على الساحة الاقتصادية الدولية.

وهذا بالنسبة للبنية الهضبة بالنشأة الصناعية وإذا

نقلنا إلى النشأة الصناعية نفسها فإن التحدى الأكبر

الذى يواجهه القطاع فى ظل تحرير التجارة العالمية هو

إعادة هيكلتها حول مفهوم تكنولوجى المعلومات

والصناعات. وهذا يشمل بالتصميم إعادة تصميم

العمليات الإنتاجية بواسطة ربط الإنتاج بالتصميم

بـ CAD - CAM وأيضا إعادة الهيكلة التنظيمى بما

يتناسب مع هذه الثورة الصناعية الثالثة ولقى لا

تصلح فيها الآن هيكل الإنتاج القديمة التى عرفت فى

السيارات والسيارات، ولكن هناك تقنيات فى الإنتاج

وهى التى تعرف بالثورة الصناعية الثالثة مبنية على

ألك الشبكات وهى ما يسمى (بالتصنيع الرشيق)

بإستخدام الآلات الذكية.

وهذا يحقق للنشأة الصناعية المزايا التنافسية

البنية على المعرفة والتكنولوجيا والأبتكار

ولقطة أخيرة - يضيف المهندس شريف دلاور - الذى

يحدد مستوى الصناعة المصرية وبالتالي مستوى

معرفة المواطن المصرى - فى انتاجيتها فى الصناعة

انتاجية العامل المصرى وهى جوالى ١٥ ألف دولار

فى العام بينما هى ٣٠ ألف دولار فى الآلات والمغرب

٨٠ ألفا فى تركيا - نركز من هذا الجهد المطور من

أجل رفع الانتاجية المصرية وأحداث ثورة فى كفاءة

التشغيل ترتقى إلى مستوى مشروع قومى للانتاجية

مستلما فسلحت الدول الآسيوية. ويجب أن نعلم أن

الانتاجية الوطنية لا تستمد بأبحاث أو بالموارد

الخارجية وإنما بالموارد المحلية من تكنولوجيا وموارد

شخصية وبنية أساسية وهى سبيل المثال إذا اخذنا

معامل تلف المواد نرى أن الاقتصاد الألماني يستخدم

٠.٦ كيلو جرام من مواد الإنتاج ما قيمته ١٠ مارك بينما

يحتاج الاقتصاد المصرى ٦ كيلو جرامات لإنتاج نفس

القيمة أى أن اقتصادنا يمثل ١٠٪ من كفاءة الألمانية.

اتفاق تحرير التجارة العالمية (جات) الذى تم إطلاقه فى مدينة مراكش المغربية عام

٩٤، ويتناوله بعض الاقتصاديين العرب من خلال رؤية ضيقة ومبسطة، فهذه الرؤية

تطالب بضرورة انضمام العرب الفورى لهذا الاتفاق، على من أرضية، أن لا ضيار

سوى بالاتفاق والتفخ فى هذا البوق الاقتصادى العالمى، على اعتبار أن واقع العرب

أم لم يوافقوا، هم مضطرون فى نهاية المطاف إلى الاتفاق والانضمام إلى الرتل مادام

أن قرارات العالم وضمت أو أقيمتها على بنود الاتفاق وتعاظت معه على أنه أمر واقع لا

مهرب منه.

مروان دواج

ومن هنا فسخت المهندس شريف دلاور أنه يجب التركيز فى إستراتيجية الصناعة المصرية على أساليب زياية الانتاجية الصناعية بما يشمل من عوامل تنظيمية ومعلوماتية وإقنية وشخصية وإذا تم ذلك فهناك أمل كبير للصناعة المصرية فى مجالات محددة مثل المنسوجات والملابس والمبرامج للبنية Soft Ware وبعض الصناعات الهندسية مثل المسبوكات والمختصصة وصناعات غذائية وصناعة التشبيد والبنا. والكيماريات وصناعة السياحة. ■

مروان دراج	اسم كاتب المقال :	الجات	ضوع الرئيسى :
١٦٠٦	رقم المجلد :	والعالم العربى	ضوع الفرعى :
١٩٩٩/١٠/١٨	تاريخ الصدور :	(مجلة الاحرام الاقتصادى	مجلد :

نعتقد ان الرؤية - الألفة الفكر - ومن خلفها بانها، لا تلامس جوهر الحقيقة، ولا يمكن هنا إلا بانها مستسلمة ومهانة، وتحاول بيرة المتغيرات الاقتصادية الدولية، للمشروع لينة نهب ثروات الشعوب بلغة استعمار ما الحرب الباردة، وهذا الكلام الذى نقله من القسم وبدون تردد، يتكرر على مجموعة بيانات ومؤشرات، تقول ان العرب هم من لمرين، مادام ان مقاييس الربح والخسارة، لهم بمعاملة واضحة كعين الشمس، فالذى بدوره تصدير الصناعات الاستراتيجية وغير إستراتيجية هو من عداد العرب، فى حين ان سيستودين ويأخذون دور المستهلك لا ر. فنصيبهم الخسارة المحتومة، ونحن كعرب نمررة على القائمة الثانية، وناتورة الضائرت ترتفع فى هذا البلد العربي أو ثلثه كلما تمت قيمة الواردات الخارجية.

ونناقشنا بعض جوانب اتفاق (مراكش)، أو ما دار خلف الكواليس من مناقشات بين لخصاء الكبار، خرجنا بنتيجة واحدة، ان اتفاق عبارة عن طريق طويل، رسمته بلدان المال الصناعى، كى تتمكن من اقتسام ثروات العالم، من خلال اتفاقات رسمية، وكياسة بماسية بعيدة عن لغة النوب القديمة، التى نت تأخذ بسلاح الحديد والنار، وسواء كان الاقتسام عادلا أم غير عادل، فهو انعكاس سارخ لقوانين القوى الراغبة بين التمسك الجنوب، والناجمة اساسا عن دين الصواع كطليدي بين الشرق والغرب فى اعصاب بحولات المصافسة المتزامنة مع اصول نجم الحرب الباردة، بمعنى ان ما سعى بالنظام الدولى الجديد الذى روجت له (واشنطن) كان من انكساراته الكونية ولادة اتفاق (الجات) الذى يقوم على ارضية اقتسام ثروات الضعفاء، والفتاب بعيدا بمفهوم المصاحصة، الذى ينسجم مع هيبة ومكانة كل دولة ذات شأن اقتصادى على ساحة العالم.

والى حال خروجنا من إطار الكلام الصام، وسبقنا مرة اخرى عما دار من مناقشات فى اتفاق (مراكش) لوجبنا ان الدول النامية لم يتعد دورها أكثر من (الفرجة) أو للراقية فى احسن الاحوال، بينما انصبت معظم المفاوضات على خلافات بين اللاعبين الكبار، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الاوروبى، حيث تمكن كل طرف من هؤلاء اللاعبين الحصول على أقصى حد ممكن من المزايا، مقابل تلخ لقل ثمن ممكن، فالأوروبيون واليابانيون لم ينعنا ماماتهم العملاقة فى وجه بعض الشروط الأمريكية، الا بعد التوصل إلى صيغة مقايضات مضمونة بقلة متناهية، فهم تمسكوا وأخر لحظة، بشرط الإبقاء على الدعم الحكوى للمنتجات الزراعية، وكان لهم ما اودوا من شروط، وإنما مقابل الاعتراف وبمعنى بالسيادة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اكبر بقعة من العالم، إلى جانب قبولهم بسلسلة من الشروط للمحفة، فى جملة (مراكش) ومن قبلها «لرجوى»، تمسك الفايوسيون الأمريكيون بشرط يقول : للولايات المتحدة الأمريكية الحق فى فرض الرسوم الجمركية على المستوردات، التى تنافس منتجاتها وبضائعها، ومثل هذا الأمر الذى لا علاقة له لا من قريب، ولا من بعيد، بما يسمى بتحرير التجارة العالمية من التعريفات الجمركية، وافق عليه الاتحاد الاوروبى، لإدراكه ان الاضرار فى الاتصاف لهذا الشرط، ستعود على بلدان العالم الثالث، المنحصرة مشاركتة فى تصدير المواد الأولية الرخيصة جدا، وفى استيراد كميات قليلة بثأان غالية وبخالية، ويمكن للمرور على ترجمة مثل هذا الكلام فى بعض التصريحات التى جاءت على لسان الرئيس الامريكى... فبما ترى ما الذى كان يعنى بيل كيكيتون فى نداته للمشاورين الأمريكيين حين قال حرفيا : «لا تنهوا ولا تناموا انما

الصفة - ببساطة شديدة لا تحتاج هذه الجملة القصيرة الى الكثير من الاجتهاد والشرح لانه من الواضح وجود لعبة غير نظيفة تتبادل فيها الأوروبيون والأمريكيون الانوار، والكتاوب، والذى يدفعنا إلى هذا الاعتقاد، ان المشاورين الأمريكيين - رغم مرور عقود من الزمن على المفاوضات - لم يتمكنوا من حصد المكافآت الوفيرة، إلا بعد اميناهم بوجود طرف آخر هو العالم الثالث، الذى سيمنحهم بميون مصعوبة ودين ان يدري بمسارير اللعبة القائمة على سياسة القدر والمقايضة بشروط البلدان الضعيفة، ولعل هذا الكلام، من الانفاق ورغم انه سارل فى مسده ولن يطلع قبل عام ٢٠٠٥ فاجهزة الكمبيوتر الغربية المتطورة جدا، تمكنت من رصد الغنائم وبلغة الأرقام بعد اسابيع قليلة فقط من إعلان اتفاق مراكش، فلو ان طبق (الجات) ستعود بأرباح سنوية على الأوروبيين بنحو (١٧٣) مليار دولار، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بنحو (١٢٢) مليار دولار، وعلى اليابان بنحو (٧٧) مليار دولار، وبالعالم الثالث الافريقية التى تعرض بأعمال الجرع والتطفل والحروب العرقية، اشار الكمبيوتر، دولار سنويا، وان خسائرها ستكون بمقد (٤) مليارات تتسارى مع الاتفاق فى ميزان الخسائر.

ويشأن خسائر البلدان العربية، قدرها الكمبيوتر بنحو (٩٠) مليار دولار، وذلك فقط ما يخص فاتورة الغذاء العربى، بينما الخسائر الناجمة عن مستوردات بضائع وسلع اخرى، قدرها مؤتمر رجال الاعمال العرب الذى عقد فى بيروت العام الماضى بنحو (١٥) مليار دولار سنويا.

الأرقام التى ذكرناها، بالضرورة ليست من بنات افكارنا أو مجرد تهوريات، وإنما خضعها الكمبيوتر.. كما ذكرنا - وأسأل بهذه الحالة... من اين سيبنى عاقلة الاقتصاد فى العالم هذه المليارات من الدولارات...؟ فسبل بمثل ان الأوروبيين سيبرعون من الولايات المتحدة الأمريكية، أو ان هذه الأخيرة ستسريح من اليابان...؟ طبعاً لا هذا ولذا فى اعتبارات لك (الجات) الرابع لا يمكن ان يطلع عليه صفة الرابع من رابع آخر، وإنما هناك مجموعة من الرابعين، يقابلهم مجموعة من الخامسين، ومجموعة الرابعين فيها بينهم، فكان الأضعف هو الخامس، والمثل عليها بالعالم الثالث ودول الجنوب بشكل عام ■■

فى حال خروجنا من إطار الكلام الصام، وسبقنا مرة اخرى عما دار من مناقشات فى اتفاق (مراكش) لوجبنا ان الدول النامية لم يتعد دورها أكثر من (الفرجة) أو للراقية فى احسن الاحوال، بينما انصبت معظم المفاوضات على خلافات بين اللاعبين الكبار، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الاوروبى، حيث تمكن كل طرف من هؤلاء اللاعبين الحصول على أقصى حد ممكن من المزايا، مقابل تلخ لقل ثمن ممكن، فالأوروبيون واليابانيون لم ينعنا ماماتهم العملاقة فى وجه بعض الشروط الأمريكية، الا بعد التوصل إلى صيغة مقايضات مضمونة بقلة متناهية، فهم تمسكوا وأخر لحظة، بشرط الإبقاء على الدعم الحكوى للمنتجات الزراعية، وكان لهم ما اودوا من شروط، وإنما مقابل الاعتراف وبمعنى بالسيادة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اكبر بقعة من العالم، إلى جانب قبولهم بسلسلة من الشروط للمحفة، فى جملة (مراكش) ومن قبلها «لرجوى»، تمسك الفايوسيون الأمريكيون بشرط يقول : للولايات المتحدة الأمريكية الحق فى فرض الرسوم الجمركية على المستوردات، التى تنافس منتجاتها وبضائعها، ومثل هذا الأمر الذى لا علاقة له لا من قريب، ولا من بعيد، بما يسمى بتحرير التجارة العالمية من التعريفات الجمركية، وافق عليه الاتحاد الاوروبى، لإدراكه ان الاضرار فى الاتصاف لهذا الشرط، ستعود على بلدان العالم الثالث، المنحصرة مشاركتة فى تصدير المواد الأولية الرخيصة جدا، وفى استيراد كميات قليلة بثأان غالية وبخالية، ويمكن للمرور على ترجمة مثل هذا الكلام فى بعض التصريحات التى جاءت على لسان الرئيس الامريكى... فبما ترى ما الذى كان يعنى بيل كيكيتون فى نداته للمشاورين الأمريكيين حين قال حرفيا : «لا تنهوا ولا تناموا انما

الموضوع الرئيسى :	الجات
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى
المصدر :	العالم البرم
اسم كاتب المقال :	مصطفى عنان
رقم العدد :	٢٦٨٩
تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ١١ / ٢٧

لوبي عربى إفريقى بمنظمة التجارة

تشهد مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 30 نوفمبر الحالى وحتى 3 ديسمبر المقبل الجولة الثالثة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.. تشارك في تلك الجولة 147 دولة من بينها مصر. ي طرح في الجولة القادمة عدد من الموضوعات التى من المنتظر أن تثير كثيرا من الاهتمام والتصورات الاقتصادية السائدة والتي تتضمن التجارة والنفاذ والتطبيقات أيضا تتعلق بالتشريعات الحكومية وملح مميزات خاصة إحصائية للخدمات التى تنقل عبر التجارة الالكترونية ووضع الأساليب الجديدة لترتيب ومزيد من التحرير في تجارة السلع الثقافية إلى جانب عدة موضوعات لا تقل في الأهمية مثل معايير العمل والبيئة وحقوق الملكية الفكرية. وتعتبر تلك المفاوضات مرحلة تحديد مصير للنول الثمانية ومنها مصر والندول العربية الشقيقة التى ستتلاقى تأثيرا مباشرا من الاتفاقيات التى سيتم إبرامها خلال المفاوضات. ومن هذا صاير لزاما على مصر والندول العربية والثمانية اللواتى يحسم في مواجهة الندول الصناعية الكبرى بما يشتمل الخلاف على مصالحها. وأى استمرار العالم اليوم، أراء رجال الأعمال والصناعة وغيره الاقتصاد حول الانعكاسات للتوقعات لاتفاقيات التجارة العالمية على مختلف الأنشطة الاقتصادية في مصر وندول العالم الثالث، لتعدوا على ضرورة التتالى لإيجاد موقف عربي موحد في تلك المفاوضات، والتألبوا بضرورة قيام ندول للتقديمه بالتوفياء بالتزاماتها تجاه الندول الثمانية. مضطرين إلى ضرورة استمرار العمل بالتخصص للجنة الندول اللغرية. كما دعا الاقتصاديون إلى ضرورة تركيز مصر خلال المفاوضات على رفض وضع معايير العمل والبيئة ضمن الموضوعات التجارية. ورفض الاتفاقيات الخاصة بوضع القواعد جديدة خاصة بالتشريعات والثقافية في المفاوضات.

قبل أيام من بد. مفاوضات
«سياتل» رجال الأعمال
والصناعة يطالبون بتشكيله

م. أحمد عز، نرفض تقليل فترة الحماية لمصر في مجال الملكية الفكرية
د. محمود طيخان، ضرورة الفصل بين معايير العمل الدولية ونظم التجارة

تصديق- مصطفى عنان:

الموضوع الرئيسي :	الجناح
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	مصطفى صان
رقم العدد :	٢٦٨٩
تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ١١ / ٢٧

إسلامة جوة

**طرق تقنية
معالجة الاطفال
ضمن اتفاقية
التجارة امر
غير مقبول**

مصر القوي

**ضرورة تنفيذ
السدول
المتقدمة
لتصديدها
بمساعدة الدول
النامية**

عالمية

**السدول
المتقدمة
مساندت من
الهدف فيها
يقص تصدير
المستوجبات**

الاقتصادية، كما يطلب باصط
اعتماد خاص الضمان دعم وسكانه
للشروعات التنموية والصنعية
مثيراً إلى أنها تمثل نسبة 96٪ من
مخزونات الصناعة في مصر.
ويرى «القانون» ضرورة لفصل
بين العلاقات التجارية ومعالير
العمل الدولية، مؤكداً أن الدول
التنمية لا تتحرك لفرصة لإيجاد
مراقب جديدة أمام صادرات الدول
القائمة عليها - على الرغم من قلتها
العالية الغربية لفيضت ضريبة صلا
الإفلات لممارسة ضغوط على الدول
القائمة التي لديها ميزتان نسبية في
بعض المنتجات التي تحتاج إلى دعم
عامة كثيرة خاصة أن لجهود الصناعة
في الدول النامية زهيدة ما يقابل
من تكلفة للدول المتقدمة، وفي ظل
الخصوبة يودع عدم التصنيع
باستمرار إلى مستثمرين من الدول
التي وصل إلى مصنفها الإفلات
الدول المتقدمة ما إذا كان هؤلاء
الأطفال مجهزين في العمل أم لا.

تقليد المنتجات
أما حسن زكي رئيس شعبة
صناعة البلاستيك بإعداد الصناعة
يطلق مع رأى السابقة من حيث
ضرورة إيجاد رأي واحد لرجال
الأعمال والصناعة في مصر والدول
القائمة لرواجحة البند التي تحلق
مسئلة الدول المتقدمة على حساب
الدول المتقدمة، ومن بعض تلك
البيانات بين كثير من دول العالم
مشيرا إلى أن ذلك قد يؤدي إلى
اختلاف مضامين وأثر كل بلد
مفروق للاختلاف بين دولة وأخرى.
ويرى على سبيل المثال أن اتفاقية
الملكية الفكرية في غير صالح مصر
في فترات الصافي لأن مصصر لم
تعلق بعد الحماية الكاملة لحقوق
الملكية الفكرية والصناعة. ويشير
كأنه يحتاج قام بتحويل العديد من
المنتجات التي تفرقت مساهمة
بانتاجها ومع ذلك تصرفت تلك
المنتجات للتقليد، ولم تتحرك
الحكومات الرامية لتسوية لوف
التقليد وتكرير الشركات والمصنع
التي تالوم بذلك، ويحال ذلك بنصف
الرمي كقصاص بحق الملكية
الفكرية وإنعاش.

الصناعات والغرف التجارية في
الوحد المصري للشبان إلى تلك
المفاوضات، وفي ذلك الشأن يؤكد
المهندس أحمد من وكيل اتحاد
الصناعات المصرية ورئيس جمعية
مستشاري موزة الصناعات المصرية
تشكل اتحاد الصناعات المصرية
تصميمات لوف الحكومات في
المفاوضات والتصدير من مصالح
رجال الأعمال والصناعة في مصر
باعتبار أنهم سيشاركون بشكل
مستأجر بما تنتج عنه هذه
المفاوضات، ويقول أن اتحاد
الصناعات سيطلب الحفاظ على
الحدود الحالية للتصنيع المبركة
وقال لاتزال مصر في النقطة
دون تخفيضات جديدة، كذلك
سيرفض الاتحاد تقليل لخرة
الحماية التي تنتج بها مصر في
مجال الملكية الفكرية والغصاة
ببراءات الاختراع على الأبناء في
وسائل الحماية من عدم والأفراط
التي أصبحت مألوفة لدى الصناع
المصريين.

ويشير المهندس أحمد من وكيل
اتحاد الصناعات إلى أن اتحاد
المستثمرين من الدراسات حول
المشروعات القديمة للاصناع
الوزاري القيام بخطة التجارة
الصناعية تمكن موزة وكيفية
الاتفاقيات السابقة ومطلبها
للاتفاقيات السابقة، ويطلب أن
اتحاد الصناعات وسكانه ويؤيد
الحكومة في ضرورة تنفيذ جميع
الاتفاقيات السابقة على الرغم من
أنها كانت تمثل تحدياً وأصعباً
للسانعة المحلية على المدى القصير،
ولكنها سوف توفد فرصاً واسعة
للمصنعات التي لديها المتوسط
والطويل بما يخص مصور حضرا
خاصاً في الجانب الاقتصادي
الأملي.
ويؤكد محمود القانوني عضو
مجلس إدارة اتحاد الصناعات
ضرورة أن يكون الوحد المصري
الشراكة مثلاً لجميع القطاعات
والصناعات الاقتصادية، ويقول أن
الطوبى إن يحدد الوحد المصري
أهدافه قبل بدء المفاوضات، ويشد
القانوني، على ضرورة التركيز
على الجوانب الخاصة بمساعدة
الصناعة المحلية لأول مرة مكانة
مصرياً إلى أن للابتداء الرئيسية
لجانب في غير صالح صناعات،
ويضيف إلى الدول الأوروبية والدول
المتقدمة بشكل عام تسمى لاتزال
غنى على حساب الدول الفقيرة.
ويطالب عضو مجلس إدارة
اتحاد الصناعات للقانوني المصري
بالتحرك على ضرورة تنفيذ دول
أوروبا والولايات المتحدة لاتفاقيات
السابقة خلال جولة أوروبا-موزة
بفتح الدول القائمة بحماية واعتمادها
خاصاً مساعدتها في تنمية موزة.

قبل الخوض في الآثار التجارية
على المفاوضات القليلة التي
تستهدف موزة سيئات، خلال
أيام مستعرض من خلال دراسة
للاتحاد الصناعات أعدت تحت
المفاوضات السابقة المنظمة
وتاريخها وأهدافها. تشير الدراسة
إلى أن اتفاقية الجاتة تم إبرامها
في ١٠ أكتوبر عام 1947 بعد
مفاوضات تمت بين 23 دولة
وخلال من التفاوض في أربل يناير
سنة 1948، وأصبحت في GATT
منذ ذلك الوقت في إطار القانوني
الذي ينظم العلاقات التجارية
الدولية، وفي الجهة التي تفسر
على تقديم ومقدد المفاوضات
التجارية متعددة الأطراف كما
تعتبر الجات بمثابة صلب بين
حكومات الدول الأعضاء تنظر أن
تقدم الدول الرافدة إلى الانضمام
لنما للمصرية تشمل في تقديم
تاتلات عبارة عن تخفيضات
جزئية للدول الأعضاء في مقابل
مزايا جزئية لمصنعاتها في تلك
الدول، وقد عقدت في إطار اتفاقية
الجات مفاوضات لملفات المفاوضات
التجارية في: جولة جنيف 1947
وشاركت فيها 23 دولة، جولة
كنسي، بولنيسا سنة 1949
وشاركت فيها 13 دولة، وجولة
توكيو، بالجنرال عام 1951
وشاركت فيها 38 دولة، وجولة
«جوليه» 1956 وشاركت فيها 26
دولة، وجولة دولين، عامي 1960،
1961 وشاركت فيها 26 دولة، ثم
جولة «كينيدي» عامي 1964،
1967 وشاركت فيها 62 دولة،
واقبها جولة «طوكيو» خلال
الفترة من 1973 إلى 1979
وشاركت فيها 102 دولة، ثم جولة
أوجواي من 20 سبتمبر 1986
إلى 13 ديسمبر 1993، وتشير
جولة «أوروجواي» الجولة الخامسة
بأنها تفسر حيث شاركت في
المفاوضات منذ بنائها في سبتمبر
1986، وأصبحت العديد من
المشروعات وأوراق العمل خلال
صيلة التفاوض في جميع المجالات
خاصة ملفقات الزراعة والنعم
والصناعات والخدمات، وقد قام
مجلس الصناعات بالانضمام إلى
الاتفاقية في 16 أبريل عام 1995.
وأصبحت مصر عضواً في منظمة
التجارية العالمية اعتباراً من 30
يونيو 1995.

تحليل متكامل
في البداية وسيل الخوض في
تأليل المفاوضات القادمة قريباً،
وتكافئتها وأثرها للقوة على
الاقتصاد المصري تشير إلى
ضرورة تشكيل منظمة الأعمال
المتكاملة وعلى رأسها اتحاد

الموضوع الرئيسي : الجات

الموضوع الفرعي : والعالم العربي

المصدر : العام اليوم

اسم كاتب المقال :

مصطفى عنان

رقم العدد :

٢٩٨٩

تاريخ الصدور :

١٩٩٩ / ١١ / ٢٧

ليس لها قيمة مضافة عالية مثل
الفلزات والنفط، وبذلك فإنها
حتى الآن لم تقدم أي ميزة للدول
القائمة للصنعة لتفاد إلى أسواق
الدول المتقدمة.

وبصفة عامة يرى مدير عام
شركة الصناعات النسيجية أن
الانخفاض لها وجهان الأول إيجابي
يسمح للدول النامية بالتصدير
لأنخفاض الطلب بصفة الأثمان
بالتنافيقات المختلفة والمواسمات
وبمضادات النشأ، وحقوق الملكية
الفكرية وغيرها مما يفرس على هذه
الصناعة في الوطن العربي أن
تصعي للإرتقاء بصناعة اليد من
الكلفة الانشائية، وتوقيع للتجارب
للتأهيل الاحتياجات السوقية.

أما الوجه الآخر الذي سيستمر
سلبيا إلى حد ما إيجابي في زيادة
الطلب للنسجيات الخارجية في الدول
للتقدم من قبل التجهيز والمصدريين
من الدول النامية، صمو، مما قد
يؤدي إلى خفض هامش الربح
للاستثمار على الأسواق الخارجية.

نسي إلى حد كبير.

ومن أهم الموضوعات المطروحة
خلال المناقشات القائمة في
مجال، قضية عمالة الإقبال
وحد من هذه القضية بآليات شحات
محمية صيرفة الصناعات النسيجية
التي يتبادر إلى ذهنها أهمية
منظمة التجارة في زيادة حجم
التبادل التجاري العالمي أما معيار
الدولة التي تخضع لنقدية عالية
أخرى في منظمة العمل الدولية.
ومن المعروف أن المعايير الفنية
للاتحاد الأوروبي ونظمه هي معيار
للدخول تستقبل بها كل دولة من
العضويين أن يكون هذا المعيار
العضويين أن يكون هذا المعيار
بين معيار العمل الدولية، ومعيار
التجارة العالمية لا تتم بينها
يؤدي إلى الحد من التجارة لا
زيادتها كما تهدف المنظمة العالمية.
إلى مصر بصفة خاصة فإنها
تسعى إلى إقناعها على إكمال
الفرار، وإن ذلك لا يتيسر إلى
خلال توجههم إلى التصدير المضي
والصغيرة والمتوسطة.

محد على الاستقرار والانصاف
ويتمسك باشتراك وانصاف البلاد
القائمة بشكل كامل في التصا
العالم، وينبغي أن تهدف السياسة
الجديدة إلى إنشاء هيكل التصانيع
نوعية لكثير للصناعات والقائمة في
مجالات التصنيع، والتجارة ونقل
التكنولوجيا.

ويستهدف قائلا: خطاب والتقليد
للتقاليد لالتقنيات جولة، وأوروبا
نصا وروحا ونوعي بفرس الأيد
من التجهيز على أساسه تستعمل
كغيره فال رسوم مكلفة الأثمان
والرسوم التصديرية، والأجرامات
والقائمة، وينبغي كذلك تصحيح
الاختلالات وأوجه عدم التماثل التي
باتت وللمسحة في سبيليات القائمة
التقنيات منظمة التجارة العالمية.
والحد بصورة مطرية من لدولة
الدول القائمة على الأخذ بأدوات
السياسة التي تعزز التصانيع
وبمضادات النشأ، كما أنه يتم وضع
برامج أكثر تحديا وتركيزا بشأن
بناء الصادرات بما في ذلك تنمية
لنوازل البصرية، وللمسحة التصنيع
طويل الأجل، وإكثافة الوصول إلى
التكنولوجيا.

التقنية للصناعات

وتحدثت شحاتة حميدة مدير
عام شركة الصناعات النسيجية من
واحدة من أهم التقنيات الجديدة
في إطار منظمة التجارة العالمية
حسباً وهي تقنية التصنيع الجارية
واللايس بيزول أن منظمة التجارة
العالمية ألزمت اتفاقية خاصة
بالتصنيع وتوضعت لها أطراف
زمنيا للتصنيع خلال عشر سنوات
تبدأ في أول يناير عام 1995
وتنتهي في 31 ديسمبر عام
2004. وتهدف هذه الاتفاقية لفتح
تصدير التجارة الدولية للبلد
والاقتصاد واللايس تصديريها تبدأ
بنسبة 16% في أول عام 1995
ثم 17% أول عام 1997، ثم 19%
عام 2001 والبلد وهي نسبة 49%
بم تدمريها في نهاية عام
2004. ويتم تصديرها مع التصنيع الجارية
لاصلاصا مع تصديرها الدول
الشائعة وتبذلها إلى سكرتيرة
منظمة التجارة العالمية لتقدمها في
الدول الأعضاء، ويظهر محصية
إلى أنه من اللاصلاص أن الدول
للتقدم له حادات من البلد، إلى أن
تفتحت من أجله اتفاقية ومع فتح
الأسواق الدولية أمام تلك السلع،
بان غسمنتت برامس عام الأول
والثاني سلا كان مسموحا بتجارها
كما باقي السلع أنه أرحمها إلى عام
2004. وكانت معظم الأسانك التي
شد العلاقة على أرواحها في النصح
الأول والثاني من الإصناف التي

التكاوية والبروبيون، كما يلك الوطن
الجديد 16 مليا و780 مليون من
الحرير، كما كاتيل وفتح استخراج 17
مليونا و600 ألف من سنويا مع.

وقدر إنتاج الوطن العربي من
منتجات العبد 10 ملايين و350
ألف من منها 2 مليون و840 ألف
ألف من السسورية و2 مليون
ألف من من مصر، ومليون
و900 ألف من من البصريين،
والصانعة إلى ذلك ينتج الوطن
العربي سنويا 170 ألف طن ذك
علم، و125 ألف طن رصص علم،
و37 ألف طن نسج، و335 ألف

طن من صحرى.
ولما يتلق والصناعة الغذائية
لأن قيمة إنتاجها بلغت خلال
1997 حوالي 2 مليار دولار، في
صناعة النسيج واللايس لافهر
بعد مشتقاته بحوالي 56 ألف
مضدة وتبلغ القيمة المضافة لك
الصناعة حوالي 10 مليارات و480
مليون دولار، وذلك الوطن العربي
102 مصنع لاصمتت تبلغ طاقتها
الانتائية 124 مليون و700 ألف
طن وتبلغ إنتاجها السنوي 86
مليونا و600 ألف طن.

ويخص ذلك العرض إلى أن الوطن
جبر من عام الاتحاد العربي
العربي أن دخل خلال العقد الأخير
اتجاهات صناعية مهمة تلتك في
الحد كوبر نهاية صناعية، وألفة
مخرات للتصويرات في مختلف
القطاعات، وألفة مراكز لتطور
الإصناف مسافرا من أن ما
ستتغير له الصناعات العربية في
العملولة وتبصيات لتقنيات منظمة
التجارة العالمية مؤنس على
ستغيره له الصناعات في الدول
النامية ولاتي سيستد القائمة لها
بها للوحد بمنتجاتها وخدمتها
للصناعات للأسواق العالمية، ولان
شهر أن لتكليف التصنيع الخفيفة
التجارة العالمية والتعاين مع الوب
الدول، والموسسات لتكليف له الوب
صندوق النقد الدولي في تنسيق
السياسات الاقتصادية على المصد
لغائي يعتبر هيئة مطلقة لك
للمصناعات على سجل حركة
التنمية، ويضيف أن ما خلف من
حدة الأسوة بعض الاستستاثات
للتنظمة التي تضمنتها اتفاقية
أوروبا، ولاتي تجيز للدول
القائمة فرض القيود على التجارة
وتقديم الدعم للصناعات المحلية في
حالات محددة ولكن بشرط تنسيق
جهود الدول القائمة لتسما على
الصعيد العالمي.

ويذكر أمين عام الاتحاد العربي
للمصناعات الغذائية مطالب رجال
الصناعة العرب خلال مقاروفات
مسيقاته في عدة نقاط، أهمها:
دعوة المجتمع الدولي إلى النظر في
نوع جديد بشأن لتعاون الإنمائي

ويوسف رئيس شعية صناعه
البلاتية اتفاقية الجات بأنها نوع
من الاستثمارات الجارية يفرسه
الانخفاض على الفكرة، وأن لها
لغسارا مباشرة وخفيفة على
الصناعة المصرية، ويضيف على
شسورة تكوين جهات تشتت
والتعاون من الدول الفرانسية
والألمانية للماربة بهدف الوصول
إلى صيغة متعاطلة على مصالح
الدول القائمة، مؤكدا على ضرورة
مصل دراسات جيدة مشابهة في
جميع المجالات والأنشطة للنظر
تأكرا بينة اتفاقية الجات.

أثر سلبية

وتحدث الدكتور فلاح محمد
جبر أمين عام الاتحاد العربي
للمصناعات الغذائية عن الآثار
للمصناعات الغذائية على
الاقتصادات التي تسكب بها
الصناعات الوطنية والعربية تنه
الاتفاقيات للفرقة لاوليات ليدول
التقنيات منظمة للتجارة العالمية
سلسلة فورة الدول القائمة ومنا
الدول العربية ومصر على التحكم
في سياساتها الاقتصادية حيث
يستوجب معيار قبل إنشاء العديد
من القرارات التقنية والمقاصات
الصناعية والتجارية الفاصار مع
المنظمة العالمية للتجارة، ما يشكل
نوعا من القيود على حركة التنمية
الصناعية في تلك الدول.

وتحدث بالتفصيل عن مختلف
المخاطر العربية في الوقت الحالي
وجاهها بعد تقويد الاتفاقيات التي
تضمنتها اتفاقية الجات بفرقة أن
الوطن العربي بدأ يتعامل مع أشكال
وتألف صناعية متعددة ومسترة
تصل للصناعات الاستثمارية
والأصامية والتصديرية والخمسية.
بالإضافة إلى الجانب التصنيعي
الصناعات الزراعية بخصها
النباتي والحيواني، ولما يتصل
بالصناعات البترولية فيخرج إلى أن
استطاع الوطن العربي من البترول
بلغ عام 1997 حوالي 643 مليا
و300 مليون برميل، وكان مقدار
إنتاج البترول العربي من قبل
مليونا و540 ألف برميل، أما
الاحتياطي العربي من قبل البترول
فبلغ 33 ألفا و531 مليار مشر
مكثف والانتاج اليومي من 369
مليارا و675 مليون مشر مكثف
وتعتبر هذه البثورة الطبيعية هي
المصدر الرئيسي للثقل والمصلاص
محمية للعديد من الدول العربية.
ويكك الوطن العربي 51 مصنعة
للبترول طاقتها التصديرية تبلغ 6
ملايين و184 ألف برميل في اليوم
وتتركز تلك الطاقات في السعودية
والكويت ومصر والعراق والجزائر.
وقد ازدهرت صناعات
البترول وميكانيكيات في عدد من الدول
العربية البترولية لإنتاج مختلف
السلع، ومن أهمها الإيثانول والبوا
إيثانول، والمطريات، والمصنوعات

